أثر الكوارث الطبيعية في المجال الاقتصادي

بالمغرب والأندلس

د. عبدالهادي البياض



أثر الكوارث الطبيعية في المجال الاقتصادي

بالمغرب والأندلس

د. عبد الهادي البياض



رئيس التحرير

د. عثمان بن محمود الصيني

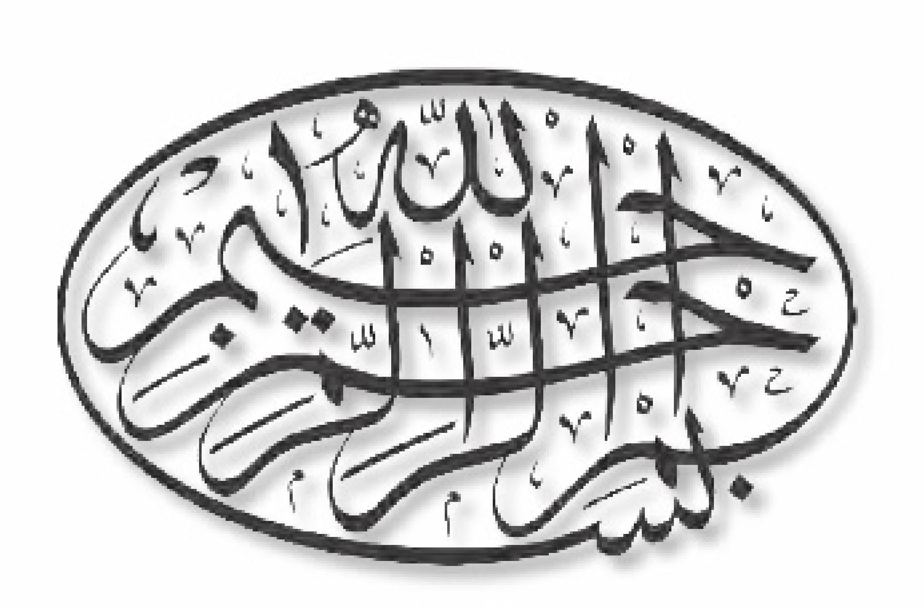
الرياض – طريق صلاح الدين الأيوبي (الستين) – شارع المنفلوطي

هاتف: **4778990 – 4779792** فاكس: **4766464**

ص.ب **5973** الرياض **11432**

المملكة العربية السعودية

www.arabicmagazine.com - info@arabicmagazine.com


بسم الله الرحمن الرحيم

ⓗ المجلة العربية، 1434هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

البياض، عبدالهادي

أثر الكوارث الطبيعية في المجال الاقتصادي بالمغرب والأندلس خلال العصر الوسيط./ عبدالهادي البياض.- الرياض، 1434هـ

156 ص، 21x14 سم

(كتاب المجلة العربية؛ 200)

ردمك: 978-603-8138-02-1

1- الكوارث 2- الكوارث – اقتصاديات أ. العنوان

ديوي 355.23 　　　　1434/6373

رقم الإيداع: 1434/6373

ردمك: 978-603-8138-02-1

المحتوى

دليل الرموز المستعملة

ص: صفحة

ج: جزء

ق: قسم

س: سفر

ط: طبعة

ع: عدد

ق م: قسم الموحدين

م س: مصدر أو مرجع سابق

ضم: ضمن مجموع

د – ت: دون تاريخ

مخ خ ع: مخطوط الخزانة العامة

مخ خ ح: مخطوط الخزانة الحسنية

(...): إضافة حرف أو كلمة أو توطين زمني ليتضح السياق

(...) حذف كلمة أو عبارة من النص

/ T: tome

Op. cit:Ouvrage précité

Vol: volume

مقدمة

تعتبر دراسة أثر الكوارث الطبيعية في المجال الاقتصادي بالمغرب والأندلس خلال العصر الوسيط من المواضيع المسكوت عنها في الكتابة التاريخية سواء عند المؤرخين القدامى أو المحدثين. فمؤرخو التراث الإخباري غضوا الطرف عن دراسة المواضيع الاقتصادية في علاقتها بالمؤثرات الطبيعية، فكان كل همهم التأريخ للأحداث دون ربطها بأبعادها ومآلاتها، باستثناء ما ورد عند ابن خاتمة وابن خلدون والطنجالي وابن هيدور وغيرهم.

بينما لم تتعد محاولات الدارسين المحدثين الإقرار بصعوبة الخوض في هذا الحقل المعرفي الذي يشكو من عقم في المادة المصدرية، فكان العزوف واضحاً عن اقتحام الإشكاليات التي يطرحها الموضوع المعني بالدراسة، مع الإشارة إلى وجود نتف لا تتجاوز بضع فقرات مدمجة في ثنايا مواضيع تعالج الاقتصاد بشكل عام. لهذه الأسباب وغيرها لا نكاد نعثر – حسب اطلاعنا – على دراسة مستقلة بذاتها في الموضوع الذي نحن بصدده[1].

ولحسن الحظ، فإن المصادر الدفينة أسعفت البحث التاريخي بما وفرته

---

(1) إن ما كتب في الموضوع غطى عصوراً لاحقة همت التاريخين الحديث والمعاصر، ونخص بالذكر: محمد ستيتو: الكوارث الطبيعية في تاريخ مغرب القرن السادس عشر، دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب فاس، 1988. (رسالة مرقونة).
ROSENBERGER (B) et TRIKI (H); "Famines et épidémies au Maroc aux XVI et XVII siècles"; in-Héspiris – Tamuda، 1er partie، vol. V 1974; 2ème partie، Vol. VI، 1975.
محمد الأمين البزاز: تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط 1992.

للدارس من مادة علميـة قمينة بثلم بعض الفجوات، من خلال الكشـف عن أثر أصـناف الكوارث الطبيعية في تدهور الإنتاجين الفلاحي والحرفي وتراجع المبادلات التجارية وارتفاع الأسعار.

ولتجاوز هذه الصـعوبات عولنا على اعتماد منهج يهتم بالتوثيق وتعقب النصوص المعنية من مظانها وإدراجها في سياقها التاريخي، وذلك بالوصف تارة وبالتحليل والتركيب والنقد تارة أخرى.

والتقويم الرصين لما في هذا العمل من هنات، معقود على نوعية الإضافات التي يجود بها النقد البناء للدارسـين المهتمين بالتاريخ الاقتصادي للمغرب والأندلس خلال العصر الوسيط.

(وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ)[1]

مكناسة الزيتون في 2011م

عبد الهادي البياض

(1) سورة التوبة الآية 105.

الفصل الأول

أثر الكوارث الطبيعية
في الفلاحة بالمغرب والأندلس

1-1 أثر الكوارث الطبيعية في الزراعة بالمغرب والأندلس

تكاد تجمع معظم الدراسات المهتمة باقتصاد المجال المعني بالدراسة أن الظروف الطبيعية لم تكن ملائمة للأنشطة الزراعية بالمغرب والأندلس خلال الحقبة الوسيطية. فالإنتاج الزراعي رغم تنوعه كما تدل على ذلك الأدبيات الفلاحية والجغرافية، فهذا لايعني بالضرورة أنه كان يكفي لسد حاجيات السكان الغذائية لعدة اعتبارات منها: اضطراب أحوال المناخ، وسرعة تبدله وتغيره، فأحياناً يسود الجفاف والقحط، وأحياناً أخرى تشتد العواصف والسيول[1]. إلى جانب تعقد البنية العقارية للأراضي الزراعية من الناحيتين الاستغلالية والقانونية[2]. فضلاً عن عتاقة وسائل الإنتاج وضيق المساحة الصالحة للزراعة، وبخاصة في الأندلس بحكم سيادة الطابع الجبلي[3].

وعلى هذا الأساس كانت الأشغال الفلاحية برمتها محكومة بسطوة

(1) انظر كتابنا الكوارث الطبيعية وأثرها في سلوك وذهنيات الإنسان في المغرب والأندلس (ق 6 8هـ / 12 14م، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2008م، ص: 17 ، 63) سعيد بنحمادة: الماء والإنسان في الأندلس خلال القرنين 7و8هـ / 13و14م، إسهام في دراسة المجال والمجتمع والذهنيات، دار الطليعة بيروت، ط1، 2007م.

(2) راجع في ذلك، بوتشيش (إبراهيم القادري): أثر الإقطاع في تاريخ الأندلس السياسي من منتصف القرن الثالث الهجري حتى ظهور الخلافة (250هـ – 316هـ) منشورات عكاظ، الرباط 1992م.

(3) انظر تأليفنا: أثر الكوارث الطبيعية في المجال الفلاحي بالغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في التاريخ، نوقشت بكلية الآداب جامعة المولى إسماعيل، مكناس، موسم 2000 – 2001م، (مرقونة).

الكوارث الطبيعية، ذلك أن تعثر الإنتاج وبوار الأراضي شكل أهم سمات الحقبة المعنية بالدراسة، بحيث لا نعثر في مظانها سوى على عبارات من قبيل (أمسك الله السحاب ورفع الغيث)[1]. و(انقطع الغيث وعدمت الغلات)[2]. و(توالى القحط وامتنع الغيث مدة شهرين)[3]. فتأثرت بذلك المزروعات الأساسية بشكل عام وفي طليعتها المنتوجات الموجهة للاستهلاك المعيشي، وخاصة أنواع الحبوب التي تشكل (أصل معاش الناس)[4].

ويزداد وضع الزراعة سوءاً إذا علمنا أن ندرة المياه بالمغرب والأندلس مثلت حجر عثرة أمام تطلعات الفلاحين، وحدت من طموحهم في رهانهم الدائم مع مضاعفات الكوارث الطبيعية. وآيات ذلك أن المصادر دأبت على وصف حقول وأراضي الأندلس بأنها غير مأمونة بسبب تعرضها للقحوط بشكل دوري[5]. وبحسب خصائص المناخ المتوسطي غير المستقر، فقد لاحظ أحد الجغرافيين أن أراضي المغرب الزراعية تعاني من قلة المياه لا سيما في فترات الجفاف، حيث تتصاعد حدة المشاحنات بين المغاربة على الماء[6].

---

(1) ابن الخطيب: نفاضة الجراب في علالة الاغتراب، تحقيق: أحمد مختار العبادي، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1985م، ج1، ص: 318.

(2) ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ط 1967م، ج9، ص: 179.

(3) ابن عذاري: البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، قسم الموحدين، تحقيق محمد إبراهيم الكتاني، محمد زنيبر، محمد بن تاويت، عبد القادر زمامة، دار الغرب الإسلامي، دار الثقافة، بيروت -البيضاء، ط1، 1406 هـ / 1985 م، ص: 126.

(4) الطغنري: زهرة البستان ونزهة الأذهان، مخطوط الخزانة العامة، الرباط، رقم (1260د)، ص: 95.

(5) ابن مغيث الطليطلي: المقنع في علم الشروط،، تقديم وتحقيق فرانثيسكو خابيير أغيري شادايا، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية معهد التعاون مع العالم العربي، مدريد، 1994،، ص: 235 / الغرناطي: تحفة الألباب ونخبة الإعجاب، تحقيق: إسماعيل العربي، دار النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط 1 1413هـ – 1993م، ص: 32.

(6) مؤلف مجهول: الاستبصار في عجائب الأمصار، نشر وتعليق: سعد زغلول عبد الحميد، مطبعة جامعة الإسكندرية، 1985م، ص: 152 . البركة محمد: فقه النوازل على المذهب المالكي (فتاوى أبي عمران الفاسي)، نشر أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ط، 2010م، ص: 156 ، 157.

وفي هذا الصدد ندرك أن موارد عيش المزارع ومصادر رزقه المرتبطة بالأرض كانت محفوفـة بالمخاطر. وهذا الحدس كان يتأكد كلما ترددت موجات القحط والجفاف. خصوصـاً إذا أخذنا بعين الاعتبار أن تقنيات السـقي رغم بدائيتها لم تكن تغطي إلا نسـبة ضـعيفة من أراضـي المغرب والأندلس الزراعية. ومن ثمة ندرك حجم المعاناة والضغط النفسي والمادي اللذين كانا يؤرقان الفلاح في حال تأخر هطول الغيث عن فترة الحرث ومعالجة التربة بالخدمة الضرورية للإنبات.

فالمـزارع كان يعلـم بحكم العـادة أن قسـطاً مهماً من جهده قـد أهدر في زراعة غير مأمونة النتائج. وفي هذا الصـدد تشـير النصـوص إلى معاناة أهالي سـبتة من تبعات الجفاف والغـلاء الذي ألم بالمغرب عـام 637هـ حيث أعقبتها مجاعة وصـفت بالعظيمة، حتـى عدم فيها الطعام بالكلية[1]. وفي أشـبيلية تأثر إنتاج الحبوب بتردد الجفاف عام 645هـ فكانت الحصيلة مأساوية، حيث (مات بالجوع خلق كثير وعدمت الأطعمة من القمح والشعير وأكل الناس الجلود)[2].

من الطبيعي أن تخلف هذه الظواهر الطبيعية القاسـية انعكاسات وخيمة علـى الإنتاج الزراعـي من خلال تدمير بنيته الأساسـية، وخير من عبر عن هذه الشدة وشهد بعض أطوارها سنة 763هـ بالمغرب المريني، ابن الخطيب السـلماني[3] بقوله: «وأظلم جو الشـدة لهذا العهد فأمسـك الله السحاب

(1) ابن عذاري: البيان المغرب، ق م، م س، ص: 351 . الأنصاري: اختصار الأخبار عما كان بثغر سبتة من سني الآثار، تحقيق عبدالوهاب بن منصور، الرباط، ط2 ، 1403 هـ 1983م، ص: 83 .

(2) المراكشي: المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تحقيق محمد سـعيد العريان، ومحمد العربي العلمي، دار الكتاب، البيضـاء، 1978 م، ص: 202 . ابن عذاري: البيان المغرب، ق م، م س، ص: 83 .

(3) نفاضة الجراب: ج2، م س، ص: 318.

ورفع الغيث، وقد ذهب من فصل البذر أكثر من شطره والسماء زجاجية الأديم مشتعلة الكواكب، متقاذفة الرجوم والأرض عليها قترة). هذا تصوير بليغ لواقع الزراعة المعيشية المرتبط بشروط مناخية متغيرة تزيد من استفحال بؤس شرائح واسعة من العوام المستضعفين الذين ارتبط عيشهم ومعاشهم بمواردها[1].

ولم تتأثر الزراعة في المغرب والأندلس بموجات القحط فحسب، بل أسهمت السيول وفيضانات الأودية في تعثر الإنتاج. ففي الأندلس ارتفع منسوب مياه وادي أشبيلية سنة 543هـ بسبب غزارة الأمطار مما حال بين المزارعين وبين حقولهم الزراعية جراء (امتلاء الأودية وحملها وثقل الأرض ووحلها)[2]. فأصبحت التربة نتيجة لذلك غير ملائمة للاستغلال، وتعذر إصلاحها وغدت حسب ابن بصال[3] الخبير في شؤون الزراعة (مريضة لا يصلح أن يزرع فيها شيء). وهذا يفسر بعض المحن الصعبة التي كان يعانيها إنسان المغرب والأندلس إبان الحقبة الوسيطية.

وكانت الحقول الزراعية الموجهة للإنتاج الغذائي المعيشي، الواقعة بمحاذاة الأودية أكثر تهديداً بخطر الفيضانات إبان الفصل المطير، لا لضياع المحصول فحسب، وإنما كانت تربتها مهددة بخطر التعرية والانجراف، مما كان ينعكس سلباً على تقلص الأراضي الصالحة للاستغلال الزراعي. وفي

---

(1) ابن خلدون: المقدمة، دار الكتب العلمية، بيروت 1992م، ص: 420.

(2) ابن عذاري: البيان المغرب، ق م، م س، ص: 40.

(3) كتاب الفلاحة، تعليق: خوسي مارية بييكروسا ومحمد عزيمان، تطوان، 1955م، معهد مولاي الحسن، ص: 58.

هذا الصدد نتوفر على معلومات ضافية، تكشف دور نهر أشبيلية في جرف تربة الضيعات الواقعة على ضفافه وتخريب محاصيلها في مدوده الدورية سنوات 561هـ[1] و564هـ[2] و574هـ[3]. ولم تجدِ مع قوة فيضاناته محاولات المهندسين المتكررة للحد من أضراره على إنسان المغرب والأندلس في مجال عيشه ومصادر رزقه[4].

وفي هذا المنحى سجل ابن عذاري[5] وصفاً لإحدى فيضاناته سنة 597هـ التي دمرت المزروعات وأهلكت المواشي، وجمعت التربة ورسبتها بعد ضعف تيار السيول الجارف، ثم حولتها إلى تلال كبار من الرمال، وغدت الحقول الزراعية فقيرة من موادها المخصبة مما أثر في مردوديتها الموجهة لتغطية الاستهلاك المحلي[6]. ولا غرابة في مضاعفات تأثيراته الحادة على المنتوجات المعيشية، إذا علمنا أن نهر أشبيلية (يصعد المد فيه اثنين وسبعين ميلاً ثم يجسر)[7].

---

(1) ابن القطان: نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان، تحقيق: محمود علي مكي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1990م، ص: 410.

(2) ابن أبي زرع: الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، راجعه عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، ط 2 1420هـ / 1999م، ص: 349 . ابن صاحب الصلاة: تاريخ المن بالإمامة على المستضعفين بأن جعلهم الله أئمة وجعلهم الوارثين، تحقيق: عبد الهادي التازي، دار الأندلس للطباعة والنشر، بيروت، ط 2 ، 1383 هـ – 1964م، ص: 234.

(3) ابن عذاري: البيان المغرب، ق م، م س، ص: 140.

(4) الكوارث الطبيعية وأثرها في سلوك وذهنيات الإنسان، م س، ص: 52.

(5) البيان المغرب، ق م، م س، ص: 239.

(6)) كان السيل الشنيع بوادي إشبيلية هلك فيه أمم لا يحصيهم إلا الله، وذلك بجفن إشبيلية وبكل من كان بضفتي الوادي من قرطبة إلى جزيرة قادس (...) وذكر التجار الواصلون من غرب الأندلس أنهم عثروا بالرمال الكبار على سبع مئة شخص من الغرقى). البيان المغرب، ق م، م س، ص: 239.

(7) المقري: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1408هـ / 988 1م، ج1، ص: 157. (يجسر) لعلها تصحيف لكلمة يحسر.

وبالمثل تأثرت زراعات ألبيرة سنة 727هـ بالأمطار الرعدية مدة شهر دون أن تفتر ساعة[1]. مما أدى إلى سقوط أوراق الشجر المثمر وتكسير معظم فروعه، بحيث قلت فرص توفير الثمار الجافة الموجهة للتخزين.

ولم يكن واقع الفلاحة بالمغرب أحسن حالاً من الأندلس، فالسهول الزراعية المتاخمة لمدينة طنجة تعرضت للخراب سنة 532هـ، جراء ما ألم بها من (السيل العظيم)[2]. وبالتالي تطور الأمر إلى استفحال محن عميقة تجلت في نقص الأقوات والغلاء والمجاعة والأمراض.

كما تمخض عن تكرار السيول عواقب وخيمة أثرت في الإنتاج، وجرفت التربة الصالحة للاستغلال الفلاحي، وغمرت المياه سهول فاس عام 626هـ[3]. ودمرت الفيضانات سهول مراكش عام632هـ[4]. وخربت بسائط تامسنا عام 677هـ[5]. فكان لهذه السيول الطامية التي ألمت بالميدان الفلاحي مضاعفات سلبية تجلت في ندرة المواد الغذائية المعيشية في الأسواق، إلى جانب نفوق قطعان المواشي جراء قلة مواد الرعي من عشب وكلأ[6].

وفي نفس المنحى هطلت تساقطات غزيرة، وتتالت عواصف رعدية

(1) ابن صعد: النجم الثاقب فيما لأولياء الله من مفاخر المناقب، مخ، خ ع، الرباط رقم (د 1910)، ص: 19.

(2) ابن عذاري: البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ط2، 1400هـ 1980م، ج4، ص:96.

(3) ابن أبي زرع: روض القرطاس، م س، ص: 360.

(4) ابن عذاري: البيان المغرب، ق م، م س، ص: 315.

(5) الناصري: الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق وتعليق جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، البيضاء، 1997، ج3، ص: 50. / ابن أبي زرع: روض القرطاس، م س، ص: 431.

(6) ذلك ما سنفصل فيه التحليل في محور: أثر الكوارث في مجال الرعي

قوية ببعض الحواضر المغربية أتت على الأخضر واليابس، فأتلفت المحاصيل الزراعية وأسقطت الثمار قبل إبان نضجها، وأهلكت عدداً لا يحصى من رؤوس المواشي. ولعل أسطع مثال نسوقه في هذا الصدد، ما تعرضت له غلات مكناس وفاس وتازة عام 722هـ، حين ضربت العواصف الطوفانية الحقول والضيعات بشكل مسترسل مدة (يومين بليلتيهما (...) قلعت الأشجار (...) وأقفرت من زيتون مكناسة وزيتون المقرمدة شيئاً كثيراً)[1].

ومن المضاعفات السلبية للأمطار الجارفة اجتثاث الأشجار، وهلاك الحيوانات الشيء الذي انعكس سلباً على موارد عيش شرائح واسعة من عوام ومسضعفي مدينة فاس. وحسبنا دليلاً على ذلك ما أورده ابن أبي زرع[2] عن قوة الفيضانات والسيول التي غمرت سهول فاس الخصبة، بقوله: (فحملت الناس والدواب والمواشي والبقر والغنم والإبل والدواوير. وجاء سد وادي أوراغ بسيل عظيم (...) أهلك جميع ما بزالغ من الكروم والزيتون والشجر).

وبما أن المصادر تشيد بالغطاء الشجري لسهول سايس المنبسطة، فإن العواصف المطرية المصحوبة برياح عاتية كان لها دور في تساقط أوراق معظم أشجارها قبل أوانها الطبيعي، مثلما حصل في المجالات المذكورة عام 763هـ، حين (عصفت الريح الرجف (...) فاستأصلت الأوراق من

---

(1) ابن أبي زرع: روض القرطاس، م س، ص: 543.

(2) ابن أبي زرع: روض القرطاس، م س، ص: 545.

الشجر الدهين)[1]. وهذا ما أضعف من مردودية المحصول السنوي لبعض الثمار والفواكه المعدة للاستهلاك المعيشي والادخار لوقت الحاجة.

ولم تسلم محاصيل الحقول الزراعية ولا ثمار المغروسات الشجرية من آفة الجراد، ذلك أن بعض النصوص – على ندرتها – تكشف دور التدمير الذي أحدثته أسرابه بالأندلس عام 529هـ، إلى درجة أنه محا (ما على الأرض من زرع وكلأ)[2]. أما بلاد المغرب فلم تكن بمنأى عن هجوم أسرابه الذي تزامن مع موجات قحط شديد عام 679هـ، حيث ذكر ابن أبي زرع[3] أنه: (أكل جميع زروعها فلم يترك بها مخضرا).

من الطبيعي جدا أن تؤثر الهجومات المفاجئة للجراد الجوال على الحقول والضيعات الزراعية، لا سيما قبيل مراحل جني الثمار أو حصاد الحبوب، مما كان يسهم في تصاعد معاناة السكان المرتبط عيشهم بما تنتجه الأرض، بحيث بلغت محن المستضعفين أن واجهوا مجاعة[4] رهيبة في السنة المذكورة لما أتى الجراد على موارد رزقهم ومصادر غذائهم.

(1) ابن الخطيب: نفاضة الجراب، ج3، م س، ص: 64.
(2) ابن القطان: نظم الجمان، م س، ص: 242.
(3) روض القرطاس، م س، ص: 535.
(4) روض القرطاس، م س، ص: 535.

1-2 عوامل تدهور الإنتاج الزراعي

إن تدهـور الإنتاج الفلاحي بالمغرب والأندلس خلال حقبة الدراسـة لا يعزى للآفـات الطبيعية وحدها، بقدر ما هو حاصـل تداخل عوامل تقنية وبشرية وطبيعية يصـعب الفصـل بينها. بيد أن التركيز علـى أثر الكوارث الطبيعية هو تركيز إجرائي اقتضته وحدة الموضوع وطبيعته، لذلك سيقتصر مسـعاي على إبراز دور بقية العوامل المركزية ذات الصـلة الرئيسـة بأزمة الإنتـاج الزراعـي بالمغـرب والأندلس خـلال العصر الوسـيط حتى تأخذ المؤثرات الطبيعية حجمها الطبيعي دون تحجيم أو تضخيم.

ويمكن رصد أهم هذه العوامل الأخرى في عتاقة وسائل الإنتاج، والفتن والاضطرابات، وسياسة الإقطاع، والتعسف الضريبي.

سيادة وسائل إنتاج تقليدية

اتسمت وسائل الإنتاج الزراعي في المغرب والأندلس بطابعها التقليدي خـلال العصر الوسـيط، ويكفي الرجـوع إلى مصـنفات أدب الفلاحة في المرحلـة عينها للوقوف عن حقيقتها البدائية عـن كثب[1]. ذلك أن الفلاح ظـل يعتمـد في إدارة مراحـل الإنتاج على قـوة البهائم والجهد العضـلي

(1) من بين الوسـائل التي استطعنا رصـدها من خلال ما تم الاطلاع عليه من مصـادر، نذكر (الجاروف، المرجقيل، المناقش، القادوم، البيل، المناجل، السـكين، المنشـار...) للمزيد من التفاصـيل عن وظيفة هذه الأدوات التـي لم تكن متاحة لجميع الفلاحين انظر: ابن بصال: كتاب في الفلاحة، صفحات: 22 55 96 143 / الطغنري: زهرة البستان، م س، صفحات: 38 – 44 – 48 – 49 – 55 – 103 – 190 / أبو الخير الاشبيلي: كتاب في الفلاحة، طبع على نفقة قاضي ورزازات: التهامي الجعفري، فاس، طبعة 1357 هـ، صفحات: 10 – 98 – 158.

للإنسـان. إلى جانب سـيادة وسـائل سقي عتيقة لم تشـهد تطورا يمكن أن يفي بغرض رفع المردودية، وعلى الرغم من تعدد مسمياتها فهي لا تعكس تغطيتها للمجال الفلاحي برمته[1]. بل ظلت حبيسة بساتين الأمراء وبحائر الخلفـاء والسـلاطين[2]. كما أن جهـود وخبرات بعض رواد أدب صـنعة الفلاحة والنبات، اتجهت نحو تطوير البسـتنة لتنميق الحدائق والمنيات، في وقت كانت فيه الحاجة ماسة إلى ابتكار أساليب ناجعة لمساعدة الفلاح على تطوير الزراعة وخاصة منها زراعة الحبوب الموجهة للتسويق المحلي.

وعلى الرغم من علو كعب ابن بصـال في تدبير أعمال الزراعة والغراسة بشـهادة من عاصره أو جاء بعده[3]، إلا أنه لم يوجه قسـطا وافرا من تجاربه الميدانية لتطوير زراعة الحبوب[4]، علما أن إنسـان المغرب والأندلس عدها أصل معاشه وصمام أمنه الغذائي[5].

ومن ثمة يتضـح أن وسائل الإنتاج السائدة شكلت دعامة خلفية للآفات الطبيعية التي ألمت بالمغرب والأندلس وطبعت إنتاجهما بالندرة المستدامة.

---

(1) مثـل: (الناعورة) نظم الجمان، م س، ص: 259. / الادريسـي: نزهة المشتاق في اختراق الآفـاق، . مكتبة الثقافة الدينية، القاهـرة، 1414هـ/ 1994م، ج2، ص: 551. / (الخطارة). المقري: نفح الطيب، م س، ج3، ص: 454. / (السـاقية) المن بالإمامة، م س، ص: 776.

(2) أبو الخير الإشبيلي: عمدة الطبيب في معرفة النبات، قدم له وحققه وأعاد ترتيبه محمد العربي الخطابي، الرباط، 1411هـ / 1990م، ق 1، ص: 23 من مقدمة المحقق / ابن ليون التجيبي: اختصـارات من كتاب الفلاحة، البيضـاء، دراسة وتحقيق أحمـد الطاهـري، مطبعة النجاح الجديدة، ط1، 1422 هـ، ص: 15 / أحمـد مختار العبادي: الزراعة في الأندلس وتراثها العلمي، ضمن ندوة بحوث ندوة الأندلس، الدرس والتاريخ، دار المعرفة للجميع، 1414هـ/ 1997م، ص: 127.

(3) الطغـنري: زهـرة البسـتان، م س، ص: 131 – 132 / أبو الخير الإشبيلي: عمدة الطبيـب في معرفة النبات، م س، ق1، ص: 23 من مقدمة المحقق / ماكس مايرهوف: ملخص عن تاريخ الصـيدلة والنبات عند مسـلمي إسبانيا، مجلة الأندلس، الرباط، 1953م، عدد 3، ص: 40.

(4) ابن بصال: كتاب في الفلاحة، م س، ص: 29.

(5) الطغنري: زهرة البستان، م س، ص: 95.

وعلى هذا الأساس لا نجاري رأي الدارسة بولانس[1] التي جازفت بالقول: (إن الأندلس شهدت ثورة زراعية). وقد غاب عنها أن الأندلس نادرا ما حققت اكتفاءها الغذائي ولا سيما في إنتاج الحبوب[2]. إذ لا نعدم من القرائن الدالة على استيراد الأندلسيين للحبوب من المغرب في العصر الوسيط عموما، وفي العهد المريني خاصة. ولعل أوضح مثال نضربه في هذا الصدد، يتجلى في رسالة الشكر والامتنان التي بعث بها سلطان الأندلس يوسف الأول إلى السلطان أبي عنان المريني عما بعثه هذا الأخير إلى مملكة غرناطة من حبوب ومواد استهلاكية متنوعة سنة 752هـ[3].

وعموما فقد أسهمت وسائل الإنتاج السائدة في إضعاف النشاط الزراعي بالمغرب والأندلس وطبعت مردوديته بالندرة التي لم تكن تكف لسد حاجيات السكان الغذائية. وعلى هذا الأساس لم تزدها المؤثرات الطبيعية سوى تدهورا وخاصة في المراحل الاستثنائية الصعبة التي مر بها المجال المذكور إبان الحقبة المعنية بالدراسة.

---

(1) Bolens lucie ، la Révolution agricole Andalouse du XIe siécle، dans studia Islamica، XL،V2 Paris، Maisonneuve la Rose، 1978، PP: 120 / 141

(2) يقول القلقشندي: (وأكثر زرعها بالمطر) (...) وإليها تجلب الحنطة من بر العدوة). صبح الأعشى في صناعة الإنشا، شرحه وعلق عليه وقابل نصوصه نبيل خالد الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1407هـ / 1987م،، ج5، ص: 210.

(3) ومما جاء في الرسالة المرفوعة إلى السلطان أبي عنان المريني: (... ونسأل له صلة ما عود من اللطائف، ونرى أن ما ينشأ بتلك السماء (المغرب) من غيث ففضله عائد على هذه الآفاق (الأندلس)) ابن الخطيب: كناسة الدكان بعد انتقال السكان، تحقيق محمد كمال شبانة، مراجعة حسن محمود، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، وزارة الثقافة، القاهرة، 1966م، ص: 77.

الحروب والاضطرابات

احتـل الاختيار الزراعي حيزا ضـيقا في سياسـات الـدول المتعاقبة على حكم مجال المغرب والأندلس خلال الفترات العصيبة من الحقبة المدروسة، فانعكس ذلك على تعثر عمليات استغلال الأراضي، مما كان يمهد لاستفحال الأزمـات الغذائية كلما لاحت في الأفق كارثة من الكوارث الطبيعية. هذا الأمـر تحكمت فيه لغة الحـروب والفتن والاضـطرابات، وما أعقب ذلك من ذيوع أعمال الغصـب والنهب، لاسـيما في مراحل ضعف العصبيات الحاكمة الموافقة في الغالب لعهود النكوص الحضاري.

لمـا أخذ المرابطون على عاتقهم مهمة توحيد المغرب والأندلس (وجدوا أمامهم ثروات اقتصـادية تجلـت في الغنائم الجاهزة، كالسـهول والمراعي والإبل التي انتزعوها من الدول المنهارة)[1]. ووزعوها على سبيل الإقطاع فاسـتفاد منها مـن لا علاقة له بالأرض ولا بالزراعـة[2]. أما المزارعون فقد كانـوا أكثر شرائـح المجتمع تضررا مـن الحروب والاضـطرابات، بحيث تحولت اسـتغلالياتهم الزراعية على ضيق مساحتها إلى ساحات للمعارك، فتعرضت زروعهم للنسف وأشجارهم للحرق. كما غورت الجيوش العابرة لضيعاتهم عيون المياه، وأجبر – في بعض المنعطفات التاريخية – المزارعون على الانضـمام إلى سـلك الجندية. في حين انقبض من نجا من التجنيد عن

---

(1) إبراهيـم القادري بوتشـيش: أثر الحروب في المجـال الضريبي، مجلة الاجتهاد عدد 3435، السـنة9، 1417 هـ 1997م، ص: 80.

(2) سنفصل في هذا العنصر في المحور اللاحق الموسوم بسياسة الإقطاع.

العمـل الزراعي، فحصـل نتيجة لذلـك نقص حاد في المواد الاسـتهلاكية الأساسية. وبالمثل لم تنجُ المحاصيل من عمليات الأرض المحروقة، وخاصة في الضفة الشمالية للبحر المتوسط، حيث (تزايدت غارات نصارى إسبانيا على جميع جهات الأندلس ولم تثمر جهود تاشفين بن علي بين عامي 523 و531هـ في حماية صيفيات الأندلس)[1].

وتتوافر في هذا المنحى على فيض من القرائن المؤكدة للعلاقة الوطيدة بين الحروب والاضـطرابات والنقص في المواد الغذائية، من ذلك ما أورده ابن عذاري[2] بشأن ما عاناه أهالي مراكش من نقص حاد في المؤن الغذائية إبان المجاعة المترتبة على الحصـار الموحدي للمدينة عـام 541هـ، حتى ظهرت بينهم سـلوكات شاذة (فلما طال عليهم الحصـار تسعة أشهر وثمانية عشر يومـا هلكوا جوعا طول هذه المدة حتى أكلوا الجيف، وأكل أهل السـجن بعضـهم بعضـا، وعدمت الحيوانات كلها، وعدمت الحنطة بأسرها (...) وكثر الضـيق والشـدة وفتحت مراكش حينئذ). وفي ظـل هذه الظروف غطـت الفتن والقحوط مجـال المغرب والأندلس بدليل ما أورده صـاحب الحلل الموشـية[3] عن فترة الصراع المرابطي الموحدي، بقوله: (وسبب هذه الفتنة أن اتصلت الحروب وغلت الأسعار وتوالت الفتن وعم الجذب وقلت

---

(1) عز الدين أحمد موسى: النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس، دار الشروق بيروت القاهرة ط1، 1403هـ 1983م، ص: 159.

(2) البيان المغرب، ق م، م س، ص: 27.

(3) مؤلف مجهول: الحلل الموشـية في ذكر الأخبار المراكشـية، البيضاء، تحقيق سـهير زكار وعبدالقادر زمامة، ط1، 1399 هـ 1979 م، ص: 119 – 120.

المجابي وكثر على أهل الإسلام المحن بالعدوتين).

وللإشارة فالموحدون أولوا عناية بالغة للزراعة والمزارعين في طور قوتهم، وحتى في بعض أوقات الشدة[1]. إلا أن جيوشهم عاثت في الحقول والبسائط الزراعية خرابا، مثلما حصل في شرق الأندلس في حربهم ضد بني مردنيش، وغدت لهم المزارع (محتطبا ومتاعا)[2]. ومن ثم نفهم أن ما ردده ابن الأثير[3]، بشأن نفاذ أوامر الخليفة عبد المومن لجيوشه إلى درجة أنهم كانوا يمشون بين الزروع فلا تتأذى لهم سنبلة، مجرد هيبة لا صدى لها، ذلك أن الجيوش لم تكن تنضبط إلا في ضيعات القبائل الموالية والمسهمة في تجهيز الحملات الحربية وتمويلها بالمؤن والعلف[4]. وما عدا ذلك فالمصادر مليئة بلغة تخريب الضيعات الزراعية ومصادرة قطعان المواشي، إذ غالبا ما أسهمت الحروب والحروب المضادة في تفاقم الغلاء وظهور المجاعات والأمراض، وذيوع أعمال السطو والنهب، ولعل هذا ما فطن له ابن هيدور[5] مؤكدا (أن الغلا لحدوثه سببان، إما احتباس المطر في البلاد المحتاجة إليه، وإما لظهور الفتن والحروب (...)، فإذا دامت الفتنة وقع

---

(1) عز الدين أحمد موسى: النشاط الاقتصادي، م س، ص: 160.

(2) ابن صاحب الصلاة: المن بالإمامة، م س، ص: 282.

(3) الكامل في التاريخ، ج11، م س، ص: 242.

(4) أورد ابن صاحب الصلاة مثالا حيا لما ذهبنا إليه وهو شاهد عيان عما وفرته القبائل من مؤن وعلف أثناء الإعداد لحملة الخليفة عبد المومن إلى الجهاد بالأندلس، فقال: (أعد من القمح والشعير للعلوفات والمواساة للعساكر على وادي سبو بالمعمورة (...) ما عاينته مكدسا كأمثال الجبال) المن بالإمامة، م س، ص:184. والراجح أن عمال المنصور الموحدي كانوا يرغمون الناس ويكرهونهم على (إعداد الأقوات وترغيدها، وتيسير المرافق، وتوفير العلوفات، وأن لا عذر لهم فيما يحتاج إليه الجيش من الموجودات) البيان المغرب، ق م، م س، ص: 186.

(5) ماهية المرض الوبائي. (وتسمى أيضا: الخطبة المكية في الأمراض الوبائية) مخ.خ.ح. الرباط رقم: (9605)، ورقة 2.

الفساد في الحواضر والبوادي، وفسدت حبوبها المختزنة وانقطعت الطرق وعدمت المرافق لأجل ذلك).

وفي هذا السياق تكشف رواية ابن عذاري[1] وجها آخر للدمار الذي استهدف المحاصيل الزراعية بسهول مراكش من خلال عمليات الإتلاف الذي قامت به قبائل الخلط العربية الثائرة على الخليفة الرشيد الموحدي (630 – 640هـ)، فقال: (فأحدقوا بجنباتها وخيموا بأحوازها وجهاتها وشرعوا في تدمير البحائر وقطع مياهها وشجراتها، وقد خلت أمامهم المداشر والقرى (...) فضاقت الأرض بما رحبت على الناس لانقطاع المرافق والمواد، وارتفعت الأسعار وعدمت الأقوات، وقل كل مرفق وأعوز وجدان ما ينتفع به الناس (...)، واقشعرت الجلود من هول المكابدة في طلب شيء من أنواع الحنطة وبلغت مبلغا لا عهد بمثله).

لقد توصل ابن خلدون[2] بما أوتي من دقة في التحليل وعمق في البناء والاستنتاج إلى صياغة قاعدة في الاجتماع البشري تمكن بواسطتها من رصد الأسباب الكامنة وراء تقلص الإنتاج الفلاحي بشكل مباشر، فقال: (أما المجاعات فلقبض الناس أيديهم عن الفلح في الأكثر بسبب ما يقع في آخر الدول من العدوان في الأموال (...). أو الفتن الواقعة في انتقاص الرعايا وكثرة الخوارج لهرم الدولة).

وعلى ضوء مرتكزات هذه القاعدة التي أثبت الواقع التاريخي موثوقيتها،

(1) البيان المغرب، ق م، م س، ص: 318 – 319.
(2) المقدمة، م س، ص: 320.

يمكن اعتمادها في تحليل التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للغرب الإسلامي برمته. ذلـك أن الفترات الانتقالية التي يدعوها بـ: (آخر الدولة) أو (هرم الدولـة) فترات تشـتد فيها الفتن والاضـطرابات وتسـتعر فيها الحروب، وتتزامن معها أعمال الغصـب والسـلب والنهب، وتكـون بذلك الحقول الزراعية مرتعا سهلا للتدمير والتخريب.

وفي هذا المنحى شـهدت الفترة الانتقالية من العهـد الموحدي إلى نظيره المريني تجاوزات واضـطرابات مما يزكي مقومات القاعدة الخلدونية الآنف ذكرهـا، وآية ذلك ما أورده الملزوزي[1] بشـأن الدمـار الذي حل بزروع مراكش، في سـياق الحملة التي قادها أبو يوسـف يعقوب المريني سعيا منه لإرغـام الخليفة الموحدي إدريس على الاستسـلام (فعاث في الزرع وأفنى ما وجد وخربه).

ومن القرائن التي تصـب في هذا الصدد، أن محاصيل سوس كانت مرتعا للجيشـ المريني بقيادة أبي يعقوب يوسـف، الذي (سـرح الغارات وأطلق الأيدي والأعنة للنهب والعبث فحطموا زروعها وانتسـفوا آثارها وتقرى نواحيها)[2]. ونفس الأسـلوب تكرر في مناسبات عديدة، منها أن جيوش يعقـوب بن عبد الحق المريني خربوا شرق البـلاد ولما هدموا وجدة، اتجهوا لمحاصرة تلمسـان عام 670هـ، (فقطعوا الثمار والجنـات وخربوا الرباع

(1) نظم السـلوك في الأنبياء والخلفاء والملوك، نشر عبد الوهاب بن منصـور، المطبعة الملكية، الرباط، 1382ه-1963م، ص: 83.

(2) ابن خلدون: كتاب العبر وديوان المبتدإ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413 هـ 1992 م، ج7، ص: 182.

وأفسدوا الزروع، وحرقوا الضياع حتى لم يدعوا بتلك النواحي قوت يوم حاشا السدرة والدوم)[1].

وفي الأندلس تفصح بعض النصوص عن سياسة الأرض المحروقة التي قام بها بعض سلاطين بني مرين في مرحلة التأسيس خاصة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما أقدم عليه أمير المسلمين يعقوب في جوازه الرابع للجهاد ضد نصارى الأندلس في (شريش) سنة 684هـ، فهبت قواته (لإفساد الزروع وقطع الثمار وتخريب القرى)[2].

وعموما لم تتوقف الحروب في مجالي المغرب والأندلس خلال الحقبة المعنية بالدراسة، وكانت المحاصيل والغلات من جملة المواد المستهدفة بالنسف والحرق والتدمير. وحسبنا قرينة على ذلك ما أعرب عنه ابن غازي[3] بقوله: (واستوى على المغرب تخريب بني مرين). فكان من نتائج ذلك تقلص المجال الزراعي[4] واتساع المجال الرعوي جراء انقباض المزارعين وتخوفهم من الفتن والاضطرابات وانعكاساتها السلبية على محاصيلهم التي شكلت عصب دورتهم الاقتصادية القائمة على أساس الزراعة ومشتقاتها.

وبالمثل لم تسلم ضياع الأندلس من أعمال السطو والنهب التي اشتدت في فترات

---

(1) ابن أبي زرع: روض القرطاس، م س، ص: 406.

(2) ويضيف ابن أبي زرع عن حملة يعقوب هذه قائلا: (فكان لا يفتر عن تحريض المسلمين (...) وسبب مداومته على هذا الحال أنه علم أن النصارى دمرهم الله قد فرغت مخازنهم من الزروع، والغلاء قد عم بلادهم، والجوع قد استولى على جميع اقطارهم، فخاف أن يتمكنوا من هذه الصائفة فيرتفقون بها ويكون لهم فيها بلغة عيش، فداوم على إفساد الزرع لأجل ذلك). نفسه، ص: 447.

(3) الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون، المطبعة الملكية، الرباط، 1384 / 1964، ص: 12.

(4) نفاضة الجراب، ج3، م س، ص: 108 – 109.

انعدام الأمن وسيادة الحروب والفتن، وفي هذا الصدد وصف ابن الخطيب[1] سلوك أهالي (أندرش) -التابعة لأعمال ألمرية- في مثل هذه المنعطفات، بأنهم (أولوا استطالة، وأبناء مترفيها كثيرو البطالة فلا يعدم ذو الزرع عدوانا).

وإذا كان دور الأعراب التخريبي للمجال الفلاحي في العصرين المرابطي والموحدي مسألة لا يرقى إليها الشك، فإن نشاطهم كان باهتا في العصر المريني (بحكم تناقص عددهم خلال القرن 8هـ/14م، مما جعل تأثيرهم ضعيفا بالمغرب مقارنة عما كان عليه ببلد أفريقية)[2].

من حصيلة ما سبق يتاكد أن تراجع الإنتاج الزراعي شكل إحدى النتائج الرئيسة للحروب والاضطرابات، وواجهة لأعمال الغصب والنهب. وهذا ما كان يعجل بحدوث أزمات غذائية دورية كلما اضطرب حبل الأمن والاستقرار.

وبما أن الدول المتعاقبة على حكم مجال الدراسة، كانت دولا عسكرية -حربية بالدرجة الأولى، فإن تردد المجاعات والأوبئة مثلت انعكاسا أمينا لها خاصة في مراحل هرمها وبداية انحطاطها. ومن ثمة نخلص إلى أن (الكوارث الطبيعية لا تزيد على كونها عوامل مباشرة)[3] في بلوغ الأزمة غاياتها في المغرب والأندلس خلال العصر الوسيط.

---

(1) معيار الاختيار في ذكر المعاهد والديار، دراسة وترجمة إسبانية للنص العربي لمحمد كمال شبانة، نشر المعهد الجامعي للبحث العلمي بالمغرب، الرباط، 1397هـ/ 1977م،، ص: 61.

(2) Marçais Géorges، la Berbéie musulmanne et l'orient au Moyen Age، édition montagne، Paris،1946، P:228

(3) دي كاسترو (جوزويه): جغرافية الجوع، ترجمة زكي الرشيدي ومراجعة محمود موسى، دار الهلال، (د ت) ص: 130.

سياسة الإقطاع

أدت سياسة الإقطاع دورا خطيرا في تاريخ المغرب والأندلس خلال العصر الوسيط، يعكس قيمة وضعية الأرض كثابت من ثوابت تفسير الوضع الاقتصادي والاجتماعي للعدوتين في مراحل قيام الدول وانحطاطها على وجه التحديد. وبحكم تشعب موضوع الإقطاع وأصنافه، فإن اهتمامي سينصب على ما له علاقة بطبيعة الموضوع، وتحديدا بتراجع الإنتاج الزراعي واستفحال الأزمة[1] لتأخذ المؤثرات المناخية حجمها الطبيعي في التحليل.

لقد اعتبر أحد الدارسين[2] (الجوع أثرا من آثار النظام الإقطاعي، إذ أن أول سبب لوجود الجوع هو الاستغلال الوحشي للثروات). وفي مقدمتها سوء تدبير واستغلال الأراضي الصالحة للزراعة. وحسبنا أن الدولة المرابطية بدأت في إحدى مراحلها (تتبع سياسة الإقطاع للجند، بعد أن كانت تتبع سياسة إقطاع القبائل ما يفتحونه من أراضي البلاد الغربية)[3]. فكان تنفيذ هذا التصور في مراحل الانحطاط المتزامن مع واقع المجاعة النقدية يصطدم بعجز الدولة عن توفير رواتب الجيش، فاتجهت نحو تمكين أفراده من إقطاعات عقارية للاستغلال الزراعي مقابل ما يؤدونه من خدمات عسكرية.

---

(1) لايتسع موضوع البحث لتتبع مفاهيم الإقطاع ووضعية ملكية الأرض وغيرها من الأمور الأخرى. وقد كفتنا بعض الدراسات الجادة مؤونة ذلك، حيث توصل روادها إلى نتائج مهمة، نذكر منها: عز الدين أحمد موسى: النشاط الاقتصادي، م س، ص: 141 وما بعدها / إبراهيم القادري بوتشيش: أثر الإقطاع في تاريخ الأندلس السياسي، م س.

(2) دي كاسترو جوزيه: جغرافية الجوع، م س، ص: 13.

(3) سعيد غازي جرادة: الحياة الاقتصادية والاجتماعية في العصر المرابطي بالمغرب، دكتوراه الدولة في التاريخ، نوقشت بكلية الآداب جامعة محمد الخامس، الرباط، 1991 – 1992م، (مرقونة)، ص: 138.

ولم تكن عمليات نزع الملكية الخاصة دائما في صالح الأجهزة الحاكمة، بدليل تراجع علي بن يوسف المرابطي عن قراره باستعادة الأراضي الخاصة في قرطبة سنة 539هـ بسبب اندلاع الثورة بقيادة القاضي ابن حمدين، وعجزت الدولة عن إخمادها إلا بعزل ابن رشد عن منصب القضاء، باعتباره يتحمل مسؤولية الإشارة على الأمير بمراجعة ملف الملكيات الخاصة في ربوع الأندلس[1].

وبما أن الأرض كانت وما زالت تعد من وسائل الثروة والجاه، فقد أقطعتها معظم الدول المتعاقبة على نظام الحكم بالمغرب والأندلس خلال العصر الوسيط إلى القبائل التي انخرط أفرادها في أسلاك الجندية[2]. هذا الإجراء كانت له تداعيات سلبية على المردود الزراعي بالعدوتين، حيث تراجعت نسب الأراضي المستغلة في الزراعة لكون المستفيدين من أراضي الإقطاع كانوا يهملونها (ولا يفلحون ما يملكون)[3]، نظرا لانشغالهم الدائم بأمور الحرب. إلى جانب (جهلهم لأساليب الزراعة وتقنياتها، وإنابة وكلاء عنهم في ضياعهم، فقد أهملوا مرافقها كلية (...) إذ لم يهتموا سوى بريع الأرض)[4]. هذا السلوك اتسع باتساع المنخرطين في الجندية، مما أسهم في ركود الإنتاج (لأن الانقلاب الذي أحدثه المرابطون في نظام ملكية

---

(1) ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج8، م س، ص: 290 – 299.
(2) الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1972، ص: 65.
(3) سعيد غازي جرادة: الحياة الاقتصادية والاجتماعية، م س، ص: 139.
(4) إبراهيم القادري بوتشيش: أثر الإقطاع في تاريخ الأندلس السياسي، م س، ص: 111 / حسن أحمد محمود: قيام دولة المرابطين، القاهرة، 1957م، 405 406.

الأرض كان في نوع المستثمر لا في طبيعة الاستثمار)[1]. وعليه ندرك أن تواتر أخبار نقص المواد الغذائية وظهور المجاعات يعزى في قسط وافر منه إلى ضعف السياسة الزراعية في البلدين، بدءا بسوء تدبير سياسة إقطاع الضيعات الزراعية نفسها.

وعموما ظل النمط الإقطاعي شكلا من أشكال علاقات الإنتاج السائدة في القرن السادس الهجري[2].

وعلى النقيض من ذلك، فقد استطاع خلفاء دولة المصامدة في طور قوتهم تجاوز هنات المرابطين المتعلقة بإدارة المجال الزراعي، حيث أقدموا في بداية عهدهم على خطوة جريئة عندما وزعوا الأراضي الصالحة للاستغلال على الفلاحين، على سبيل (المزارعة والمشاركة)[3]. فاستفادت الخزينة الموحدية من إيرادات نقدية وعائدات عينية أفادتهم في تغطية نفقات الحروب المتعددة الجبهات سواء داخل المغرب أوالأندلس.

هذا الوضع سرعان ما تأثر ببعض الهزات الاجتماعية والسياسية، فتراجع الإنتاج وتقلصت مداخيل خزينة الدولة، مما انعكس سلبا على رواتب الجيش الموسومة بـ(البركة والمواساة والإحسان)[4]. هذه المجاعة النقدية

---

(1) سعيد غازي جرادة: الحياة الاقتصادية والاجتماعية، م س، ص: 140.

(2) إبراهيم القادري بوتشيش: إضاءات حول الغرب الإسلامي وتاريخه الاقتصادي والاجتماعي، دار الطليعة، بيروت، مارس، ط1، 2002، ص: 78.

(3) عز الدين أحمد موسى: النشاط الاقتصادي، م س، ص: 147 / عصمت عبد اللطيف دندش: الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين، بيروت، 1988م، ص: 160.

(4) (البركة راتب الجند وعطاؤه كانت تخرج مرة كل أربعة أشهر. أما المواساة والإحسان: تفرقان كل سنة على حسب أقدار الناس، فالأولى غلة تفرق عند تحصيل الغلات في المخازن، والثانية مبلغ من المال). عز الدين أحمد موسى: النشاط الاقتصادي، م س، ص: 143 – 144.

المرتبطة بالإنتاج الزراعي، كان لها انعكاس جلي على الأمن الغذائي لإنسان المغرب أو الأندلس.

كما أن الدولة لم تعد تقبل في مراحل هرمها (أسلوب التنظيم الزراعي التشاركي) الذي كان يسمح لها بحصيلة عينية من المنتوج بسبب ارتفاع مصاريف الحروب ونفقات الاضطرابات في العدوتين. فكان رد فعلها غير مدروس العواقب، بحيث أقدمت على مصادرة الأراضي من المزارعين وفوتتها على سبيل الإقطاع للجنود، مما حكم عليها بالبوار البطيء.

ومن القرائن التي تثبت تقلص الإنتاج، إقدام الموحدين على جلب القبائل العربية وإقطاعها أراضي خصبة بسبب حاجة الدول الحاكمة إلى خدماتها العسكرية، في وقت اتسعت فيه دائرة الجبهات والفتن التي لم تعد قادرة على مواجهتها بجيشها مقارنة مع اتساع مجال المغرب والأندلس. وبالتالي أجهض مشروع التنمية الزراعية من خلال (إقدام المنصور الموحدي على استقدام القبائل العربية الأفريقية من الرحل الرعاة، وإنزالها سهول أزغار وتامسنا وتادلا الخصبة، كما أقطعهم فيما بعد الرشيد الموحدي أرضا يتوارثونها مقابل أداء العشر)[1].

وهكذا أصبحت الغاية من الإقطاع الموحدي في طور الوهن (دفع جزء من الرواتب تسكينا أو تأليفا أو لقاء خدمة أو هبة)[2]. وفي هذا الصدد

---

(1) Rozali Ben Younes، Recherche sur le mode de production au temps des Almohades sous la direction، Robert Fossier، Université de Paris، Sorbonne، 1986، PP: 80_84

(2) عز الدين أحمد موسى: النشاط الاقتصادي، م س، ص: 145 – 146.

أنزل الخليفة عبد الواحد الرشيد الموحدي سكان شرق الأندلس في سهول رباط الفتح، بعد سقوط مدنهم في يد القوات المسيحية التي أعلنت حرب الاسترداد[1].

إن هذا الإجراء اقتضى من السلطة توفير المزيد من الأراضي الزراعية للاستفادة من خبرات المزارعين الوافدين، غير أن عجز خلفاء عهد النكوص عن انتزاع الأراضي المقطعة للقبائل التي أهملت خدمتها حال دون إعادة هيكلتها، بحيث تذكر بعض النصوص أن آخر إجراء تم في هذا السياق، كان على يد الخليفة يعقوب المنصور الموحدي الذي استعاد الأراضي التي أقطعها والده لأهالي أشبيلية[2]. وبالمثل اضطربت الأوضاع وزاد تعسف الأعراب في السهول التي أقطعت لهم، بحيث لم تنج من غاراتهم محاصيل ومواشي المناطق المجاورة لإقطاعاتهم[3].

وفي ظل هذا الواقع المشحون بالفتن والاضطرابات وجد المرينيون الفرصة سانحة للسيطرة على المغرب، وبسطوا نفوذهم عليه، ووفروا في البداية الأمن للأهالي، غير أنهم لم يحافظوا على الجدولة العامة للأراضي الزراعية ولم ينظموا استغلالها بالشكل التي كانت عليه سياسة الموحدين في طور ازدهارهم.

---

(1) محمد عبد الله عنان: عصر المرابطين والموحدين بالمغرب والأندلس، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط 1، 1383 هـ 1964 ج2، ص: 737 – 738.

(2) ابن عبد الملك: الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، تقديم وتحقيق وتعليق: محمد بن شريفة، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، 1984م، س6، ص: 325.

(3) ابن الزيات: التشوف إلى رجال التصوف، تحقيق أحمد التوفيق، منشورات كلية الآداب الرباط 1984، ص: 409.

فالمرينيون ظلوا أوفياء لنمط الترحال وبالتالي لم يعيروا الأنشطة الزراعية أهمية في البداية، بل تحولت نسبة مهمة من السهول إلى منتجعات رعوية مقابل تقلص المساحة المزروعة. وحسبنا أن أول إجراء أقدم عليه أبو بكر بن عبد الحق المريني بعد تلقيه البيعة أن (جمع أشياخ بني مرين ورؤساء قبائلهم وقسم عليهم بلاد المغرب، فأنزل كل قبيلة في ناحية منه، وجعل لها ما نزلت عليه من الأرض وغلبت عليه من البلاد طعمة لا يشاركهم فيها غيرهم)[1].

قصارى القول إن سياسة الإقطاع المعتمدة في مجال المغرب والأندلس إبان الحقبة المعنية بالدراسة لم يكن الهدف منها تثميريا للرفع من الإنتاج، بقدر ما كانت الغاية الأمنية وراء منح إقطاعات شاسعة لقبائل بدوية تملك القوة العسكرية ولا علاقة لها بالاستغلال الزراعي. وهذا ما يدفعنا إلى التحفظ بشأن ما ذهب إليه أحد الدارسين[2] مؤكدا أن إقطاع الاستغلال كان أكثر أنواع الإقطاع انتشارا في المغرب والأندلس. غير أن هذا التعميم لا يهم عصر الدراسة برمته بقدرما يعني مراحل القوة فيه.

(1) الذخيرة السنية، م س، ص: 64 – 65.

(2) La Zarev grigorie، Aspets du capitalisme agraire au Maroc avant le protectorat ،A.A.N، T: XIX ،1975 ، P:80.

التعسف الجبائي

حاول ابن خلدون[1] البحث عن العلل الكامنة وراء استفحال المجاعات فعزاها إلى الفتن والعدوان في الجبايات، فقال: (إن المجاعات والموتان تكثر عند ذلك في أواخر الدول (...) بسبب ما يقع في آخر الدول من العدوان في الأمـوال والجبايـات (...). وأمـا كثرة الموتـان فلها أسـباب من كثرة المجاعات). وإذا كان الشـق الثاني من نظرية ابن خلدون المتعلق بالأسباب الطبيعيـة للمجاعات والموتان قد أكده الواقع التاريخي للمغرب والأندلس حسب ما توصلنا إليه[2]. فهل تعزز المصادر الشق الأول من نظريته وتكسبه مصـداقية علمية فيما يخص دور الشـطط الجبائي في تعميق الأزمة خلال الحقبة الوسيطية؟.

لم يكتب للسياسـة الضريبية المعتدلة التي أفرزها الواقع السياسي للمغرب والأندلس أن تتواصـل وتستمر بنفس الحرص الذي ميز أطوار القوة، إذ لم يفرضـوا فيها تبعا لما تواتر في النصوص سوى ما أقره الشرع الإسلامي[3]. أما في عهود التدهور المتزامنة مع الاضـطرابات والكوارث الطبيعية، فقد تأثرت القطاعات الإنتاجية بفيض من الضرائب غير الشرعية لمواجهة خطر

---

(1) المقدمة، ص: 320 – 321.

(2) انظر تفصيل ذلك في كتابنا: الكوارث الطبيعية وأثرها في سلوك وذهنيات الإنسان، م س، ص: 19 وما بعدها.

(3) بخصـوص الاعتدال الضريبي الذي ميز عهود القوة الأولى بالعدوتين خلال الحقبة المدروسة، انظر: نزهة المشتاق، ج1، م س، ص: 235 – 236 / أعمال الأعلام فيمن بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام وما يجر ذلك من شجون الكلام، حققه ونشره: أحمد مختار العبادي ومحمد إبراهيم الكتاني،، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1964م، ص: 234 / البيان المغرب، ق م، م س، ص: 37 / أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط 1971م،، ص: 140 / النشاط الاقتصادي، م س، ص: 164.

المجاعة النقدية والعينية التي حلت بالدول الحربية، جراء فراغ بيت المال مما أثر سلبا في الأنشطة الحرفية والفلاحية والتجارية.

ففي هذا الطور اشتط المرابطون في فرض ضرائب زادت من محن الناس وأسهمت في ركود الإنتاج، نذكر منها: القبالة[1]، والخرص[2]، والرحاب[3]، والتعتيب، والمعونة[4]. ويبدو أن المتقبلين استغلوا وظائفهم وبالغوا في تحصيل الضرائب المفروضة على المزارعين. ومما زاد من تعسفهم أن عليا ابن يوسف المرابطي جلب الروم إلى المغرب (وقدمهم على جباية المغارم)[5]، ولهذا استنزفوا جبل درن[6].

وفي الأندلس تعسف ابن مردنيش في تحصيل الجباية من الفلاحين، فقد أورد ابن الخطيب[7] أنه (استكثر من القبالات، ورسم بدائع من المكوس، وقرر على المواشي عددا يلزم المئين، وفرض على الأدم والبقول والحبوب معاون ثقيلة تقارب أصول الأثمان). وخير مثال لصور الشطط الجبائي نازلة

---

(1) الونشريسي: المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل أفريقية والأندلس والمغرب، أخرجه جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجي، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – دار الغرب الإسلامي، بيروت 1981، ج8، ص: 168. وذكر عز الدين موسى (أنها ترد بمعنى كراء الأرض) نشاط الاقتصادي، م س، ص: 167.

(2) معناه حسب دندش: (هو تقدير غلات الزيتون لتقييم خراجها) الأندلس في نهاية المرابطين، م س، ص: 225. أما الأستاذ بوتشيش فقد قدره في (عشر المحصول) مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين، دار الطليعة، بيروت، ط 1، يونيو 1998، ص: 207. وعموما فالخرص (هو تقدير محصول الأرض بالظن والتخمين لا بالإحاطة والدقة). إضاءات حول تراث الغرب الإسلامي، م س، ص: 80.

(3) يبدو أنها كانت مفروضة على المزارعين، ويفهم ذلك من خلال اتهام ابن عبدون للقائمين على جبايتها بأنهم (ينهبون أموال الفلاحين بغير حق) ثلاث رسائل في القضاء والحسبة، تحقيق إليفي بروفنصال، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، 1955، ص: 31.

(4) دندش: الأندلس في نهاية المرابطين، م س، ص: 227 – 228.

(5) مؤلف مجهول: الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، م س، ص: 85.

(6) عز الدين أحمد موسى: النشاط الاقتصادي، م س، ص: 171.

(7) أعمال الأعلام فيمن بويع قبل الاحتلام، م س، ص: 161.

وردت على ابن رشد[1] من غرناطة يستفسر فيها السائل عن الكلام النابي الذي واجهه به المتقبل عندما فتش عليه متاعه لإرغامه على أداء الضريبة.

وكان لمغالاة المتقبلين نتائج وخيمة على الإنتاج مما دفع المزارعين إلى ترك حقولهم، الشيء الذي زاد من بوار الأراضي مما انعكس سلبا على واقع المستضعفين المعيشي. ولهذا حمل المحتسب على المتقبلين ووصفهم بأنهم (فساق أكلة سحت أشرار سفلة لا خوف ولا حياء ولا دين ولا صلاة لهم إلا طلب الدنيا وأكل السحت والربا)[2].

ويعزى هذا الشطط الجبائي إلى ضعف الدولة وتزايد نفقاتها الحربية بتزايد جبهات الفتن والحروب مما كان يقتضي سيولة ضريبية مسترسلة لتلبية حاجيات الجيش المتزايدة. ولعل هذا ما قلل من فرص الرقابة على الجباة، فضلا عن عدم تخصيص الدولة للجابي راتبا محددا عن خدماته (وإنما تجعل أجره على أهل الزراعات والأموال لذلك كان المجال كبيرا للتعدي والشطط في تحصيل الأعشار (...) خصوصا وأن هذه القبالات لم تكن محددة بمبلغ معين، وإنما تترك لاجتهاد المتقبل الذي كثيرا ما يتعسف في جبايتها)[3].

(1) سئل أبو عبد الله بن عتاب عن عشار شهد عليه أنه قال لرجل لما فتش متاعه: (أد ما عليك غلي واشك إلى النبي) ابن رشد: فتاوى ابن رشد، تحقيق: المختار بن الطاهر التليلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت،، ط1، 1407هـ/ 1987م، س1، ص: 343. وقال له عند تضييقه عليه: إلى كم هذا التضييق على الناس وقد رأيتك بغرناطة تفعل مثل هذا، ثم رأيتك تسأل الناس، وستكون كذلك إن شاء الله، فقال العشار: إن كنت سألت، فقد سئل النبي صلى الله عليه وسلم. فأفتى ابن عتاب عليه بالقتل. نفسه.

(2) ثلاث رسائل في آداب الحسبة، م س، ص: 5.

(3) دندش: الأندلس في نهاية المرابطين، م س، ص: 225.

كما يعزى استفحال الشطط الضريبي إلى (عدم مراقبة القاضي أسماء الذين أدوا واجباتهـم الضرائبية رغم وجود زمام لتسـجيل ذلـك ولم يأخذه بعين الاعتبار)[1]. والغريب في الأمر أن بعض قضاة الأندلس استعانوا بخدمات أهـل الذمة لجباية الضرائب فأوكلوا إلى اليهـود جباية عدة مناطق[2]. وهذا ما أثار حفيظة الأمير المرابطي تاشـفين بن علي فوجه رسالة إلى العلماء فيها استنكار ونهي شديدان عن إطلاق أيديهم في رقاب المسلمين، يتضح ذلك من قوة التقريع الذي تضـمنته رسـالته إليهم، بقوله: (...) (بأن لا يتصرف أحد منهم في أمور المسلمين لأنه من فساد الدين)[3].

هذه الإجراءات التعسـفية في المجال الضريبي زادت من تدهور أوضاع النـاسـ، فالتجؤوا إلى الأوليـاء الذين تبنوا ظلاماتهم وسـعوا في رفعها إلى أمـراء المرابطين. ففي فترة مبكرة رفض أولو القبلة من علماء المالكية محاولة أمير المسلمين يوسف بن تاشفين فرض ضريبة المعونة على المسلمين بهدف مواجهة النفقات المسـتمرة التي فرضتها هجمات النصارى على المسلمين في الأندلس. وتزعم هذا الرفض قاضي ألمرية ابن الفراء[4].

وبالمثـل رفض أهالي قرطبـة أداء ضريبة المعونة ورشـقوا بالحجارة قاضـي

---

(1) إبراهيم القادري بوتشيش: مباحث في التاريخ الاجتماعي، م س، ص: 206 / إبراهيم القادري بوتشيش: أثر الحروب في المجال الضريبي، م س، ص: 88.

(2) عز الدين أحمد موسى: النشاط الاقتصادي، م س، ص: 171.

(3) حسـين مؤنس: نصـوص سياسـية عـن فترة الانتقال مـن المرابطين إلى الموحديـن، مجلة المعهد المصـري، مدريد، عدد 3، 1995م، رسالة رقم 1، ص: 113.

(4) مصـطفى بنسـباع: السلطة بين التسنن والتشيع والتصوف ما بين عصري المرابطين والموحدين، منشورات الجمعية المغربية للدراسات الأندلسية، تطوان، ط1، 1999م، ص: 88.

الجماعة ابن المناصف المكلف بتحصيلها[1]. ويمكن تأطير هذا السلوك المتعلق برجم أحد أعلام قرطبة بالحجارة كإفراز لواقع مزري يمكن النظر إليه من زاويتين: الأولى تخص التجار الذين فقدوا أموالهم بسبب الحرائق التي التهمت سوقي الكتان والحرير، وفقدوا مصادر أرزاقهم. بيد أن السلطة لم تتفهم أوضاعهم وألزمتهم بأداء الكلف الضريبية. ومن زاوية ثانية أن المزارعين عانوا من الهجومات المتكررة التي تزعمها الفونسو المحارب والتي استهدفت محاصيلهم بالنسف والحرق، ولم يكن بوسعهم الاستجابة لضريبتي التعتيب والمعونة لتسييج وترميم أسوار قرطبة[2]. فكانت ثورتهم تعبيرا صريحا عن حجم معاناتهم من الظروف الطبيعية والبشرية التي تعاقبت عليهم.

كما تنسحب هذه التجاوزات كذلك على جباة ضريبة الخراج[3]. مما يعكس النقص الحاد في مجموع الإيرادات بسبب انقباض (كثير من الأيدي عن الاعتمار جملة)[4]. ومن ثمة فإن مقدارها كان لايغطي نفقات المحاربين، كما لايفي بالمصاريف الباهضة للأمراء.

وعليه فقد كان ابن خلدون[5] محقا عندما شخص ما يعتري الجباية من خلل بين مرحلتين دقيقتين من عمر الدول، فقال: (إن الجباية أول الدولة تكون

(1) إبراهيم القادري بوتشيش: أثر الحروب في المجال الضريبي، م س، ص: 89. / دندش: الأندلس في نهاية المرابطين، م س، ص: 227 – 228.

(2) ابن عذاري: البيان المغرب، ج4، م س، ص:73 – 74.

(3) (إن المعونة سماها الشاطبي خراجا، وكذلك كان المغاربة يسمونها خراجا مضروبا على الأرض) عز الدين أحمد موسى: النشاط الاقتصادي، م س، ص: 168.

(4) ابن خلدون: المقدمة، م س، ص: 295.

(5) نفسه، ص: 294 – 295.

قليلة الوزائع كثيرة الجملة، وآخر الدولة تكون كثيرة الوزائع قليلة الجملة، لما تحتـاج إليه الحامية من العطاء والسـلطان والنفقة، فيزيد في مقدار الوظائف والوزائع (...) ويدرك الدولة الهرم). ولعل الهرم الذي أصاب دولة الملثمين بسبب ما تقدم، قد أحسن الزعيم الروحي للمصامدة ابن تومرت وخلفاؤه من بعده تسخيره في شحذ عزائم الناقمين عنهم لإسقاط دولتهم.

ففـي بدايـة اعتلائهم سـدة الحكم، احـترم الموحدون شـعارات الإلغاء الضريبي التي اسـتمالوا بها السـكان في مراحل توطيد سلطانهم (فقطعوا القبـالات بكل وجه وأراحوا منها واسـتحلوا قتل المتقبلين، ولا تذكر الآن القبالة في شيء من بلاد المصامدة)[1]. فانبسطت أحوال الناس ورجع معظم الفارين مـن المزارعين إلى حقولهم وضـيعاتهم[2]. مسـتفيدين من التقنين النسبي لمقادير الجباية بعد عملية التكسير التي أمر بها الخليفة الموحدي عبد المومن بن علي سـنة 555هـ[3]. هذا التدبير المعقلـن للمداخيل الضريبية نوه به هنري تيراس[4] حيث اعتبره إجراء اقتصـاديا متميزا غير مسبوق في مجال الغرب الإسـلامي برمته. وكان لهذا الإجراء أهمية قصوى تجلت في أهمية العائدات التي اسـتفاد منهـا بيت المال، وفي هذا المنحى أكد المراكشـي[5]

---

(1) الإدريسي: نزهة المشتاق، ج1، م س، ص: 235 – 236.

(2) ابن القطان: نظم الجمان، م س، ص: 175.

(3) (أمر عبد المومن بتكسير بلاد أفريقية والمغرب (...) فأسقط من التكسير الثلث في الجبال والشعراء والأنهار والسباخ والطرقات والحزون وما بقي قسط عليه الخراج) ابن أبي زرع: روض القرطاس، م س، ص: 260.

(4) Henri Terrasse، Histoire du Maoc des origines à l'établissement du protectorat Français، edition Atlantide، Casablanca، 1949، PP: 311_312.

(5) المعجب في تلخيص أخبار المغرب، م س، ص:370 – 371.

أنـه (لم يرتفـع لملك من الملوك قبل أبي يعقوب هـذا وبعده ما ارتفع إليه من الأموال).

ولعل هذا ما يعطي لنظرية ابن خلدون السـالفة مصداقية في التحليل، مما يعكس خبرة الرجل في العمـران البشري، وذلك حين أكـد أنه (إذا قلت الوزائع والوظائف على الرعايا نشـطوا للعمل ورغبوا فيه، فيكثر الاعتمار ويتزايد محصـول الاغتباط بقلة المغرم، وإذا كثر الاعتمار كثرت أعداد تلك الوظائف والوزائع، فكثرت الجباية التي هي جملتها)[1]. وعلى هذا الأساس كان خلفـاء الموحديـن في طور القوة لا يتوانون في إنـزال العقوبات فيمن أدين من عمالهم بالتعسـف والشـطط الجبائي الذي كان يستهدف شرائح واسعة من المستضعفين[2].

وفي بدايـة طـور النكوص تفاقمت الأوضـاع بسـبب اتسـاع نطاق الحـروب والفـتن، تبعا لاتسـاع مجال نفـوذ الموحدين، فتزايـدت نفقات الجيش، وتوالت الكوارث الطبيعية، واستطال الوسطاء على أموال الرعية، وحملت همـم المزارعين جراء الإجحاف الضريبي، وخير من نقل إلينا صور معانـاة المزارعين ابن غـازي[3] بقوله: (وتملك الموحـدون البلاد والأموال

(1) ابن خلدون: المقدمة، م س، ص: 294.

(2) ذكر ابن عذاري أن الخليفة الموحدي الناصر قد حقق في الشكايات التي توصل بها بشأن تجاوزات عامل فاس أبي الحسن بن أبي بكر وبعامل مكناسـة أبي الربيع بن أبي عمران فاستصـفى ما وجد لهما من أحوال وأموال وأثاث وبقي كل منهما محبوسا في بلد عمله، البيان المغرب، ق م، م س، ص: 249.

(3) ابـن غـازي:: الروض الهتون في أخبار مكناسـة الزيتون، م س، ص: 23 – 24. / القشاشـون: (هـم المتصرفون في بيع الأملاك وابتياعها والمعرفة بقدر غلاتها) المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن، تحقيق: ماريا خيسوس بغيرا، تقديم: محمود بوعياد، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، 1981م،، ص: 311 – 312.

وصار الناس عمارا في أملاكهم، يؤخذ منهم نصف الفواكه الصيفية والخريفية وثلثا غلة الزيتون، وكانت العادة إذا بدا صلاح الغلات يباع حظ المخزن منها حارة فحارة، وكان المشترون لها قوم لا خلاق لهم يقال لهم القشاشون، فتستطيل أيديهم على حظوظ الرعية، ويصدقون عليهم حتى يبيعوا منهم حظوظهم بثمن بخس أو يشتروا منهم حظ المخزن غاليا. فكان الناس من ذلك في جهد عظيم ومحنة شديدة لا يتجرأ أحدهم أن يقطف من ملكه حبة واحدة).

وهكذا تقلصت المساحة المزروعة، وتراجعت المداخيل الجبائية، ذلك (أن معظم الجباية إنما هي من الفلاحين والتجار (...)، فإذا انقبض الفلاحون عن الفلاحة وقعد التجار عن التجارة، ذهبت الجباية أو دخلها النقص المتفاحش)[1]. وكأني بصاحب المقدمة يومئ إلى ما اعترى المراحل الانتقالية وبدايات الدول ونهاياتها من تعسف جبائي وجور العمال والمتقبلين.

وتذكر بعض الروايات المنقبية تدخل الأولياء عبر كراماتهم لإنقاذ التجار من الكلف الضريبية المجحفة، ذلك أن السلطة الموحدية منعت تجار وهران من مغادرة المغرب إلى بلادهم حتى يؤدوا ما عليهم من ضرائب، غير أنهم تمكنوا من الإفلات بفضل كرامة أبي العباس السبتي[2].

---

(1) ابن خلدون: المقدمة، م س، ص: 297.

(2) سبك المقال لفك العقال، مخطوط. نقلا عن بوتشيش: واقع الأزمة والخطاب الإصلاحي في كتب المناقب والكرامات (أواخر ق 6 وبداية ق 7هـ / 12 – 13م) إسهام ضمن: الأسطوغرافيا والأزمة، دراسات في الكتابة التاريخية والثقافية، إنجاز الجمعية المغربية للبحث التاريخي، منشورات جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط،، ط 1، 1994م، ص:38.

هـذا الوضـع بدت ملامحه في التشـكل منـذ هزيمة العقاب عـام 609هـ وتداعياتها في المغرب والأندلس فاضـطربت مداخيل الضرائب (وأخذت في النقص من سنة كائنة العقاب)[1].

هـذه الهزيمة أعقبها وبـاء 610هـ، الذي انتهى بـ(مجاعة شـكاها الظاعن والمقيم)[2]. فامتدت تأثيراتها الكارثية إلى حدود سنة 617هـ (وفيها ابتدأت المجاعـة والغلاء، وكثرت الفتن وعم الجراد جميـع المغرب والأندلس)[3]. وعليه اسـتمرت مناهضـة علماء التصـوف للضرائـب إلى أن عجز الخليفة الموحدي عبد الواحد الرشيد عن تدارك الوضع فتقلصت المداخيل الجبائية وانطمس في عهده (رسم الخراج بالكلية وتعطل بكل مكان)[4].

وفي إطـار محاولة متأخرة أسـقط أبو دبوس (665 – 667هـ) آخر خلفاء الموحديـن ضريبة (معونة الرحـاب)[5] على المزارعين سـعيا منه إلى العودة بالإنتاج إلى سـابق عهده، من خلال ترغيب المزارعين في تعمير أراضـيهم من جديد. غير أن استمرار حربه ضد المرتضى (646 – 665هـ) أفشل هذه المحاولة التي لم تخرج عن دائرة التسويق الدعائي لحكم منهار.

والملاحـظ أن المرينيين الأوائل، وإن وفروا الأمن والاسـتقرار في المرحلة الانتقالية الممهدة لتوطيد سـلطانهم، فإنهم فرضـوا ضرائب على السكان

---

(1) الروض الهتون، م س، ص: 29.

(2) ابن عذاري: البيان المغرب، ق م، م س، ص: 266.

(3) الذخيرة السنية، م س، ص: 54.

(4) ابن عذاري: البيان المغرب، ق م، م س، ص: 333.

(5) نفسه، ص: 449.

دون مراعاة لأوضـاعهم ومحنهم، فالزراعة انحصرت بسبب تحول الحقول إلى مسارح للمعارك. فأهالي مكناسة وأحوازها تخوفوا من بطش المرينيين (وصالحوهم على أموال معلومة)[1].

وبالمثل حصل أبو سعيد عثمان (614 – 638هـ) من سكان شمال المغرب على خراج سنوي مقابل وضع حد للتسيب الأمني المتفاقم بمناطقهم[2].

كما أنهك وَظيف الخرص كاهـل المزارعين (وكان عظيم المضرة يوظف على الناسـ وظائف في جناتهم ربما تعجز الجنات عـن التوفية فأدى ذلك إلى أن قطع كثير من الناس جنته ليسـقط عنه وظيف الخرص)[3]. علما (أن الخرص بالجملة ظلم لأنه يؤخذ على غير وجهه عشور نصاب)[4].

ونظـرا لثقل الضرائب وعـدم قدرة المزارعين عن تسـديدها فقد انقبض بعضـهم عـن العمل والإنتـاج، وفر البعضـ الآخر من المزارع فتقلصـت المردودية، وتراجعت مداخيل بيت المال فكانت النتيجة أن (خلت المجاشر وفر عنها أهلها)[5].

يتضـح أن المرينيـين (أطلقـوا أياديهـم في المغرب كمنطقـة أقطعها لهم الحفصـيون فألزمـوا الناس ما لا يطيقـون)[6]. وفي هذا المنحـى زودنا ابن

---

(1) روض القرطاس، م س، ص: 289.
(2) ابن عذاري: البيان المغرب، ق م، م س، ص: 352.
(3) المسند الصحيح الحسن، م س، ص: 283.
(4) ثلاث رسائل في القضاء والحسبة، م س، ص: 6.
(5) الروض الهتون، م س، ص: 29 – 30.
(6) Kably (Mohamed); Société pouvoir et religion au Maroc à la fin du moyen âge، Paris، 1986 ، P: 224

الخطيـب[1] بنص يعكس عمق معاناة المزارعين مـن ثقل الضرائب المرينية، مؤكدا (أن الرعايا استولت عليها المغارم ونزفها الحلب).

ونلمس من خلال بعض كتب المناقب تخوف أجهزة المخزن من غضب الأوليـاء ودعائهم الذي يتوعدهم بالعقـاب، وذلك من خلال إقدام الوزير المريني يوسـف بن عمر الأنفاسـي علـى فرض كلف ضريبية على سـكان فاس، هؤلاء وكعادتهم قصـدوا زوايا الأولياء لرفع ما حل بهم من ظلم في أموالهم، فعبر الشـيخان العالمان أبو الربيع سليمان والقباب عن تضامنهما مـع الرعية، وتدخلا لثني الوزير عن قراره، فامتنع وقال لهما: (إنما أنا متبع فيـه من قبلي). فرد عليه الشـيخ أبـو الربيع بقوة فيها من الوعيد الشـديد، بقوله: (أتريد أن تكافأ بما كوفئ به من كان قبلك). فقال الوزير بعد أن بدا عليه الاضـطراب: (لا ياسـيدي). وعلق على هذا المشهد الشيخ القباب، قائلا: (فخفت خوفا شـديدا حتى كادت الأرض تبلعني، وحصـل للوزير خوفا أشد وأكثر مني)[2].

وبالتالي تأكد المرينيون الراغبون في ترسيخ سند شرعي لولايتهم السياسية، أن فرض المكوس سيؤلب عليهم الرعية من خلال غضب الصلحاء والعلماء عـن تدبيرهم لملف الضرائـب، ولهذا أدخلوا إصـلاحات في هذا المجال، حيث أعفى السـلطان أبو يوسف يعقوب المريني الرعية من ضريبة (الفطرة ووكلهم فيها إلى أمانتهم، ورفع النزال عن ديار الرعية، وكف أيدي الظلمة

(1) نفاضة الجراب، م س، ص: 270.

(2) أحمد بابا التنبكتي: نيل الابتهاج بتطريز الديباج، القاهرة، ط1، 1351هـ، ص: 353.

والعمال عن الناس وأزال المكوس، وأمر بهدم المروس وصرف اعتناءه إلى إصلاح السابلة، فأزال أكثر الرتب والقبالات)[1].

هذه الإصلاحات لم تكن سوى إجراءات دعائية، كانت تبرز مع عهد كل سلطان جديد. كما يكشف هذا الإجراء عن شيوع جملة من المكوس والمغارم واجهتها المصادر الرسمية بغطاء من الصمت، بحيث لم تبرز إلا لإظهار يمن عهد سلطان جديد من خلال إسقاطها ورفع جورها عن الناس. وفي هذا الصدد أورد ابن أبي زرع[2] أنه لما بويع أبو سعيد عثمان سلطانا للبلاد (رفع عن أهل مدينة فاس ما كان يلزم رباعهم من الوظائف المخزنية في كل سنة).

كما لم يأل علماء الصلاح جهدا في إبداء النصيحة لأولي الأمر، وتوجيه عنايتهم إلى رفع الظلم عن الرعية، فقد أورد ابن مرزوق أن السلطان المريني أبا الحسن ألزم الرعية بوظيف لتجهيز الأسطول الحربي، فامتنع الناس وقال له الفقيه أبو زيد بن الإمام: (لا يجب عليهم ما طلب منهم ولا تلزمهم عقوبة في توقفهم)[3]. فاستشاط السلطان غضبا، واستطرد الفقيه قائلا: (إن الله عز وجل قد استرعاك رعية وجعلك وكيلا على من استرعاك عليهم، وللمسلمين عليك حق كما لك عليهم، وهل هذه البيوت، بيوت الأموال التي تجمعونها، والجبايات التي تجبونها إلا مرصدة لما يحتاج إليه المسلمون،

(1) روض القرطاس، م س، ص: 375 / محمد المنوني: ورقات عن حضارة المرينيين، مطبعة النجاح الجديدة، منشورات كلية الآداب، البيضاء، ط3، 1420هـ / 2000م، الرباط، ص: 90.

(2) روض القرطاس، م س، ص: 397.

(3) المسند الصحيح، م س، ص: 161.

حتى إذا فنيت بيـوت الأموال، وفعلت ما فعل من أنت تقتدي به الفاروق رضي الله عنه، حين كنس بيت المال وصلى فيه. ثم يكون لهم نظر غير هذا، وحينئذ يوظف عليهم بحسب القدرة وما تدعو إليه الضرورة)[1].

وفي هذا الصـدد كانت جهـود الأولياء عاملا من عوامل الإصـلاحات الضريبيـة التي أقدم عليها السـلطان أبو الحسـن المرينـي (731 – 752هـ)، وهكـذا (رفـع عن أهل البـوادي جملة ألقاب لا تحصـى كـثرة كالخرص والبرنس والضيافة والإنزال والقاعة والخطيئة)[2]. وبالمثل أسقط من المكوس والضرائب (ما كان شـائعا خسيسا ويجتمع فيه أموال كالمغرم على الحطب والبيض والدجاج والتبن، وسائر المرافق التي يفتقر إليها القوي والضعيف، وإجحاف الضعيف بها أشد)[3].

خلاصـة القول إن تخلف وسـائل الإنتاج وقلة الأمن وسـيادة الإقطاع إلى جانب الضرائب المجحفة، شـكلت الوجه المباشر الذي أضعف الإنتاج الزراعـي، فتعثر الاكتفاء الغذائي، علما أن الكوارث الطبيعية الدورية لم تزد الوضع إلا تفاقما. وتزامنت هذه المعاناة مع الفترات الحرجة من عمر الدول ممـا يعزز نظرية ابن خلدون الراصـدة لأثر تفاقم الآفـات الطبيعية والبشرية على المجتمعات في عز المنعطفات التاريخية المذكورة.

---

(1) نفسه، ص: 161 – 162.
(2) نفسه، ص: 284.
(3) نفسه، ص: 285.

3-1 أثر الكوارث الطبيعية في المجال الرعوي

لرصد دور الكوارث الطبيعية في التأثير على الثروة الحيوانية ومجال الرعي بنطاقات المغرب والأندلس خلال العصر الوسيط، يقتضي منا الموضوع في البداية التعرض للثروة الحيوانية وأصنافها التي كانت سائدة في المجال المذكور.

الثروة الحيوانية بالمغرب والأندلس

مما لاشك فيه أن تنوع الظروف الطبيعية في مجال المغرب والأندلس جعل أصنافا من المواشي تتكيف مع مناطق دون أخرى، وهكذا تمركزت تربية الماعز في المناطق الجبلية. والبقر والأغنام في السهول والبسائط. في حين تتحمل أصناف أخرى كالإبل والفنك والجواميس واللمط ظروف الصحارى والقفار الحارة.

وبالتالي ندرك سبب اشتهار كل جهة بصنف معين من أصناف المواشي، وذلك بحسب درجة تكيفها مع المؤثرات الطبيعية من بنية تضاريسية وعوامل مناخية. فأهل فازاز اشتهروا (بكسب الغنم والبقر والخيل)[1]. وعرف بنو حميد بغمارة بتربية الخيول إذ (لهم نتاج معروف وخيلهم معروفة بالحميدية)[2]. وبالمثل تميز أهل جبل زغوان وتلمسان بكسب الخيول

---

(1) الاستبصار: م.س.ص: 187.

(2) البكري: المغرب في ذكر بلاد أفريقية والمغرب - وهو جزء من كتاب المسالك والممالك نشر دي سيلان، مطبعة الحكومة، الجزائر، 1857م، ص: 108.

والبغال، واشـتهر بنو راشـد من المرينيين بتربيتها في هضاب ونشريس[1]. ووصفت أفريقية بكثرة كسـب أهلها للبغال بدليل أن صاحب المعجب[2] يؤكد أنها كانت معدة لنقل المحاصـيل الزراعية بأفريقية. وعلى غرار خيل ونشريس الراشـدية، فقد ذاع صـيت نظيرتها من خيول تلمسان التي كان لها فضـل على سـائر الخيول[3]. ووصـفت ترنوط قرب المهديـة بأن فيها العدد الكثير من الخيل[4]. بينما اعتنى أهل قرطبة وجيان وشـلب بفصـائل مهمة من الأغنام[5]. في حين اعتنى أهل السوس بتربية الأكباش[6]. وتعاطى سـكان الصـحراء من البدو الرحل تربية الإبل، ذلك أن صنهاجة المرابطية هجمت على سجلماسة سنة 446هـ (في جيش عدته ثلاثون ألف جمل)[7]. ووصفت درعة وباغاية وسجلماسة بتعاطي أهلها الإبل[8]. واشتهر سكان مزاتة وضريسة بكسب الإبل أيضا[9].

أما الدواجن من الحمام والدجاج وغيرهما، فكانت موجهة للاستهلاك المحلـي، ذلك أن أبراج الحمام كانت تنتشـر في فحص غرناطة على مدى

---

(1) النشاط الاقتصادي م.س.ص: 199.

(2) المراكشي: م س، ص: 225.

(3) ياقوت الحموي: معجم البلدان بيروت 1957 ج1 ص: 871.

(4) البكري، المغرب م.س.ص: 31 و بها ساد مثال منذ عهد أبي زيد مخلد الخارجي و هو المقصود في المثل: (إذا ربط الخارجي خيله بترنوط لم يبق لأهل السواد محلول و لا مربوط)، ص:31.

(5) البيان المغرب م س، ج4 ص:77.

(6) البكري: المغرب م.س.ص:161 و فيها يقول أيضا: (ويلي بني لماس قبيل من البربر في جبل وعر مجوس يعبدون كبشا)

(7) نفسه، م.س، ص:167.

(8) البيان المغرب م س، ج4 ص:19.

(9) البكري: المغرب، م.س.ص:144 –145.

أربعين ميلا[1]. كما اهتم سكان فاس بتربية الدجاج في أقفاص كبيرة[2]. وعرف حصن مدلين القريب من ماردة بالأندلس بأنه حصن (آهل وفيه خيول)[3]، وكان لقلمرية (أغنام ومواش)[4].

واضح إذن أن الثروة الحيوانية شكلت إلى جانب الزراعة الدعامة الأساسية لغذاء الإنسان خلال العصر الوسيط. وعليه فإن الرعي بالمجال والزمان المذكورين اتخذ أسلوبين في الكسب والتربية وذلك بحسب تباين أنماط العيش بين مناطقه وجهاته. فكان الأسلوب الأول بالمناطق الزراعية يميزه الرعي المندمج. وطبع الأسلوب الثاني في مناطق البدو حيث الصحارى والقفار بالظعن والانتجاع والتنقل بحثا عن الماء والعشب[5]. ولذلك بات من الطبيعي أن تختلف انعكاسات تأثير الكوارث على الأسلوبين معا سواء من حيث درجة المقاومة والتكيف تبعا لضعف أو قوة الآفات والجوائح الضاربة.

الكوارث الطبيعية والثروة الحيوانية

تشير المصادر – على غرار الزراعة – إلى الآفات التي ضربت الثروة

(1) النشاط الاقتصادي م.س.ص:202.

(2) حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية في المغرب و الأندلس عصر المرابطين و الموحدين، مكتبة الخانجي مصر ط1، 1980 ص:252.

(3) الإدريسي: النزهة م س، ج2 ص:550.

(4) نفسه ص:547.

(5) النشاط الاقتصادي، م.س.ص:198.

الحيوانية ومجال رعيها إشارات باهتة لا ترقى لحجمها ومستواها في تغذية سكان العصر الوسيط، ومهما يكن فإنها لم تسلم من تأثيراتها، ففي سنة 450هـ (قحطت بلاد الملثمين وماتت مواشيهم ولقوا شدة عظيمة)[1]. كما توالى اليبس واستحكم الوباء ببلنسية سنة 487هـ، ولم يبق ما يدب على أربع[2].

يكشف النص الأول عما تعرضت له قطعان المواشي في أهم مجالات رعي الظعن بصحراء الملثمين من خسائر ناجمة عن الجفاف والقحط، وأغلب الظن أن المقصود بالمواشي: الأغنام والماعز بدليل أن الإبل تميزها المصادر عندما تتعرض لأخبارها باللفظ الصريح، من جهة، ومن جهة أخرى فإن القحوط من صنف الآفات التي تتحملها الإبل، لأنها اعتادت شدة الحرارة التي تؤدي عادة إلى تبخر المياه بحيث لا يمكث منها إلا نزر يسير في سبخات مالحة، وهو ما أشادت به المصادر معتبرة (كل ماء مالح موافق للإبل)[3]. كما أن (الإبل أصعب الحيوان فصالا ومخاضا وأحوجها في ذاك إلى الدفاءة)[4].

ويتعرض النص الثاني لنمط الرعي المندمج مع الزراعة في حواضر الأندلس

---

(1) النويري: تاريخ الغرب الإسلامي في العصر الوسيط، من كتاب نهاية الأرب في فنون الأدب، (ج22) تحقيق وتعليق مصطفى أبو ضيف أحمد، دار النشر المغربية، البيضاء، 1984، ص:380.

(2) البيان المغرب، م س، ج4 ص:39.

(3) البكري: المغرب، م.س.ص:157، ويضيف ابن سعيد أن البدو تعودوا بسبب ندرة المياه خزن المياه في بطون الإبل (فهم يعدون لها المياه التي في بطون الإبل و يجعلون على أفواهها لئلا تأكل شيئا فإذا تشف الريح مياههم نحروا جملا حملا وشربوا ما في بطنه): بسط الأرض في الطول والعرض – تحقيق خوان قرنيط خينيس، تطوان 1958 ص: 47.

(4) المقدمة: م.س.ص:130.

وخاصة ببلنسية، حيث تدل جسامة العبارة (ولم يبق ما يدب على أربع) على أن الجفاف قد استحكم فتفشت الأوبئة التي حصدت الإنسان والحيوان. غير أن تتمة النص تستثني (اثنان لابن جحاف وابنه، واثنان لابن رتبير، وباع ابن رتبير فرسه من الجزارين بمئتي مثقال واستثنى منه عشرة أرطال، فبيع الرطل منه أوله بعشرة دنانير، وآخره باثني عشر دينارا ورأسه بخمسة عشر مثقالا)[1]. وفي ظل هذه الأوضاع ارتفع سعر المتوفر من اللحوم في الأسواق، فبيع لحم البقر (مئة أوقية بدرهم، والكبش بستة دراهم)[2].

كما شهدت تلمسان هبوب رياح عاصفية (اقتلعت الأشجار العظام ونظر الناس إلى البهائم تمر بين السماء والأرض)[3]. وعلى الرغم مما في هذا النص من مبالغة واضحة، فهو يعكس خطورة كارثة الرياح العاصفية وما أحدثته من خسائر في الثروة الحيوانية. وبالمثل شهدت فاس سنة 536هـ توالي (الأمطار والغيوم وحملت الوديان واشتد البرد إلى أن (...) غرقت الدواب في مرابطها إلى بطنها)[4]. وتعرضت طنجة سنة 532هـ إلى (السيل العظيم الذي حمل الديار والجدر ومات فيه خلق عظيم من الناس والدواب)[5]. كما مثلت العواصف الممطرة والثلوج والبرد الكبير الجرم آفات مهددة لحياة الإبل، ولذلك فإن البدو (يظعنون في زمن الشتاء إلى الرمال حيث لا

---

(1) البيان المغرب، م س، ج4 ص:39.
(2) الذخيرة السنية: م.س.ص:95.
(3) روض القرطاس: م.س.ص:116.
(4) نفسه.
(5) نفسه، ص:96.

مطر ولا ثلج خوفا على إنتاج إبلهم)[1].

ومـن خلال تراجـع أهمية المواشـي في مناطق الرعي المندمـج وتناقص أعدادها جراء ضـغط الكوارث والجوائح ارتفع سـعر اللحم في الأسواق، وبما أنه مادة غذائية أساسية سرعان ما انخفض سعره بسبب نضوب المراعي المحادية للمزارع فنفق عدد كثير من المواشـي، ومن نجا كان هزيلا، لذلك سـارع المزارعـون إلى التخلص منها بأقل ثمـن ممكن، ممـا أدى إلى وفرة اللحوم في الأسواق، ومع ذلك نتجت عن ذلك مشاكل عديدة حفلت بها كتب الحسبة، منها ظهور حالات الغش والتدليس كخلط اللحوم السمينة بالهزيلة.

ومن ثم تصـدى المحتسـب لمثل هـذه التصرفات التي تسـتهدف الربح على حسـاب المسـتهلك، فبين أنـه (لا يباع لحم مختلط في وضـم واحد، لايباع سـمين ومهزول في وضـم واحد أيضـا)[2]. وبما أن المسارح غدت مقفرة لا عشـب فيها، فإن الألبان أضـحت نادرة، وفي هذا الصـدد أورد الونشريسي[3] جملة من النوازل ترصد حالات الغش والتدليس، وفي هذا السـياق سأل أحد المسـتهلكين عن الحكم الشرعي (فيمن خلط اللبن والماء وزبـد الغنم بزبد البقر أو لبنهما). وحفاظا على سـلامة المسـتهلك جرى تحذير الجزارين – لما كثر هلاك الدواب – من (شراء الشاة المذبوحة الموقودة

---

(1) البكري: المغرب، م.س.ص:144 – 145.

(2) ثلاث رسائل أندلسية، م س، ص:44.

(3) المعيار المعرب، م س، ج7 ص:412 / ثلاث رسائل أندلسية، م.س.ص: 42 – 92.

والمتردية والنطيحة)[1].

وتتجلى جسامة الخسائر التي شهدتها أصناف المواشي من جراء حالات الجفاف والقحط التي عانى منها المزارع والمستهلك أن بلغت الأسعار أعلى مستوياتها، حيث بيعت بيضة دجاجة بثلاثة دراهم ورطل اللحم البغلي بستة دنانير، ورطل الجلد البقري بخمسة دراهم[2]. كما وصل الجوع ببعض المتضورين أن أكلوا الفئران والقطط وجيف بني آدم[3].

دور الكوارث في الاهتمام بالرعي في النطاق المندمج

أدت الكوارث الطبيعية إلى تقلص رقعة المسارح في نطاق الرعي المندرج، ولهذا اتجه الفلاحون إلى بدائل أخرى. ففي أحسن الأحوال كان المزارع الميسور يعوض النقص الحاصل في الكلأ والمراعي بالعلف، حيث أخذ سكان أغمات والسوس يجنون ثمرة الهلجان فتعلفه الماشية[4]. أما الدجاج فكانت تغذيته بالحبوب المطبوخة في بعر الإبل[5]، كما أشار أحد الباحثين[6] إلى اهتداء المزارعين إلى (العلف الاصطناعي المغذي للحيوان مثل القرط والقصيل والكرسنة).

---

(1) ثلاث رسائل أندلسية، م.س.ص:96.

(2) البيان المغرب، م س، ج4 ص:38.

(3) نفسه، ص:39.

(4) البكري: المغرب، م.س.ص:163 و يذكره الإدريسي بلفظ أرقان وهو شجر له (ثمر (...) داخله نوى (...) فإذا كان في آخر شهر شتنبر جمع ووضع بين يدي المعز فتبتلعه بعد أن تأكل قشرته العليا) النزهة، م س، ج1 ص: 230 – 231.

(5) ابن خلدون: المقدمة، م.س.ص:98.

(6) محمد حسن: المدينة والبادية بأفريقية في العهد الحفصي، جامعة تونس الأولى، 1999م، ج2 ص: 448.

كما اهتم علية المجتمع الأندلسـي بإعداد حظائر خاصة يتم فيها تعليف دوابهـم يستشـف ذلك ممـا ورد عند ابن عـذاري[1] أثنـاء تطرقه لإحدى غزوات النصـارى لمرسـية حيث غنموا (من دواب المسلمين خمسين دابة خرجت برسم العلف).

ويبدو أن عامة المزارعين الذين عجزوا بحكم حالة الخصـاص عن توفير العلف لمواشـيهم، اشترك أغلبهم في اسـتئجار راع يقوم برعي مواشيهم[2] مقابـل أجرة موثقـة في عقـود الإجارة حفظـت كتب العقـود والنوازل نظائرلها. ويستشف من كثرة الرعاة الأجراء أنها كانت مهنة منظمة حيث كـثر الطلـب عليهم فتحـول العديد مـن المزارعين إلى رعـاة ولا غرو فقد وصفهم صاحب البيان[3] بـ(خدمة الدواب).

وتعد مسـألة الضـمان من جملة ما كان يثير جدالا بين أرباب المواشـي والرعـاة، إذا حصـل وهلكت الـدواب بجائحة من الجوائـح وهي تحت رعايتهم. وفي هذا الصدد رفعت نوازل عديدة إلى الفقهاء يستفسر أصحابها عما ضـاع من مواشيهم هل يخلفه الراعي ويضـمنه[4]. غير أن الفقه كان واضـحا في شـأن الهلاك الناتج عن الجوائح التي من أمر السـماء، موضحا أن لا ضمان عليه[5]. واحترازا من أثر الكوارث فإن بعض الرعاة كانوا (لا

(1) البيان المغرب، م س، ق م، ص:162.

(2) المقنع في علم الشروط، م س، ص:196 / أحمد البويعقوبي: تحفة القضـاة ببعض مسـائل الرعاة، مخ خ ع، الرباط ضـم، رقم: (1079د)، ص:13و.

(3) البيان المغرب، م س، ج4 ص:35.

(4) المقنع في علم الشروط، م.س.ص:193.

(5) نفسه.

يعدون في القفر لفقدان المسارح الطيبة)[1].

كما تعرضت مسارح الأندلس وخاصة بطليوس سنة 527هـ إلى جراد أكل ما على الأرض من زرع[2]، ثم محا بقرطبة سنة 529هـ ما في أرضها ومسارحها من كلأ[3] مما يقوم دليلا على ضيق الرقعة المخصصة للمرعى من خلال جذبها وضعف عشبها، وهذا ما جعل سكان إحدى القرى يتفقون على قسمة مسارح قريتهم بحسب حصصهم وذلك حتى يستفيد كل منهم من مجاله رغم ضيق مساحته، (فإن كانت تلك المسارح (...) داخل قراهم غير خارجة ينفردون بالسرح فيها ولا يصل أحد من غيرهم إلى السرح فيها إلا بالدخول إليها على قراهم، فالقسمة بينهم جائزة)[4].

ويلاحظ أن رعي الظعن والانتجاع كان أقل تأثرا بالكوارث والآفات، وذلك بسبب توفر عدة عوامل منها اتساع المسارح، ثم التنقل والترحال بقطعان المواشي بشكل مستمر، فضلا عن عادة الجوع التي جبل عليها حيوان القفر إذ يكفيه اليسير من العشب والكلأ، على نقيض حال مواشي المناطق الخصبة في السهول الزراعية، ذلك أن (الجوع لحيوان القفر حسن في خلقها وأشكالها)[5].

ولعل تأثر الواحات بظاهرة التصحر والزوابع الرملية هو ما شجع على

(1) المقدمة، م.س.ص:130.
(2) ابن القطان: نظم الجمان، م س، ص:235.
(3) نفسه، ص:242.
(4) المعيار المعرب، م س، ج8 ص:132.
(5) المقدمة، م.س.ص:95.

استمرار ظاهرتي التنقل والانتجاع، كما أن معظم بلاد القبلة عبارة عن مناطق جافة يقل فيها الغطاء النباتي طول السنة باستثناء الرطوبة النسبية التي تؤدي أثناء موسم الشتاء إلى ظهور أعشاب قصيرة ومتفرقة، وكذا خلال موسم الربيع الذي تشهد فيه الأقاليم الصحراوية المغربية نباتات ناتجة عن الفيضان الفجائي للأودية المعروفة بعدم انتظام جريانها، ومن ثم شكلت قساوة المناخ في هذه الربوع الدعامة الأساسية لظاهرة الانتجاع، ولعل الظروف الطبيعية كانت سببا في تكيف الإبل والماعز والفنك[1] واللمط والجواميس مع ضعف الكلأ، فتعودت على القليل منه، ذلك أن (مسارح التلول ونباتها وشجرها تستغني بها الإبل في قوام حياتها عن مراعي الشجر بالقفر وورود مياهه المالحة)[2].

أثر الكوارث الطبيعية في تقلص المساحة المزروعة

إن النقص الحاصل في الكلأ هو ما حدا بالرحل إلى توسيع دائرة التنقل بقطعانهم وفي هذا الصدد تفيد بعض النصوص بأن قلة المسارح وانعدام الكلأ في بعض فصول السنة، أدى بالمرابطين إلى اختيار بسائط مراكش لتكون أساسا مرعى لإبلهم[3] قبل أن تكون عاصمة ملكهم. وهو ما يزكي اتساع نطاق المسارح والرعي على حساب انحسار الحياة الزراعية التي

(1) البكري: المغرب، م.س، ص:171.

(2) المقدمة، م.س، ص:130.

(3) البيان المغرب، م س، ج4 ص:19.

لم تزدها الكوارث الدورية إلا تدهورا وتقلصـا، وإن كانت كارثة الجفاف لا تؤثر في الحيوانات الصـحراوية، فالإبل مثلا (تصبر على العطش صبرها على الجوع، وفي استطاعتها أن تبقى خمسة عشر يوما دون أن تشرب ولا تتأذى بذلك)[1].

كما اتجـه الزناتيون من الجهة الشرقية نحو المناطق الوسـطى الشـمالية، لتتسـع فيما بعد رقعة المسـارح على حساب انحسـار الأراضي الزراعية، ويتضـح هذا الأمر جليا من خلال فترة الصراع الموحدي المريني الذي كان في أصـله صراعا حول المراعي، ويبدو ذلك واضحا في أهمية المجال الذي هيمن عليه المرينيون، حيث أخضعوا الملوية والريف الشرقي ومكناسة وفاس وسـلا والغرب[2]، وهي مناطق زراعية خصـبة إلى جانب دورها التجاري كمحـور في تقاطـع تجـارة الجنوب والشـمال والشـرق، مع أنهـم كانوا متعودين على النزول (بأنعامهم في السباسب والصحارى من قبلة القيروان إلى صحراء بلاد السودان، لايعمرون إلا القفار، ولايؤدون لسلطان بدرهم ولا دينـار)[3]، غير أن هذه المناطق أضـحت لا تلبي حاجيات أنعامهم من الكلأ فاضطروا إلى السيطرة على المناطق الخصبة المذكورة التي حولوها إلى مسـارح لأنعامهم مما ساهم في انحسـار المجالات الزراعية لصالح اتساع المجـال الرعـوي، بدليل أنهم قوم (لا يعرفون الحـرث ولا التجارات، ولا

---

(1) الحسن الوزان: وصف أفريقيا، الشركة المغربية لدور النشر المتحدة، الرباط، 1982، ج2 ص: 261.

(2) Kably (Mohamed); Société pouvoir et religion، op.cit، P:7

(3) الدخيرة السنية، م.س، ص: 25.

يشـتغلون بغير الصـيد والغارات، جل أموالهم الإبل والخيل)[1]، مع العلم أنهم كانوا يتحركون قبل ذلك في الأراضي الممتدة من (بلاد القبلة من زاب أفريقية إلى سجلماسة)[2].

وتحت ضـغط قسـاوة المناخ كانت إحدى فروع قبائل بني مرين تتسرب إلى المغـرب عبر الجهات الشرقيـة لاكتيال ميرتها ورعي مواشـيها، وحين يتوسط الخريف تجتمع ببلاد جرسيف لتشد الرحال إلى مواطنها الأصلية[3].

يتضح مما سبق، أن القحط الذي ترددت أخباره كان من العوامل المحفزة للقبائل البدوية المنتجعة على إيجاد مراعي تؤمن لأنعامها العشـب اللازم، فكان البحث المسـتمر على موارد رعوية تفـي بالغرض، ولذلك لما عثرت القبائل المرينية على مجالات خصـبة اسـتغلت فيها انشغال الموحدين بهزيمة العقاب، واضـطراب الوضـع (بعثوا إلى إخوانهم وأخبروهم بحال البلاد (المغرب الأقصى)، وخصبها وطيب مزارعها وسعة مراعيها وكثرة مياهها ومسـارحها)[4]، ذلك أن الخصـب والمياه المتوفرة في المناطق السهلية التي انبهـر بها المرينيون دفعت بعض مربي الإبل إلى سـقيها خلال مدد متقاربة بمعـدل مرة كل ثلاثـة أيام بدعـوى أن المياه متوفرة ولا معنـى في نظره أن تواصـل الإبل صـبرها على العطش إلى أن (أضرها ذلك لاعتيادها الورود كل خمسـة أيام فقط أو كل تسـعة أيام بل وكل خمسة عشر يوما إذ اقتضى

(1) نفسه.
(2) روض القرطاس، م.س، ص:280.
(3) نفسه، ص: 282.
(4) نفسه.

الحال)[1]، مع العلم أن البدو لا يستقرون في مكان وهو ما قد يضعف ثروتهم الحيوانية بكثرة التنقل، ورغم ذلك فهم (أصحاب إبل ونجب عتاق رحالة لا يقيمون بمكان واحد)[2].

وبناء على ذلك، يتأكد أن الكوارث الطبيعية تحكمت إلى حد كبير في تغيير نطاق الرعي من مناطق الظعن والانتجاع والمناطق الجبلية إلى المناطق الشمالية حيث البسائط والسهول التي توالت عليها هي الأخرى حالات كارثية، كان أخطرها الطاعون الذي أحدث فيها خللا اجتماعيا من خلال النزيف الديموغرافي مما شجع العناصر الطارئة على اكتساحها واستغلالها في الرعي، إضافة إلى اعتبارها (مكانا مناسبا للبداوة الرعوية، ذلك أن عاملي: المناطق الطبيعية والمناخ يحولان دون زراعة دائمة لأراض شاسعة في ظل ظروف غير صناعية، فتصبح أكثر ملاءمة لرعي الماشية موسميا)[3]. كما أن حاجتهم إلى المراعي والمسارح ستؤدي إلى إحداث تحول على المدى المتوسط حتى في نمط عيشهم بل إن أغلبهم أعطى دولا مركزية ما كانت تخطر على بال المنتجعين الأولين: صنهاجة، المرابطية، وزناتة، المرينية، على سبيل المثال لا الحصر.

كما عرفت الأندلس بسبب تردد القحوط تحول العديد من المزارع

---

(1) وصف أفريقيا، م س، ج2 ص:261.

(2) الإدريسي: النزهة، م س، ج1 ص:224.

(3) ريتشارد تابر: الأنتروبولوجيون والمؤرخون والقبيلة، مجلة الاجتهاد ع 17، السنة الرابعة، خريف عام، 1413هـ -1992م ص: 115.

البورية إلى مجالات رعوية لاسـيما في قرطبة وشلب وجيان[1]. وغلب على الأرض الساحلية طابع الرعي خصوصا بعد سيطرة أعراب بني هلال على المناطق الداخلية على اعتبار أن العرب لا يتغلبون إلا على البسائط[2]. ومن ثم عرفت العديد من المناطق انتشـار ظاهرة الرعي التي اخترقت السـهول الخصبة في إطار رعي مندمج، بحيث يخبرنا البكري[3] أن قلعة بني خروب (كثيرة الزرع والضرع). والأمر ذاته يوجد ببوادي مغار لكتامة (قرار كبير بلد للزرع والضرع[4]). ووصـف بلد مطماطة بأنه (كثير الزرع سـقي كله مـن نهر ملويـة، كثير البقر والغنـم[5]. وامتد الرعي على حسـاب المزارع المنبسـطة بين القيروان وقلعة أبي طويل بسبب توالي سنوات القحط حيث وجد البدو بها مسـارح كثيرة الكلأ والربيع (كـذا) (...) ومنها إلى مدينة تامسـلت وهي مدينة جليلة للزرع والضرع، ومنهـا إلى مدينة دمكة وهي (...) ذات مزارع ومسـارح[6])، على أن مسـارح وجدة وصـفت بأنها أنجع المراعي وأصـلحها للظلف والحافر ينتهي شـحم شاة من شباههم مئة أوقية[7]، وهو دليل يوضح مدى توفر الكلأ الصالح للرعي والانتجاع، كما اشتهرت مسارح واقعة بين تمسامان ونكور بقطعان البقر حتى اتخذ الموقع

---

(1) النشاط الاقتصادي، م.س.ص:198. و يضيف موسى المنطقة الممتدة بين شرق إشبيلية و بطليوس.
(2) المقدمة، م.س، ص:157.
(3) البكري: المغرب، م.س، ص:105.
(4) نفسه، س، ص:144.
(5) نفسه ص:147.
(6) نفسه ص: 10 – 53 – 54.
(7) نفسه ص: 87 – 88.

المعـروف بذكون بـوادي البقر[1]. وعلى نفس النسـق اتخذت العديد من المراعي أسماء الصنف الغالب من الماشية التي ينتجع بها الرعاة حيث سمي أحد خنادق أصـيلا بخندق المعزة (...) وبغربيها خندق يعرف بتاشت فيه مراعي مواشي أهلها[2]. كما عرفت إحدى المسارح القريبة من جبل أوراس بعين الغزال[3]. وانطلاقا من جنوب سجلماسـة تكثر المراعي في صحارى غـير عامـرة (إلا بقوم ظاعنـين ولا تطمئن بهم منزل وهم بنو مسـوفة من صـنهاجة ليس لهم مدينة يأوون إليها إلا وادي درعة)[4]. وهو ما يؤكد أن البـدو الظعن كانوا يتحكمون في مجـال رعوي غير محدود في إطار البحث الدائـم عن ينابيع الميـاه ومجاريها والمناطق العشـبية حيث تكثر الأراضـي الشعراء، لا سيما مع انحسار الزراعة في المناطق الشمالية والداخلية بسبب تردد الكوارث وتعاقب السـنوات العجاف، فاتسـعت دائرة المراعي على حسـاب انحسار المساحة المزروعة، مما وفر (مسـاحات مترامية الأطراف من السهوب والأراضي شبه الصحراوية والجبال التي (تصبح ملاعب للبدو الرحل ذوي النجعة الدائمة بحثا عن الماء والكلأ).[5]

يتجلى مما سبق مدى تحكم الكوارث في تغيير الخريطة الزراعية وانحسار مجالها لصالح اتساع المجال الرعوي، يبدو ذلك واضحا في المجال الزراعي

---

(1) نفسه.ص:91.
(2) البكري: المغرب، ص:112.
(3) نفسه ص:144.
(4) نفسه، ص: 149.
(5) الأنثروبولوجيون والمؤرخون والقبيلة، م س ص: 115.

الـذي حولته صـنهاجة إلى مرتع للبقر حيث العشـب والكلأ متوفر بعدما كانت تقتصر على كسب الإبل فقط، يستشف ذلك من خلال أحد أسواق أغمات أوريكة الأسـبوعي الذي يقوم يـوم الأحد فيه الجزارون بذبح أكثر من مئة ثور وألف شـاة[1]. وهذا يعكس حجم الثروة الحيوانية المنتجعة في أغمـات أوريكة من خلال الأعداد الهائلة التي تسـتهلك في يوم السـوق فقط.

كما وصفت صحراء زناتة وشـعراء باغاية في الجهة الشرقية بأنها مناطق تكاثر الإبل باستثناء ساحل تل أطلس الشرقي مع الهلالين[2]. ومعلوم أن هذه المناطق ذات مناخ صـحراوي جاف تصلح لتربية الإبل فقط لأنها تتحمل الجفاف والعطش، كما يزداد الطلب عليها دون غيرها من أصناف المواشي الأخرى. وعرفت لمتونة أيضـا مجالا رعويا[3] واسـعا تتحكم فيه الظروف المناخيـة من خـلال التنقل بقطعـان الإبل بين منطقتين خلال فصـلين من السنة: الشتاء والصيف، وبذلك فهم (ظواعن رحالة في الصحراء مراحلهم فيه مسـيرة شـهرين في شـهرين (لا) يعرفون حرثا ولا زرعـا ولا خبزا إنما أموالهم الأنعام وعيشهم اللحم واللبن)[4].

ومما يوضـح أن الكوارث سـاهمت إلى حد كبير في اتساع دائرة الرعي

---

(1) البكري: المغرب، م س، ص:153.

(2) النشاط الاقتصادي، م.س.ص:200.

(3) (لقـد انطلـق المرابطون في الطـور الأول من بناء الدولة من الصـحراء لتوحيد المغرب والأندلس، و أثنـاء عملية التوحيد، وجدوا أمامهم ثروات اقتصـادية (جاهزة) تجلت في الغنائم كالسـهول والمراعي والإبل والأموال التي انتزعوها من الدول الزناتية المنهارة...). إبراهيم القادري بوتشيش: أثر الحروب في المجال الضرائبي، م س، ص:80.

(4) البكري: المغرب، م.س، ص:164.

المنتجع، أن أهل نول لمطة إلى جانب اهتمامهم باللمط أصبح عندهم البقر والغنم كثيرا[1]. أما المناخ الجاف وما يسفر عنه من غطاء نباتي قصير ومتفرق فهو يلائم أصنافا أخرى من المواشي ذات خصائص شبيهة بالإبل. وخاصة في الصحارى المتاخمة للسودان وهو حيوان (اللمط هو دابة دون البقر لها قرون دقاق حادة لذكرانها وإناثها)[2]. وإلى جانب حيوانات اللمط تحاكيها في تحمل خصائص المناخ الصحراوي الحار (دواب الفنك وهي أكثر شيء في هذه الصحراء ومنها يحمل إلى جميع البلاد)[3]. على أن درجة الحرارة المرتفعة وجفاف الهواء وقلة الرطوبة أثرت في أصواف أصناف من الأكباش لا توجد إلا بالأقاليم الصحراوية وهي (الكباش الدمانية (...) شعرها شعر الماعز لا أصواف لها وهي أحسن الغنم خلقا وألوانا)[4].

وبالمثل دفعت قلة الكلأ رجال البدو إلى الاهتمام بشجر المرسبن الذي تقبل على التهامه قطعان الإبل واللمط والفنك والكباش الدمانية (وهو شجر ألاس وهو عندهم عزيز يجلب البهم من سائر البلاد)[5]. ومع توالي سنوات القحط والجفاف وقلة المرعى فقد استنزف هذا الصنف من الشجر عن طريق الرعي المكثف حتى أصبح نادرا لا في (الصحراء ولا في بلاد

---

(1) الإدريسي: النزهة، ج1، ص:225.
(2) نفسه ص: 171.
(3) الإدريسي: النزهة، ج1، ص: 171.
(4) الاستبصار، م.س، ص:114 / البكري: المغرب، م س، ص:171.
(5) البكري: المغرب، م س، ص:171.

أغمات ولا السوس[1] أيضا. كما أن لسكان أوليل أغناماً ومواشي)[2].

وكانت القبائل اللمتونية تجوب بقطعانها خلال الشتاء المراعي الصحراوية، وبحلول الصيف تكون ملزمة بالعودة إلى جبالها المكسوة بالنباتات، ومن ثم وصف جبل لمتونة بأنه جبل منيع كثير الماء والكلأ[3]. كذلك أشار الوزان إلى أنه (لا يوجد الدمان بكثرة إلا في صحارى ليبيا)[4]. وبالتالي تعد الكوارث عاملا أساسيا في اندثار بعض أنواع المواشي ووجود أخرى تكيفت مع بيئات لم تعهدها من ذي قبل.

وعموما فإن اتساع مجال الرعي أدى إلى ارتفاع الإنتاج الحيواني خاصة منه الظاعن الذي اكتسح المجالات الزراعية التي أتت عليها الكوارث الطبيعية، وخاصة البورية التي انحسرت لصالح انتشار رعي الظعن المنتجع، كما انعكست هذه الكثرة على رخص أثمنة المواشي وأرطال اللحم[5].

وفي الأندلس تجلت هذه الظاهرة سنة 580هـ في أشبيلية التي يصف لنا ابن صاحب الصلاة[6] أطوارها باعتباره شاهد عيان، بقوله: (لقد رأيت في هذا اليوم ثورا بيد عربي باعه بدرهم واحد، ولقد اشتريت مع أصحابي بقرة سمينة بثلاثة دراهم وامتلأت المحلات مع كثرتها وكبرها من البقر والغنم. وبالمثل فإن أهل سجلماسة كان عندهم (البقر والغنم أكثر شيء

---

(1) نفسه.

(2) نفسه.

(3) نفسه ص: 167.

(4) وصف أفريقيا، م س، ج2 ص:265.

(5) وصف أفريقيا، م س، ج2 ص:265.

(6) البيان المغرب، م س، ق م، ص160، نقلا عن ابن صاحب الصلاة: المن بالإمامة

يشترى بالمثقال الواحد عشرة أكباش وأكثر)[1]. ونظرا لأهمية تربية المواشي في هذه المناطق صارت عملة تؤدى بها دية القتل عند بعض القبائل الظاعنة في الصحراء حيث كان مقدار (الدية عندهم مئة من البقر)[2].

والملاحظ أن الكوارث لم تؤثر بشكل واضح إلا في المواشي التي كانت تربى بشكل مندمج مع الزراعة، ولهذا فإن الثروة الحيوانية للقبائل الظاعنة عوضت النقص الحاصل في الثروة الحيوانية التي تكبدت خسائر مرتفعة جراء تعاقب الكوارث في المناطق الزراعية، ذلك أن كل نقص في المحصول كان يلقي بظلاله على تراجع الإنتاج الحيواني لتداخل المسارح مع الأراضي الزراعية، ومن ثم لجؤوا للعلف أحيانا أو لاستئجار رعاة وحراس[3]، يخدمون مواشي الجماعة مقابل أجر معلوم موثق في عقود أو من خلال تناوب أفراد الجماعة في رعيها وهو ما يعرف بالدولة[4]. وبالتالي فإن قلة الأمراض وعدم تأثير الكوارث في الثروة الحيوانية الظاعنة كان كفيلا بتغطية النقص المشار إليه. إلا أن حدوث بعض حالات الموت المفاجئة في أوقات متكررة للإبل في مراعي انتجاع البدو هو ما جعل بعض التفسيرات الخرافية تطفو على السطح، حيث اعتقد الأعراب الرحل أن النجم المسمى سهيل هو المسؤول عند طلوعه عن موت الإبل ووقوع الوباء فيها (إنما

(1) البكري: المغرب، م.س، ص:158.

(2) المقصود قبائل بورغواطة، التي يقول عنها البكري: (والدية عندهم مئة من البقر ورأس كل حيوان عندهم حرام و الحوت لا يؤكل إلا أن يذكى، و البيض عندهم حرام و الدجاجة مكروهة إلا أن يضطر إليها)، ص:139.

(3) تحفة القضاة، م.س.ص:13و.

(4) ابن هلال السجلماسي: نوازل ابن هلال، طبعة فاس 1310هـ ص:141 – المعيار المعرب، م س، ج8 ص:205.

الغريب من أمر سهيل وهو صحيح مشاهد أن الإبل ساعة طلوعه تستدبره فلا تزال مولية بوجوهها عنه مادام طالعا (...) وإن كانت مستقبلة لجهته استدارت من الحين فولته أدبارها، وهذا أمر شائع (...) لم أر من أهل الإبل إلا مقرا به مصدقا له)[1].

واستمر التنوع الحيواني بالمغرب والأندلس إلى أواخر الطور الأول من العصر المريني، فمثلا لم تتأثر الخيول في جبل فازاز بالكوارث الدورية ولذلك حق لمن وصفها بأنها (من أعتق الخيول لصبرها وخدمتها)[2]. ومن ثم يفهم استمرار سلاطين بني مرين في إرسال أعداد مهمة منها كهدايا إلى مماليك مصر وبني نصر في غرناطة.

كما انتعشت تربية البقر والغنم في عهدهم وذلك ما لاحظه ابن الخطيب[3] حيث اتسعت المجالات الرعوية في ظل حكمهم إلى مناطق معروفة بخصوبتها مثل بسائط دكالة التي يقول عنها: (هذا الوطن (...) الجم الماشية، المنبت الحلل، الغاص على انفساح مداه، بالراعية والثاغية والصاهلة والناهقة، البالغ عدد أزواجه لإثارة الأرض ومعالجة الحرث ثلاثة آلاف زوج من أزواج الثيران)، وهو عدد ضخم يعكس ضعف تأثير الكوارث الطبيعية في هذه المناطق فضلا عن تنوع أصنافها. ولعل الحملة الثانية التي نظمتها قبائل بني سليم وبني هلال ساهمت بدورها في تفشي

---

(1) رحلة التجاني، تقديم وتحقيق حسن حسني عبد الوهاب، الدار العربية للكتاب ليبيا – تونس، 1981، ص:62 – 63.

(2) الاستبصار، م.س.ص:187.

(3) ابن الخطيب: نفاضة الجراب، م س، ص:74.

ظاهرة الرعي واتساع المسارح على حساب الأراضي الزراعية[1]. وعملت قبائل بني مرين على توسيع المجال الرعوي خصوصا بعدما بسطت عصبيتها وسيطرتها على مقاليد الحكم، ولا غرو أن ارتبط اسمها بنوع من الأصواف الجيدة[2]. وفي إطار مقارنة ابن خلدون بين المناطق التي تأثرت ثروتها الحيوانية في ربوع الغرب الإسلامي ميز بين المناطق الداخلية الزراعية التي هلكت ثروتها من المواشي إلى درجة أنه شاهد (بفاس السؤال يسألون أيام الأضاحي أثمان ضحاياهم، ورأيتهم يسألون (...) مثل سؤال اللحم والسمن وعلاج الطبخ)[3]. في حين توحي تتمة كلامه أن المناطق الظاعنة لم تتأثر ثروتها الحيوانية، وللإشارة فقد امتعض من سلوك أهل فاس مقارنا إياه بسلوك أهل تلمسان ووهران، حيث قال: (ولو سأل السائل مثل هذا بتلمسان أو وهران لا ستنكر وعنف وزجر)[4].

أما في الأندلس فقد حظي أهالي جبل الشارات بثروة حيوانية متنوعة (من الغنم والبقر الكثير الذي يتجهز به الجلابون إلى سائر البلاد ولا يوجد شيء من أغنامه وأبقاره مهزولا)[5] بل هي في النهاية من السمن ويضرب بها المثل في جميع أقطار الأندلس[6].

---

(1) Terrasse (H); histoire du Maroc des origines، op.cit، T.2 P: 23

(2) Maya shatzmiller، Islam de ville et Islam de compagne، le facteur religieux à l'avènement de Merinides، studia Islamica، 1979 P: 123

(3) المقدمة، م.س، ص:322.

(4) المقدمة، م.س، ص:322.

(5) الإدريسي: النزهة، م س، ج2 ص:552.

(6) نفسه.

وعموما يكون الإنتاج الحيواني قد تأثر بشكل نسبي بالكوارث الطبيعية التـي اجتاحت المزارع والمسـارح على حد سـواء. وللتخفيـف من وطأة الظروف الطبيعية القاسـية اهتدى المزارعـون إلى محاولة تعويض النقص في الكلأ والعشب إلى الاهتمام بالعلف واستئجار رعاة يقومون برعي وخدمة دوابهم، مما مهد لانحسـار المجال الرعوي، ذلك أن المجالات الصحراوية لم تتأثر إلا نسبيا بالكوارث باستثناء ظاهرة زحف الرمال وتصحر الواحات والمسـارح على ضيق مساحاتها وتفرقها، ولذلك جبل البدو على الترحال بقطعان الإبل وأنواع (الحيوان من الغنم والبقر والمعز)[1]. ولم تتفش الأمراض بكثرة إلا في مواشـي المناطق الزراعية بدليل أن كتب الجغرافية الأندلسية لم تهتـم بهذه الظاهرة كثيرا إلا في مناطق الزراعة حيث الرعي المندمج فدلت خبرة مؤلفيها على كيفية معالجة (العلة في الأجسـام من الحيوان)[2]، بل إن حركات بعض أصـناف المواشي اعتبره أبو الخير[3] معيارا يقاس به حدوث تقلبات في الطقس كمؤشر يوحي بقرب اندلاع كارثة من الكوارث.

(1) نفسه ص:129.

(2) أبو الخير الإشبيلي: كتاب في الفلاحة، م س، ص: 178 – 179.

(3) قوله: (وفي البقر دليل صحيح على كون برد شديد بعد يوم أو ثلاث). كتاب في الفلاحة، م س، ص:178 – 179.

الفصل الثاني

أثر الكوارث الطبيعية
في الحرف والصنائع بالمغرب والأندلس

اهتمت شرائح واسعة في المغرب والأندلس بالحرف والصنائع، ذكورا وإناثا. وفي هذا الصدد ذاعت شهرة الصناع الأندلسيين في إتقان عدة حرف، مصداق ذلك ما شهد به الزهري بقوله: (وأهلها كلهم صناع بأيديهم)[1]. ولعل في هذا التنويه بمهاراتهم مايعزز تشبيههم بالصينيين (في إتقان الصنائع العملية)[2].

وفي المغرب فقد أولى أمراء المرابطين المؤسسين عناية خاصة بالصنائع، فتعاطى أهل مراكش مهنا وحرفا متنوعة[3]. ولاسيما المعدة لتلبية حاجيات الدولة المتطلعة للجهاد بالعتاد العسكري. كما أمنوا لغيرها من الحرف الأخرى حاجياتها من المواد الأولية المرتبطة بالمواد الفلاحية ومشتقاتها، فانتعشت معظم الصنائع الأساسية والترفية بالعدوتين.

وفي هذا الصدد ضمت ألمرية (من كل الصناعات كل غريبة، وكان بها من طرز الحرير ثمان مئة طراز، وتعمل بها الحلل والديباج والقلاطون والأصبهاني والجرجاني والستور المكللة، والثياب المعينة والخمر والعتابي

---

(1) أبو عبد الله الزهري: كتاب الجغرافية، مخ خ ح، الرباط، رقم (5935)، ص: 205.

(2) أبو حامد الغرناطي: تحفة الألباب ونخبة الإعجاب، م س، ص: 198.

(3) الحميري: الروض المعطار، تحقيق إحسان عياس، مكتبة لبنان، بيروت، ط2، 1984م، ص: 541.

والمعاجز وصنوف أنواع الحرير)[1].

وفي المغرب ازدهرت الصنائع في طور قوتهم حتى صار لبعض أصنافها أسواقا نافقة لها دون غيرها. وفي هذا المعنى ذكر الحميري[2] احتضان مراكش لأسواق خاصة بالدخان وأخرى بالصابون. كما اشتهرت بعض الأسواق بالمصنوعات الجلدية في أغمات[3].

وعموما فإن الإنتاج الحرفي تأثر في مراحل النكوص المرابطي بعوامل الحروب وقلة الأمن والتعسف الضريبي، فصارت (أكثر الصنائع بمراكش متقبلة)[4] في إشارة واضحة إلى ضريبة القبالة التي أرقت الصناع والحرفيين. إلى جانب ذلك كله أتت الكوارث الطبيعية على المنتوجات الحرفية، وكان التأثير بالغا في الصناعات الموجهة للاستهلاك المعيشي، علما أن معظم الصنائع كانت وطيدة الصلة بالمنتوجات الفلاحية ومشتقاتها (الأمر الذي لم يتح إمكانية توافر إنتاج بضاعي سوى في حدود ضيقة)[5].

وهكذا فقد واكبت سلسلة من الكوارث الطبيعية ارتفاعا مهولا في أسعار المنتوجات الحرفية المرتبطة أساسا بالغذاء. وكانت انعكاساتها أعمق في صفوف الحرفيين والصناع الذين أضحوا عرضة للنوائب والمجاعات، حيث اندرست بعض الصنائع بموت أعلامها، وتشردت أسر ارتبط دخلها

---

(1) نفسه، ص: 538. / نزهة المشتاق، م س، ص: 197.

(2) الروض المعطار، م س، ص: 541.

(3) ياقوت الحموي: معجم البلدان، ج1، م س، ص: 225.

(4) الحميري: الروض المعطار، م س، ص: 541.

(5) بوتشيش: إضاءات، ص: 89.

بالبضائع الحرفية. أما من نجا من مضاعفات القحوط والمجاعات والسيول والحرائق فقد اختار الهجرة سبيلا للخلاص الفردي، مما كانت له انعكاسات سلبية على المنتج والمستهلك، وسجل تراجعاً حاداً في قدرة الناس الشرائية.

وبالتالي فإن أوضاع الكساد التي ألمت بالحرفين والتجار عرضت كنوازل على أنظار المفتين سعيا للاستفادة من قانون الجوائح في إسقاط كراء الحوانيت أو نسبة منه. غير أن الفقهاء لم يعتبروا قلة التجارة في الفنادق والحوانيت المكتراة جائحة[1]. إذ الجائحة حسب معاييرهم (لا تكون إلا من أمر السماء وأما فعل الناس فلا).[2]

والملاحظ أن الأسواق الدائمة والحوانيت والأوراش الحرفية التي تعرضت لهذا الكساد والتراجع إبان المجاعات والأوبئة تمركزت بكثافة في الحواضر المستبحرة العمران، مما يرجح فقدان العديد من الحرفيين والسكان باعتبارهم طاقة استهلاكية مباشرة. مما أثر على انكماش الحرف وتعطيل الحركة التجارية.[3]

ومن خلال عرضه لوضع الحرف والصنائع الموحدية المختلفة ومقارنته لها إبان مرحلتي القوة والضعف، كشف ابن أبي زرع عن نموذج لتجمع الأوراش الحرفية المتنوعة بفاس وازدهارها زمن الخليفة يعقوب المنصور وابنه

---

(1) الونشريسي: المعيار، م س، ج 7 ص: 451 – 452.

(2) ابن العطار: كتاب الوثائق والسجلات، اعتنى بتحقيقه ونشره شالميتا وكورينطي، المعهد الإسباني العربي للثقافة، مدريد، 1983، ص: 385 / ابن زكون: اعتماد الحكام في مسائل الأحكام، مخ خ ع، الرباط،، رقم (ق 413)، ص: 440 / المراكشي: وثائق المرابطين والموحدين، تحقيق: حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينية الظاهر، ط1، 1997 م، ص: 566.

(3) Bernard Rosenberger، Hamid TRIKI: Famines et épidémies، Op.cit: P: 145

محمد الناصر من خلال جرد دقيق لأصـناف الحرف والصـنائع، مبينا الدمار والخراب الذي خضـعت له سنوات المجاعة التي تعاقبت أيام الخليفة العادل (621 – 624هـ)، وأخيه المأمون (624–629 هـ)، والرشيد (630 – 640هـ).

فالمقارنة إذن تهم فترتين زمنيتين، الأولى تؤرخ لسـنة 585 هـ زمن إجراء الإحصـاء. والثانية واكبت فترة التدهور الطويلة الممتدة من سنة 618هـ إلى حدود عام 637هـ فقال: (وأحصيت ما بها من الترابيع[1]، والأطرزة المعدة لصـناعة الحياكة، فكانت ثلاثة آلاف موضع وأربعة وستين موضعا، وكان بها من الديار المعدة لعمل الصـابون سـبعة وأربعون دارا، ومن ديار الدباغ ستة وثمانون دارا، وديار الصباغ مئة دار وست عشرة دارا، وكان بها اثنتا عشرة دارا السـبك النحاس، وكان بها من الكوش المعدة لعمل الجير وطفيه مئـة كوشـة وخمس وثلاثون كوشـة، وكان بها من الأفـران في حاراتها، وأزقتهـا ألف فرن ومئة وسـبعون فرنا، وكان بها أحد عشر موضـعا لعمل الزجاج، وبخارجها من الديار المعدة لعمل الفخار مئة دار وثمان وثمانون دارا، وكان بضـفتي الـوادي الكبـير الذي يشـقها (...) دور الصـباغين وحوانيتهم ودور الدباغ، ودور الصـبانين وحوانيت الخياطين والقصابين والسـفاجين، والكوش والأفران المعدة لطبخ الغزل وغيرهم مما يحتاج إلى الماء (...) وكان بها أربع مئة حجر لعمل الكاغد، وخرب ذلك كله في أيام المجاعة والفتنة التي كانت في أيام العادل وأخيه المأمون والرشيد وذلك من

---

(1) جمع تربيعة: سـوق صـغير مربع الشكل يعمل به بعض الصناع كالخياطين ونحوهم، ولا تزال هذه الترابيع موجودة بفاس إلى اليوم روض القرطاس، م س، هامش رقم 97 ص: 58.

سنة ثماني عشرة إلى سنة سبع وثلاثين وست مئة. وكانت مدة توالي الخراب عليهـا عشرين سـنة إلى أن ظهرت الدولة المرينية. فانجـبرت البلاد وتأمنت الطرقات)[1].

نستشـف من خلال النص ازدهار الصنائع والحرف في عهود الاستقرار والقوة كما هو واضـح من الإحصـاء في شقه الأول. ويعزى ذلك إلى عدة عوامـل ذلك أن خلفاء عهود القوة اتخذوا عدة إجراءات وتدابير للنهوض بالإنتاج الحرفي والصناعي، منها ما هو هيكلي تنظيمي ومنها ما هو مادي واقعـي. ومن بـين مظاهر هـذه الإجراءات اعتنـاء بعض الخلفاء بمشـاكل الحرفيين والصنـاع. وفي هذا الصـدد أورد صـاحب الذخيرة السـنية أن الخليفة الموحدي يعقوب المنصور (كان يجتمع بأمناء الصناعات مرتين كل شهر لتفقد سيرتهم ومعرفة أحوالهم في أسواقهم)[2]. علاوة على استقطاب جملة من مهرة الصناع الأندلسيين إلى المغرب سعيا منه لتطعيم خبرة المغاربة في شتى ألوان الحرف والصنائع[3].

أما الضرائب التي كانت مفروضة في هذا الطور-بموازاة مع ذلك- فقد كانـت معقولة وملائمة للرواج ومسـتوى الدخل حيث (قررت حسـب دخل الصـناع وترك تقديرها وتحصيلها لأمين كل صنعة في كل مدينة)[4].

---

(1) روض القرطاس، م س، ص: 58 - 59 / الجزنائي: جنى زهرة الآس في بناء مدينة فاس، تحقيق عبدالوهاب بن منصـور، المطبعة الملكية، الرباط، ط2، 1411 - 1991، ص: 33 - 34 .

(2) ابن أبي زرع، م س، ص: 60

(3) المقري: نفح الطيب، م س، ج3، ص: 153.

(4) بوتشيش: إسـهامات في التاريخ الاقتصـادي الاجتماعي لمدينة مكناس خلال العصر الوسـيط، منشورات عمادة جامعة مولاي إسماعيل، 1997م، ص: 557 - 58 / عز الدين موسى: النشاط الاقتصادي، م س، ص: 210 - 211 .

ومنذ قيام دولة بني مرين وإلى حدود أواخر حكم أبي الحسن (731 – 752هـ) وابنه أبي عنان (749 – 759هـ) سارت الصناعة والحرف على نفس النهج السابق. بحيث يمكن اعتبار الصنائع والحرف المرينية في هذا الطور امتدادا للصناعة الموحدية قبل وقعة العقاب تحديدا.

وبالنسبة للشق الثاني من النص المتعلق بدمار البنية التحتية لمختلف الصنائع والحرف فترة ليست بالقصيرة، ذلك أن (مدة توالي الخراب عليها) استغرق (عشرين سنة إلى أن ظهرت الدولة المرينية)[1].

اتضح أن الحرف تعرضت لإتلاف وخراب سببه العوامل الطبيعية والبشرية التي تزامنت مع هرم الدولة بدليل ماأقره ابن أبي زرع[2] بقوله: (وخرب أكثر ذلك في أيام المجاعة والفتنة التي كانت في أيام العادل وأخيه المأمون والرشيد).

هذا الوضع المتدهور الذي آلت إليه الحرف والصنائع بالعدوتين قد تنبه إليه ابن خلدون مؤكدا أن: (الأمصار إذا قاربت الخراب انتقصت منها الصنائع)[3].

كما أن محن الحرفيين كانت تتفاقم كلما تزامن الخراب مع أواخر الدول فتتقلص مداخيلهم وتثقل كواهلهم بأنواع من الضرائب المجحفة التي ألزمتهم بها العصبيات الحاكمة خلال مراحل النكوص لتلبية نفقات

---

(1) روض القرطاس، م س، ص: 59 / جنى زهرة الآس، م س، ص: 34.

(2) نفسه.

(3) المقدمة، م س، ص: 430.

الحـروب المتزايدة. مما حدا ببعض الباحثين المتمرسـين[1] إلى التعليق على وضـع الحرفيين بكونه وضعا (تعسا وحياتهم حياة تعب ونكد ودخلهم لا يكاد يقيم الأود).

كما أن التوجه العسـكري للعصبيات المذكورة ألقى بظلاله على الإنتاج الحـرفي فأجـبر معظم الحرفيين علـى اتخاذ مهن وحـرف لخدمة المشروع الحربي، مثل بناء الحصون والأسوار والقلاع والأبراج[2]، إلى جانب الحدادة والنجـارة[3]. ممـا حرم مجتمع العدوتـين من خدمات الصـناع والحرفيين، وانعكس ذلك على هشاشـة البنية المعمارية فكانت الأسـواق والحوانيت والفنادق والمنازل وغيرها من المرافق لاتتوفر فيها شروط الصـحة والسلامة اللازمتين بسـبب استخلاص الأمراء والخاصـة لمهرة الحرفيين. ويكفي أن تحـدث كارثة من الكوارث الطبيعية كالسـيول والهزات الأرضـية فتنهار معظمها وتتعطل عملية الإنتاج والتوزيع وتصاب مرافقها بالشلل.

ففـي الوقت الـذي كان فيه المغرب يعـاني من خطر الجراد واكتسـاحه للمسـاحات الخضـراء، وما ترتـب عنه من مجاعـة عام 679هـ[4] اضـطلع البناؤون بمهمة تشـييد مدرسة الصـفارين تنفيذا للأمر العالي[5]. كما أرغم الحرفيون على مرافقة حملات الجيوش العسـكرية الشـيء الذي أسهم في

(1) النشاط الاقتصادي، م س، ص: 217.

(2) روض القرطاس، م س، ص: 508.

(3) المنوني محمد: التخطيط المعماري لمدينة مكناس عبر أربعة عصور، مجلة الثقافة المغربية، ع7 سنة 1972 ص: 24.

(4) روض القرطاس، م س، ص: 535.

(5) نفسه ص 405

تخلف وسائل الإنتاج الموجهة للاستهلاك المعيشي. وخاصة ما تعلق بتطوير وسـائل الزراعـة مما حكم على الإنتـاج بالكفاف، لا سـيما وأن الحروب الضروس شكلت الحالة العادية بالعدوتين إبان حقبة الدراسة. مما يعني عدم تطوير الوسـائل التقنية للحد مـن خطر الآفات والجوائح التي اسـتهدفت الميدان الزراعي، بدليل ما أورده ابن أبي زرع في سياق تغطيته لاستعدادات يعقـوب بن عبد الحق المريني (656 – 658هـ) لجـوازه الرابع إلى الأندلس. حيث حشد مهرة الصـناع والحرفيين (فصارت المحلة بمنزلة قواعد المدن، اجتمع فيها جميع أصـناف الصـنائع والتجارة فأخبر من تفقد أسواقها من أهل البحث أنه رأى فيها أصـناف الصناع كل قد تلبس بصناعته واحترف بحرفته ماعدا الحياكة خاصة. وأما سوق الغزل والكتان فقد كانا بها)[1].

شكل هذا الوضع دعامة مساعدة لاستفحال الكوارث من مجاعات وأوبئة وغلاء لاسيما عند حشد التجار والحرفيين بمختلف الصنائع والبضائع. ومن ثم نفهم بعض عوامل تردد أخبار المجاعات في مجال العدوتين خلال العصر الوسيط.

كما زج بالعديد من الحرفيين في عهود النكوص في ساحات القتال التي لا قبـل لهـم بها من خلال إلزامهم بالتجنيد الإجبـاري على حد قول أحد الدارسين[2].

---

(1) نفسه، ص: 461

(2) زنبير محمد: الصـناعة في نسـق ابن خلدون الاجتماعي، إسـهام ضـمن أعمال ندوة ابن خلدون، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1979 ص: 286

وعلى هذا الأساس ندرك عوامل الركود التي طالت الإنتاج الحرفي واستفحلت مظاهره في طور هرم الدول، بحيث ظلت مرتبطة خلال الحقبة المدروسة بموارد الفلاحة ومشتقاتها النباتية والحيوانية. فكان إقبال الحرفيين عليها في ظل هذه الظروف مرتبطا بسد رمق العيش فقط.

وبالتالي فإن الكوارث الطبيعية على خطورة آثارها لا يمكن أن نعلق على مشجبها تردي الوضع البنيوي للحرف والصنائع برمته، بحيث لم تسهم التحولات المناخية سوى في التعجيل بكشف تدهوره وإعلانه بعدما كان مستترا. ذلك أن المنتوج الحرفي كان موجها في معظمه لخدمة المشاريع التوسعية، بينما اقتصر النزر اليسير من الصنائع المدنية على سد حاجيات السكان المعيشية المحدودة.

وفي هذا المنحى حق لأحد الدارسين أن يقيم وضع الحرف بالمغرب في الحقبة المدروسة مؤكدا عجزها، إذ لم يكن بإمكانها (أن تنتج فائضا معدا للتبادل، كما أنها ظلت مرتبطة كذلك بحاجيات السلطة إن على صعيد الوظيفة العسكرية أو على صعيد العمران، وفي ذلك يكمن تفسير ركودها وتطورها البطيء)[1]. مقارنة مع تطور الحرف والصنائع في البلاد الأندلسية[2].

هذا التطور البطيء كان يجهض دوريا بالكوارث والآفات الطبيعية. ومن بين الحرف التي طالها الركود بسبب القحوط والسيول حرفة طحن

(1) بوتشيش: إسهامات في التاريخ الاقتصادي، م س، ص: 61.

(2) النشاط الاقتصادي، م س، ص: 209

الحبوب في الأرحاء المائية. إذ عادة ما يكون الجفاف أو ضعف منسوب مياه الأودية المقامة عليها سببا للنزاع بين المكتري والمالك. فكان هذا الأخير يطلب من المكتري أجر الكراء المتفق عليه حتى ولو تعطلت آلة الطحن عن العمل بسبب الجوائح المذكورة[1].

إلى جانب ذلك (عادة ما تكون شروط الكراء لمصلحة الملاك ومجحفة بالصناع فكثيرا ما يشترط أولئك على هؤلاء بناء ما تحتاجه الرحى أو الملاحة أو الحمام أو الفرن من بناء أو صيانة ما هو قائم)[2]. فكان وضعهم مزريا للغاية بدليل (فساد حال المحترفين أيضا بالطحن والخبز، وسائر ما يتعلق بالزراعة من الحرف من لدن زراعته إلى صيرورته مأكولا)[3].

غير أن هواجس تردد الكوارث والأوبئة والاضطرابات كانت وراء تدني عائدات الحرفيين، ففي مجاعة 632هـ التي عصفت بمراكش كانت معظم (الحوانيت مغلقة)[4]، بما فيها أوراش الحرفيين ودكاكينهم فانقبضوا عن ممارسة مهنهم وتضرروا من المجاعات المتكررة وتشاغلوا (بطلب المعاش من وجهه يضمون الدرهم إلى الدرهم والحبة إلى الحبة ليصونوا بذلك وجوه المسألة ويستدفعوا به الشدائد المعضلة)[5]. كما فقدت بعض الصناعات

(1) العقد المنظم للحكام في ما يجري بين أيديهم من الوثائق والأحكام، مخ خ ع، الرباط رقم (ك 197)، ص: 80 – 81 / المعيار المعرب، م س، ج8، ص: 180.

(2) النشاط الاقتصادي، م س، ص: 214

(3) المقدمة، م س، ص: 424

(4) البيان المغرب، ق م، م س، ص: 325 – 326

(5) ابن عباد: الرسائل الكبرى، طبعت بتصحيح أحمد بن محمد المهدي بن العباس بن صابر البوعزاوي، مطبعة المعلم الأزرق، طبعة حجرية، 1320هـ، ص:99.

مكانتها في الأندلس كصناعة الجلد[1] على سبيل المثال لا الحصر.

وفي السياق ذاته حصدت المجاعات والأوبئة عددا لا يستهان به من الحرفيين والصناع، وقضت على طموحهم في إنتاج الفائض لأنها (كانت تنقض دوريا لتعرقل هذه الجهود وتخرب الشروط اللازمة لتقدم الصناعة)[2]. مصداق ذلك ما شهد به الواقع التاريخي جراء المجاعة التي ألمت بمدينة فاس خلال العقد الثاني من بداية الحكم المريني. ذلك أن نسبة مهمة من مهرة البنائين قضوا جوعا، ومن بقي منهم على قيد الحياة عاش منهوك القوى لايقدر على الحركة ولا يفي بغرض حرفة البناء. اتضح ذلك جليا عندما (أشرف حائط جامع القرويين على السقوط والانكفاء، وذلك في أيام المجاعة والفتن وخراب المدينة، ولم يكن لأحد في ذلك الوقت قدرة على بنائه، فرمم وترك لحالة فبقي كذلك إلى سنة اثنتين وثمانين وست مئة)[3].

وللعبارة الأخيرة من نص ابن خلدون دلالة تقريرية في سياق قاعدة العمران الاجتماعي. مفادها أن الصنائع والحرف يصيبها الركود والاضمحلال في زمن الكوارث الطبيعية، وقلة الأمن وخراب العمران. وهي بحق ظاهرة كانت ملازمة للفترات العصيبة من عمر دول الحقبة المدروسة.

هذا التلازم بين النظري والتاريخي هو ما يضفي على قواعد ابن خلدون

---

(1) النشاط الاقتصادي، م س، ص: 230.

(2) البزاز: حول المجاعات والأوبئة بالمغرب خلال العصر الوسيط، مجلة كلية الآداب، الرباط، ع 28، 1993م، ص: 113.

(3) (فاستشار والي المدينة محمد الحدودي أمير المسلمين القائم بالحق يعقوب بن عبد الحق في نقضه وإصلاحه، فنفذ أمره الكريم ببنائه وإصلاح ما يحتاج إليه الجامع المكرم) روض القرطاس، م س، ص: 83.

قيمة علمية في تفسير موضوعي لعوامل الركود والاضمحلال الذي شهدته القطاعات الإنتاجية بالمغرب والأندلس في العصر الوسيط.

ولم تكن المجاعات والقحوط وحدها التي أثرت على الحرفيين وخربت مرافقهم، بل أسهمت السيول والفيضانات الجارفة خلال فصل الشتاء في تحطيم البنية التحتية للحرف والصنائع.

وفي هذا الصدد أورد ابن أبي زرع[1] أنه في سنة 725هـ (أتى سيل بوادي مدينة فاس أول الليل منها (26 جمادى الأولى) لم يعهد قبله مثله فهدم السور (...) والقناطر (...) وخرب سوق الصباغين وسوق الرصيف، وهدم القنطرة الكبيرة التي عليها سوق باب السلسلة وهدم سوق الرميلة (...) ومن الأرحاء ثمانية بيوت، ومن الأفران اثنين، ومن الحوانيت أربعة وتسعين حانوتا (...). وفي شهر رجب أمر أمير المسلمين عثمان (709–731هـ) ببناء القنطرة الكبرى التي عليها سوق باب السلسلة فبنيت وبنيت الحوانيت التي عليها من الجانبين، وبني سوق الصباغين فعادت أحسن مما كانت). غير أن مثل هذه الإجراءات التضامنية لم تكن تبرز إلا في عهود قوة الدول وتمكنها، في حين كانت شبه منعدمة في فترات الضعف والوهن.

وبالمثل كان للأوبئة والأمراض دورا في حصول نزيف بشري بما فيهم الصناع وأهل الحرف، فتعطلت العديد من الصنائع ولا سيما (في منتصف هذه المئة الثامنة من الطاعون الجارف الذي تحيف الأمم وذهب بأهل الجيل

---

(1) روض القرطاس، م س، ص: 545.

وطوى كثيرا من محاسن العمران ومحاها، وجاء للدول على حين هرمها (..) فخربت الأمصار والمصانع)[1]

أما من أخطأتهم سهام الموت فقد قل إقبالهم على منتوجات الحرفيين بسبب تراكم أمتعة وملابس الذين قضوا نحبهم في الطاعون الأسود، ورخصت أسعارها ففضل بعض الناجين من الصناع ترك حرفهم والمتاجرة في الملابس والأواني المستعملة لما تدره عليهم من عائدات بسبب إقبال الضعفاء على اقتنائها[2].

من حصيلة ما سبق نسجل الركود الذي أصاب الحرف والصنائع في الفترات الاستثنائية التي خضع لها مجال العدوتين في عصر الدراسة. يضاف إلى ذلك دور العوامل البشرية من فتن وحروب وضرائب..، مما انعكس على تدهور الوضع الصناعي المرتبط بضعف المجالين الزراعي والتجاري.

وقد فطن ابن خلدون إلى عمق العلاقة الرابطة بين تأثير العوامل الطبيعية والبشرية في اضمحلال الحرف والصنائع معللا ذلك وفق فلسفة نظريته القائمة على مرتكزات العمران البشري بقوله: (إن الأمصار إذا قاربت الخراب انتقصت منها الصنائع (...) لأن الصنائع إنما تستجاد إذا احتيج إليها وكثر طالبها، وإذا ضعفت أحوال المصر وأخذ في الهرم بانتقاض عمرانه وقلة ساكنه؛ تناقص فيه الترف ورجعوا إلى الاقتصار على الضروري في أحوالهم فتقل الصنائع التي كانت من توابع الترف لأن صاحبها حينئذ

---

(1) المقدمة، م س، ص: 33.

(2) BIRABEN(J..N) "La Peste noire en terre d'Islam"، l'histoire، N 1، 1979. p:38.

لا يصح له بها معاشه فيفر إلى غيرها أو يموت ولا يكون خلف منه. فيذهب رسم تلك الصنائع جملة كما يذهب النقاشون والصواغون والكتاب والنساخ وأمثالهم (...) ولا تزال الصناعات في التناقص ما زال المصر في التناقص إلى أن تضمحل)[1].

إذا كان هذا حجم تأثير الكوارث الطبيعية في الحرف والصنائع بالعدوتين، فما هو نصيب التجارة من هذا التأثير في الحقبة المدروسة ؟

---

(1) المقدمة، م س، ص: 430.

الفصل الثالث

أثر الكوارث الطبيعية
في التجارة والتجار بالمغرب والأندلس

اهتمت الدول المركزية بالعدوتين إبان الحقبة المدروسة بتوفير شروط تنمية التجارة فمهـدوا البلاد، ونشروا الأمن في المسـالك والطرقات، وأحاطوا الحواضر بسـياج من الأسـوار حماية للتجارة والتجار مـن أعمال النهب والسـلب واللصوصية[1]. وتهم الإشـارات الواردة في النصوص الحواضر الواقعة في طرق القوافل التجارية، وملتقى المسالك مثل فاس[2] ومكناسة[3] وسلجماسة[4] ومراكش[5].

ولا غرو أن تهتم الدول في عهود قوتها بتوفير التجهيزات اللازمة لتطوير وإنعاش التجارة لهـذا أقدمت على بناء وإعـداد دكاكين وحوانيت تؤجر للتجار[6]. إلى جانب بناء وترميم الأسـواق[7] والفنادق[8] والقيساريات[9]

---

(1) الإعلام، م س، ج10 ص:34 / التشوف، م س، ص 321 / نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق حسين نصار ومراجعة عبدالعزيز الأهواني، القاهرة، 1403هـ / 1983 م، ج 24 ص: 229.

(2) التشوف، م س، ص: 310

(3) النشاط الاقتصادي، م س، ص: 313

(4) التشوف، م س، ص: 278

(5) الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام، المطبعة الملكية، الرباط، 1394 -1974 ج1، ص: 251.

(6) المعيار المعرب، م س، ج 7 / 452 / التشوف، م س، ص: 447

(7) البيان المغرب، ق م، م س، ص: 258 / روض القرطاس، م س، ص: 545

(8) اختصار الأخبار، م س، ص: 38 / الاستبصار، م س، ص::189.

(9) البيان المغرب، ق م، م س، ص: 257 – 258 / الاستبصار، م س، ص:210 /

Marrakech ، op. cit ،p Deverdun: 280،

بالمغرب والأندلس خلال العصر الوسيط.

هذا الاهتمام الذي حظيت به التجارة في المرحلة قيد الدرس لا ينفك عن رغبة الأجهزة الحاكمة في تطعيم بيت المال بموارد جبائية جديدة تنضاف إلى المغارم المفروضة على الفلاحة والحرف لتلبية نفقات الحروب والترف الكاسحة. الشيء الذي لاحظه ابن خلدون[1] وقرره في شبه قاعدة تعتمد في تحليل أهم قسط من إيرادات الدول ومداخيلها المالية، فقال: (إن معظم الجباية إنما هي من الفلاحين والتجار).

هذا الاهتمام الذي حظيت به التجارة بالعدوتين سرعان ما تبخر بعد أفول عهد السلاطين المؤسسين الأقوياء، وأطلت الضرائب المجحفة على التجار من جديد، وفرضت المغارم والمكوس على كل السلع[2]، وضعف حبل الأمن واضطربت أحوال الاستقرار، مصداق ذلك ما أورده ابن الأحمر[3] عن تأثر التجار بأعمال النهب وقطع الطرق واستشراء اللصوصية بقوله: (وعم الجور وكثرت المحن بالعدوتين، وانقطع السفر والأسباب، وكثر النهب، وانقطعت الطرقات).

إلى جانب هذه العوامل المذكورة ساهمت الكوارث الطبيعية والأوبئة بنصيب وافر في اضمحلال التجارة من خلال قلة المواد والسلع، وارتفاع النزيف البشري في صفوف التجار، فضلا عما ترتب على هذه الأوضاع

(1) المقدمة، م س، ص: 297.
(2) نظم الجمان، م س، ص: 156 – 157 / الاستقصا، م س، ج 2، ص:54 / نفسه ج3 ص: 10 / المنوني: ورقات، م س، ص 32.
(3) بيوتات فاس الكبرى، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1972م، ص 31.

من سلوكات الاحتكار والادخار وغلاء الأسعار، واختلال التوازن الغذائي وظهور سلوكات اجتماعية شاذة[1].

فكان الميـدان التجاري بمثابة المرآة التي عكسـت دور الآفات والجوائح التي سـبق وأن أسهمت في تقليص النشـاطين الزراعي والحرفي، ولم تظهر آثارهما إلا من خلال حجم المبادلات في الأسواق، حين بدا قصور الإنتاج عن تحقيق الاكتفاء المحلي لا سـيما في الفترات الاسـتثنائية والعصـيبة التي استفحلت فيها الكوارث الطبيعية والاضطرابات والفتن البشرية.

ويمكن رصـد نتائج الكوارث الطبيعية علـى التجارة بالمغرب والأندلس مـن زاويتـين: الأولى تتعلق بالكوارث الجارفة التـي حطمت البنية التحتية للمعامـلات التجاريـة. والثانية مرتبطـة بقلة المواد وانعـدام الأقوات زمن القحـوط والجراد والمجاعات، ثم اسـتخلاص ما ترتـب على التجارة من نتائج عامة.

قـال ابـن خلـدون: (إن الأمصـار إذا قاربـت الخراب انتقصـت منها الصـنائع)[2]. تجلى ذلك في اندثار مرافـق التجارة وبناها التحتية من قناطر وطرق مساعدة على نقل البضائع والسلع[3].

هـذا الاندثـار تحكمت فيه كـوارث متنوعة مثـل السـيول الجارفة التي

---

(1) الكوارث الطبيعية وأثرها في سلوك وذهنيات الإنسان، م س، ص: 142 وما بعدها.

(2) المقدمة، م س، ص: 430

(3) El alaoui Abdelaziz، le Maghreb et le commerce transsaharien (milieu du XI ، milieu du XIV) "Contribution à l'histoire économique sociale et politique au Maroc médiéval) ، thèse en vue du doctorat de 3e cycle ، Université de Bordeaux III institut d'étude arabes et islamique ، bordeaux 1983 P 401..

حطمت القناطر والجسور لاسيما إذا وافقت فصل الشتاء، حيث تزيد من خطورتها فيضانات الأودية بسبب ارتفاع منسوب مياهها، فتقطع سبل التواصل بين مناطق التصريف والبيع، مثلما شهدته الأندلس عام 597هـ (وفيها كان السيل بوادي أشبيلية هلك فيه أمم لا يحصيهم إلا الله (..) وقيل إن الذي ذهب من دور أشبيلية بهذا السيل ستة آلاف دار. وذكر التجار الواصلون من غرب الأندلس أنهم عثروا بالرمال الكبار على سبع مئة شخص من الغرقى)[1].

بناء على ذلك نرجح أن المرافق التجارية كالحوانيت والأسواق المنتمية لهذا التجمع السكني الذي أغرقه السيل قد اندثرت ودرست معالمها، ولا ريب أن يكون بعض التجار من بين الذين قضوا غرقا في فيضان وادي أشبيلية.

كما تضمنت إحدى رسائل الخليفة الناصر الموحدي التي بعث بها من الأندلس إلى المغرب عام 608هـ وصفا دقيقا للقناطر التي أتى عليها السيل الجارف بمقربة من شلبطرة[2]. فقلت الحركة التجارية وقطعت حبال الاتصال بين التجار والمستهلكين (ذلكم مما لقي الناس في طريقهم من المطر المتدارك (...) والسيول الجارفة بكل أرض وجلد، أنهارا ترمي غواربها الغدير بالزبد، حتى ذهب بالجسور، وامتنع أكثرها من العبور)[3]. وأضحت

---

(1) البيان المغرب، ق م م س، ص: 239.

(2) شلبطرة (Salvatierra) (هو حصن من حصون الأندلس من عمل قلعة رباح) الروض المعطار، م س، ص:344

(3) البيان المغرب، ق م، م س، ص 261

الأسواق والمسالك معزولة بفعل هول السيول الطامية، التي أفقدتها الصلة كذلك بمناطق الإنتاج والتموين.

وفي المغرب لم تسـلم مدينة فاس من مخاطر السيل العظيم الذي اجتاحها سـنة 626هـ. فهـدم عدة (فنادق من عـدوة الاندلسـ)[1]. وعليه يمكن أن نتصـور حجم الضرر الذي أصاب التجار إذا علمنا أن وظيفة هذه الفنادق كانت موجهة لتنشـيط التجارة من خلال ما وفرتـه من خدمات تهم إيواء التجار الغرباء المسافرين[2]، وكذا خزن وحفظ السلع والبضائع[3].

وخـلال الربع الأول من ق8 هـ/14 م طاول مدينة فاس من جديد سـيل مدمر ناتج عن فيضـان واديها، فانتكسـت بسـببه البنـى التحتية من طرق وقناطر، فضلا عن تخريب وهدم عدد مهم من أسواق المدينة حين (أتى سيل بوادي مدينة فاس أول الليل منها (26 جمادى الأولى 725هـ) لم يعهد قبله مثله فهدم السور (...) وهدم القناطر والديار (...) وخرب سوق الصباغين وسـوق الرصـيف، وهدم القنطرة الكبيرة التي عليها سوق باب السلسة، وهدم سوق الرميلة (...) ومن الحوانيت أربعة وتسعين حانوتا)[4].

أسهمت هذه السيول الجارفة في ركود تجاري أثر على التوازن الاقتصادي للمدينـة، وأدى إلى تراجع دخل الفئات المرتبطة بالمرافق المتهدمة. سـاعد

---

(1) روض القرطاس، م س، ص:360،

(2) المعيار المعرب، م س، ج 7، ص:451 – 452 / فتاوى ابن رشد، م س، 1ص:470.

(3) Deverdun (Gaston)، Marrakech ،des origines à 1912 ، T 1، Editions Techniques Nord Africaines، Rabat، 1959، P: 284

(4) روض القرطاس، م س، ص: 545

على ذلك بطء عمليات الترميم التي قامت بها الدولة[1].

ومن بين الكوارث التي أسهمت في تراجع النشاط التجاري في العدوتين ما أوردته المصادر عن الحرائق المهولة التي التهمت أموال التجار وحولت بضائعهم إلى رميم وأسواقهم إلى أطلال. ففي قرطبة شب حريق بسوق الكتان عام 522هـ، ثم امتد لهيبه إلى سوق البز فالتهم سلع التجار وأمتعتهم[2]. الشيء الذي أثر في رؤوس أموالهم بسبب ارتفاع الخسائر المادية الناجمة عن ضياع بضائعهم، ومن لم يكن له احتياط ولا جاه يسنده فقد (صار إلى الفقر والخصاصة في الأكثر)[3].

وتراجع الرواج التجاري بسبب قلة البضائع والسلع وعدم تدخل الدولة لمساعدة التجار، مما أثر على مستخلصاتها من الضرائب بسبب انقباض معظمهم عن الأسواق. وقد تنبه ابن خلدون[4] إلى خطورة هذا الوضع على إيرادات بيت المال، فقال: (فإذا قعد التجار عن التجارة ذهبت الجباية جملة أو دخلها النقص المتفاحش). فتكون الأجواء حينئذ مؤهلة لتفاقم الأزمة وسيادة عوامل النهب والسلب والمصادرة خوفا من الاجتياح المفاجئ للمجاعة.

كما تعرضت الدكاكين التجارية المشهورة بتنوع بضائعها في بعض

---

(1) عن ترميم بعض المرافق والبنى التحتية الواردة في النص انظر ما قام به أبو الحسن المريني في هذا الشأن. المسند الصحيح، م س، ص: 122.

(2) نظم الجمان، م س، ص: 222

(3) المقدمة، م س، ص: 494.

(4) نفسه ص: 297

أسـواق مدينة فاس إلى حريق شـب سنة 533هـ، حسـب ابن القطان[1] في عقبة الخرازين والقراقين، ولم ينج من ذلك سوى سوق البقالين.

وبموازاة مع وباء 571هـ الذي اسـتغرق سنة كاملة، تعرضت أسواق فاس لحرائق التهمت بضائع التجار المعروضة والمدخرة وذلك في ليلة 24 جمادى الآخرة (طلع الحريق بالنار من سـوق باب السلسـلة حتى وصـل إلى باب القرويين)[2]. ثم اندلعت النيران فـ(أحرقت ما مرت به من الأسواق)[3].

وبالمثل لم تسـلم قيسارية مراكش من آفات الحرائق كأهم معلمة اقتصادية بالمدينة وما حظيت به من عناية شـعبية ورسـمية[4]. ففي سنة 607هـ (كان الحريق الشـائع الضـرر الجاري بقيسـارية مراكشـ (...) وما اتصـل بها فتمكنت النـار بيابس العيدان وشـفوف الثياب وأسرعت كالشـهاب في سقف الأسواق (...) فخرج (الخليفة) الناصر مسرعا من قصره (...) فعاين أمرا لا مرد له فما طلع الصـباح وبقي من أمتعة مراكش ذبالة مصـباح)[5]. وللعبارة الأخيرة مغزاها الواضح في كشف أثر كارثة الحريق في تحطيم أهم منشأة اقتصادية بحضرة الخلافة.

هذا النص الذي نحن بصدده لا يشير إلى مصدر الحريق صراحة مما يجعلنا

(1) نظم الجمان، م س، ص: 246.

(2) روض القرطاس، م س، ص: 75

(3) جنى زهرة الآس، م س، ص:66

(4) تتجلى العناية الشـعبية في مكانتها عند المراكشـيين الذين دأبوا على خزن نفائسـهم و أموالهم فيها ولاسـيما في مراحل الاضطرابات والفتن. ففي خضم الصراع بين المرتضى الموحدي وأبو دبوس آخر خليفة موحدي؛ فر المراكشيون بأمتعتهم و(أودعوا أموالهم بالقيسـارية) روض القرطاس، م س، ص:438. / أما رسـميا فقد جلب إليها الخليفة الموحدي يعقوب المنصور كبار التجار لتنمية مواردها ومبادلاتها التجارية سنة 595هـ. الاستبصار، م س، ص: 210

(5) البيان المغرب، ق م، م س، ص: 257 – 258

نرجح كونه طبيعيا للاعتبارات التالية:

– أن الحريق شب في فصل الصيف ونحن ندرك مدى شدة الحرارة بمراكش صيفا وهذه قرينة تسند ما ذهبنا إليه.

– الاعتبار الثاني يتجلى في دور القيسارية في اقتصاد المدينة، وهي مكانة حظيت بها من خلال رواجها التجاري، وتوفرها على كل المواد بما فيها القابلة للاشتعال كالكبريت وغيره. ولا ننسى أن القيسارية قريبة من قصر الخليفة (لتأتي مؤنه وجميع لباناته)[1]. وهذا يسمح بافتراض أن نشوب الحريق نتج عن احتكاك أو تفاعل بعض المواد ببعضها الآخر، مع العلم أن لعامل الريح الشرقية دورا مهما في تصاعد حدة اللهب، بدليل ما ورد في تتمة النص قول ابن عذاري[2]: (وأمد النار احتدام الهواء وموافقة زمن الصيف).

وبما أن وسائل مكافحة الحريق كانت بسيطة وتقليدية، فقد التهمت الحرائق سلع التجار وبضائعهم سواء منها الضروري الموجه للاستهلاك المعيشي، أو التحسيني الذي يلبي رغبات كمالية لفئات الخاصة، مما يكشف عن حجم الخسائر التي تكبدها التجار في ليلة واحدة (فما طلع الصباح وبقي من أمتعة مراكش ذبالة مصباح)[3].

ومن النتائج المباشرة لهذه الحرائق أن فقد التجار المحليين والأجانب

---

(1) نفسه، ص: 258

(2) البيان المغرب، ق م، م س، ص: 258.

(3) نفسه، ص: 257 – 258.

مصادر أرزاقهم وموارد عيشهم، وحصل ركود اقتصادي في عاصمة الموحدين حيث (ذهب في هذه الكائنة للتجار الواردين والقاطنين والقاصين والدانين من الأموال الجسيمة ما لا يحصى)[1].

ولوضع هذا الحريق في إطاره التاريخي الذي حدث سنة 607هـ، نستشف أن الوضع كان مزريا بالأندلس لأن الخليفة الناصر الموحدي كان قد أمر عماله بادخار المؤن والأقوات والعلف استعدادا للجهاد بالأندلس، ومع ذلك (أكد الناصر في جبر هذه الأسواق وإقامتها وإعادتها إلى ما كانت عليه من أحسن هيأتها)[2].

غير أن الوضع سرعان ما تفاقم وظهرت آثار الضيق والشدة حين أعلن الخليفة الناصر عن حركته المذكورة وفيها (لقي الناس من تنوع المسغبة وانتشار المجاعة وتعذر الأوطار وعدم الأقوات ما لم يعهده الناس)[3].

وبالمثل شهدت مدينة فاس عام 646هـ حريقا مهولا اكتسح هذه المرة تجمعا اقتصاديا لأسواق ومرافق المهن المختصة بحيث يمكن عده مركبا تجاريا، مما أصاب المدينة بشلل اقتصادي لا سيما وأن الحريق تزامن مع وفاة الخليفة السعيد الموحدي، واحتدام الصراع حول السلطة وسيطرة أبي بكر المريني على فاس ورباط تازة (وفي هذه السنة (646هـ) وقع الحريق بأسواق فاس، فاحترقت أسواق باب السلسلة بأسرها إلى حمام الرحبة)[4]. غير أن

---

(1) نفسه

(2) نفسه، ص: 258

(3) البيان المغرب، ق م، م س، ص: 259

(4) روض القرطاس، م س، ص: 362.

ما بين باب السلسلة وحمام الرحبة من المرافق التي التهمتها النيران تبقى مجهولة، وهو ما أفصحت عنه مصادر أخرى، لندرك مدى فداحة الخسائر التي طالت السلع والبضائع والفضاء المادي للعرض والبيع (وفيها احترقت أسواق فاس من قنطرة الصباغين بقرب باب السلسلة فأحرقت سوق السقاطين والغمادين والسبيطرين والصباغين والصوابنيين، ووصلت إلى باب الجنائز من جامع القرويين)[1].

طبيعي أن تبيد الحرائق أموال التجار وأمتعة المهنيين بالنظر إلى عجزهم عن إخمادها بسبب بدائية وسائل الإطفاء والصيانة، وعجز الدولة عن وقاية أموال التجار بسبب انشغالها بالحروب والفتن، ولم يجد الفاسيون من ملاذ في هذه النكبة سوى الشيخ الولي عبد الله الفشتالي (توفي 652هـ) الذي وضع حدا لها من خلال كرامته، خاصة بعد أن امتدت النار (ووصلت إلى باب الجنائز من جامع القرويين)[2]

وخلال القرن الثامن الهجري شب الحريق مرة أخرى بإحدى أسواق مدينة فاس عام 723هـ وفيها (احترق سوق العطارين الكبير من مدين فاس)[3]. وإذا رجعنا إلى جدول القحوط والمجاعات[4] نلاحظ أن السنة المذكورة وما بعدها هي سنوات كارثية بامتياز، مع العلم أن للقحوط

---

(1) مؤلف مجهول: ورقات في التاريخ، مخ خ ع، الرباط، رقم:(د 773)، ضم، ورقة: 103 / الذخيرة السنية، م س، ص: 73.

(2) (فوقف هنالك الشيخ صالح عبد الله الفشتالي بعد أن أحرقت مصاريع باب الجنائز فقال: أيتها النار إلى أين؟ هذا حدك فارجعي بإذن الله، فوقفت النار بقدرة الله تعالى هنالك ولم تعد ذلك الموضع). الذخيرة السنية م س، ص: 73.

(3) روض القرطاس، م س، ص: 544.

(4) الكوارث الطبيعية وأثرها في سلوك وذهنيات الإنسان، م س، ص:39.

المترددة دور في اندلاع الحرائق خاصة في فصل الصيف إذا وافقت هبوب رياح شرقية.

فكان حريق 723هـ بمثابة الشرارة التي أوقدت لهيب الفتن، حيث انضافت إلى واقع المحن الذي أملته أصناف الكوارث الطبيعية المتزامنة معها. ذلك أن الصيغة التي جاء بها إيفاد الخبر أنه (احترق) يجعلنا في حيرة عن كشف المسؤول المباشر عن الحريق.

هذه الحيرة نستشفها من الطريقة التي دبر بها السلطان المريني أبو سعيد عثمان إعادة بناء السوق وتهيئته. ففي هذه العملية نكتشف حسا أمنيا رسميا حاول من خلاله السلطان عبر عيونه أن يتعقب الجناة إن كانوا من بين العطارين، حيث ألزمهم بالسكن داخل السوق دون غيرهم، وجعل لهم بابا مصفحا بالحديد، قال ابن أبي زرع[1]: (فأمر أمير المسلمين – أيده الله – ببنائه وتجديده، فبني وجدد من باب المدرسة المذكورة إلى رأس عقبة الجزارين، وعمل عليه هنالك بابا عظيما مصفحا بالحديد، وبنى على رأسه سورا مشرفا فجاء كأنه باب مدينة. وأسكن السوق المذكور بالعطارين من الباب المذكور إلى المدرسة لا يشاركهم فيه غيرهم).

إن الحرائق التي اندلعت في المغرب والأندلس في حقبة الدراسة استهدف معظمها المرافق والأسواق التجارية والحرفية. وانطلاقا من تحليل توقيتها المتزامن في الغالب مع فتن وحروب وكوارث طبيعية أخرى، يخيل للدارس

(1) روض القرطاس، م س، ص: 543 المدرسة المذكورة (هي المدرسة المعروفة اليوم بمدرسة العطارين) نفسه هامش رقم 724 / (عقبة الجزارين: تعرف اليوم بعقبة الشرابليين) نفسه ص: 544، هامش رقم 725.

أن العملية تندرج – إضافة إلى التحليل السابق – في إطار خطة مبيتة لتأزيم الوضع، من خلال ضرب بنية السلطة الاقتصادية، سعيا لمطامح سياسية أو ما يدور في فلكها.

ولهذا كانت الكوارث الطبيعية التي أصابت الأسواق من صنف الحرائق تجد الدولة لها بالمرصاد، ترميما، وإصلاحا، وتعميرا، وشحنا بالبضائع والسلع المتنوعة. فضلا عن نهج خطط أمنية لحماية الأسواق وتعقب اللصوص ممن يفترض أنهم أضرموا النار فيها. وإلا فأسباب الحريق لا تخرج عن مصدرها الطبيعي كما أسلفنا.

وعموما فمن بين الإجراءات الاحترازية التي اتخذها التجار في مثل هذه الظروف بإيعاز من (المحتسب الذي كان يطالب التجار بوضع ماء أمام حوانيتهم لإطفاء النار في حال اندلاعها)[1].

هذا الإجراء الاحترازي لا يمنع تكرار الحرائق ولا يخمدها عند نشوبها إلا جزئيا، ولا سيما إذا وافقت فصل الصيف وشدة هبوب الرياح الشرقية مما كان يعرض أموال الناس للإتلاف والضياع. وإذا كان القطاع الفلاحي قد استفاد من رخص الشرع الإسلامي في إسقاط الكراء أو جزء منه بالنسبة لمؤجري الأراضي الزراعية، فضلا عن المساعدة المقدمة لمشتري الغلات والمحاصيل، إذا أجيح منها ما يعادل الثلث فما فوق[2]. فإن التجار عانوا من مضاعفات مختلف الكوارث الطبيعية فانعكس ذلك على تراجع مداخيلهم

(1) بوتشيش القادري إبراهيم: إضاءات، م س، ص: 108.

(2) الكوارث الطبيعية وأثرها في سلوك وذهنيات الإنسان، م س، ص: 232 وما بعدها

بسبب ضعف قدرات السكان الشرائية، وتزايد نفقاتهم وإثقال كواهلهم بالضرائب فارتفعت الأسعار وعم الكساد. فاستفتى التجار علماء العدوتين عن حكم (الفنادق إذا قل واردها لسكناها (...) والحوانيت المكتراة إذا قلت التجارة لضعف الناس، هل يعد هذا جائحة يحط من كرائها)[1].

غير أن طموحاتهم الهادفة إلى التخفيف من نفقات الكراء في ظل هذه الظروف الاستثنائية العصيبة اصطدمت بفتوى الفقهاء الذين أكدوا (أن الكساد ليس بجائحة، وقلة الربح ليس بجائحة، وغلاء السعر ليس بجائحة)[2]. أما الغرناطي[3] فقد أفتى بوضع الجائحة (في كراء الفرن إذا قل الطبخ) لتأثره المباشر بكوارث الجفاف والقحط وانعدام الحبوب.

وزادت المجاعات والأوبئة التي كان بعضها يتناسل من البعض الآخر في الحقبة المدروسة من ركود الإنتاج، وأضعفت الرواج التجاري من خلال تدني القدرة الشرائية بسبب ندرة المواد وغلائها. كما أغلقت المتاجر والدكاكين والأسواق احترازا من خطر عدوى الوباء مما فاقم محن العوام بحدة. فتراجع الاستهلاك جراء ارتفاع وثيرة النزيف البشري، فضلا عن احتكار الناس للأقوات وغلائها حتى انعدمت من الأسواق مثلما حدث بأشبيلية إبان مجاعة 543هـ، فاضطر الناس إلى بيع (أموالهم بالأيسر اليسير

---

(1) ابن رشد: فتاوى ابن رشد، م س، س3، ص: 1282 – 1283.

(2) نفسه.

(3) الوثائق المختصرة، أعدها مصطفى ناجي، مطبعة النجاح الجديدة، مركز إحياء التراث المغربي، البيضاء، ط1، 1408 هـ – 1988م، ص:33.

واستوى الغني بها والفقير)[1]. كما أصاب الكساد أسواق بطليوس سنة 565هـ بسبب قلة الرواج وانعدام الأقوات[2]. ولم يجد سكان بلنسية ما يسدون به الرمق من مواد غذائية بسبب مجاعة 567هـ.

وكل من سمحت له الفرصة بشراء مادة من المواد الغذائية، التي نادرا ما توفرت في السوق السوداء، لم يجدها ثانية إذا احتاج إليها في مثل ظروف المجاعة المذكورة، كما حدث لابن صاحب الصلاة لما جهده الجوع فلم يجد سوى حبة تين واحدة، فلم يتردد في اقتنائها، فقال: (وكنت واحدا ممن اشتراها تقوت بها ثم وجدت فقدها) [3]. الشيء الذي يعكس معاناة سواد العوام وبؤسهم ممن لا طاقة لهم على شراء مادون حبة تين.

ولما اشتدت المجاعة سنتي 618هـ و619هـ بمدينة فاس تقلصت مداخيل الدولة من الضرائب بسبب تخلي التجار عن عمليات البيع والشراء نظرا لانعدام الأقوات. كما تضررت المرافق الدينية بسبب قلة مواد الإنارة والإسراج، فكان من نتائجها أن (قلت الجبايات بالمدينة ومات أكثر الناس جوعا وقل الإنفاق على الجامع (القرويين) وعدم الزيت)[4]. ومما زاد من استفحال المجاعة كما تقدم، كثرة الضرائب المفروضة على التجار مما أقعد الكثيرين منهم عن السعي والتجارة فـ(فذهبت الجباية جملة)[5].

---

(1) البيان المغرب، ق م، م س، ص: 38 – 39 .

(2) نفسه، ص: 110.

(3) المن بالإمامة، م س، ص: 511 – 512.

(4) روض القرطاس، م س، ص: 81 / ابن القاضي: جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1974م، ج 1، ص: 34.

(5) المقدمة، م س، ص: 297.

كما تفيض المصادر بذكر أخبار الكساد التجاري الذي حل بأسواق وفنادق بلاد المغرب، نكتفي منها بالإشارة إلى المجاعة التي اجتاحت المغرب عام 632هـ. وخير من صور حالة الكساد التجاري بعدها بمراكش ابن عذاري[1] بقوله: (وأما أسواق المدينة في هذه المجاعة فلم يكن بها ما ينطلق عليه (لعلها ما ينطبق) اسم شيء بوجه من الوجوه، والحوانيت مغلقة، وما بقي بها من يلبس ثوبا يساوي عشرة دراهم إلا الأطمار المتغيرة الخلقة، وتغيرت الصور الجميلة وتنكرت الدنيا باستيلاء المجاعة).

وفي المنحى ذاته عصفت موجة غلاء بمدينة سبتة نتج عنها حصول مجاعة عظيمة سنة 637هـ كان من مضاعفاتها أن كسدت التجارة جراء (انعدام الطعام بالكلية في هذا العام)[2]. ولم تكن المسغبة حبيسة في سبتة، بل كانت في المغرب عامة حتى وصفتها المصادر بـ(المجاعة العظيمة التي عدمت فيها الأقوات)[3].

وفي الأندلس كان وضع التجارة والتجار مزريا سنة 663هـ بسبب الضيق والغلاء الذي كان (أكثره بمالقة فكان فيها المأكول غاليا ونيله عويص، وبيعت فيها الحاجة المثمنة بالثمن الرخيص)[4].

فتأثرت بذلك القدرة الشرائية وانعدمت السلع الضرورية وأصيبت أنشطة التجار بالجمود فأقدم الناس على بيع كل غال ونفيس أو مبادلته بما يسد خلة

---

(1) البيان المغرب، ق م، م س، ص: 325.

(2) نفسه، ص: 351.

(3) روض القرطاس، م س، ص: 81. / ورقات في التاريخ، م س، ورقة: 66.

(4) البيان المغرب، ق م، م س، ص: 435.

الجـوع. وإن كان منطوق النص يكشـف إبان هذه الظروف العصـيبة عن طفوح سـلوكات الاحتكار والمضـاربة التي يقوم بها بعض التجار بهدف الاغتناء السريع.

وخـلال الربع الأول من القـرن الثامن الهجري توالت على بلاد المغرب سـنوات عجاف[1] فانقبضـ الناس عن زراعة ما يدخرون تحسـبا لأوقات الشدة التي تفرضها المجاعات عادة. كما قلت البضائع والسلع المعروضة في الأسواق، واشتدت حالات الغلاء عام 724هـ حتى قلت الحبوب (وعدمت الخضر بأسرها دام ذلك من أول سـنة أربع وعشرين إلى شهر جمادى الأولى من سنة خمس وعشرين (وسبع مئة))[2].

كما ألقـت الأمراض والأوبئة بنكباتها على كسـاد التجـارة بالعدوتين خلال الحقبة المبحوث فيها، حيث ضعفت العلاقات التجارية داخل المدن والبوادي، وانقطعت السـبل وقـل تنقل التجار خوفا مـن العدوى. ذلك أن طاعـون 571هـ خلف آثارا وخيمة على التجارة بالعدوتين فانعكسـت تجليات ذلك على المنتجين والمستهلكين والتجار جراء ظهور سلوكات شادة أفرزها واقع الضرورة والحاجة. وخير من عبر عن ذلك الوضع إسماعيل بن الأحمر[3] بقوله: (وكثرت المحن بالعدوتين وانقطع السفر والأسباب).

وبالمثـل زاد الطاعون الأسـود من حدة تفاقم الركـود التجاري بالمغرب

---

(1) انظـر جـداول القحوط والمجاعات في كتابنا الكوارث الطبيعية وأثرها في سـلوك وذهنيات الإنسـان، م س، ص: 37 – 38 – 39 – 40.

(2) روض القرطاس، م س، ص: 530

(3) بيوتات فاس الكبرى، م س، ص: 31

والأندلس في منتصــف القرن 8 هـ/ 14م، حيث أسهم بتداعياته في خراب الأسواق والمرافق التجارية، فعدمت المؤن الضرورية وعلى رأسها الحبوب، مصــداق ذلك ما أورده ابن عباد[1] قائلا: (وأما القمح فقد صار من جملة الأدوية التي يصفها الطبيب للمرضى)، كناية على ندرته الشديدة إن لم نقل انعدامه في الأسواق بالمرة، وهو ما يعكس حجم المحن والمعاناة التي تخبط فيها من أخطأته سهام (الملحمة الوبائية)[2] الماحقة.

نتيجة لذلك حصــلت أزمة بنيوية طالت الإنســان وموارده الاقتصــادية ومرافقه الإنتاجية، فاســتشرى الكســاد والخراب مما عجــل بهرم الأنظمة الحاكمة بالعدوتين وزاد من بؤس الفئات المستضعفة.

وخــير من زودنا بصــورة حقيقية عن هذا الكســاد والخــراب العام أمير المؤرخين[3] بقوله: (وهذا ما نزل بالعمران شرقا وغربا في منتصف هذه المئة الثامنــة من الطاعون الجارف الذي تحيف الأمم وذهب بأهل الجيل، وطوى كثيرا من محاسن العمران ومحاها وجاء للدول على حين هرمها وبلوغ الغاية من مداها فقلص من ظلالها وفل من حدها وأوهن من ســلطانها وتداعت إلى التلاشي واضــمحلال أحوالها وانتقض عمران الأرض بانتقاض البشر فخربت الأمصار والمصانع، ودرست السبل والمعالم وخلت الديار والمنازل وضعفت الدول والقبائل وتبدل الساكن).

---

(1) الرسائل الكبرى، م س، ص: 207.

(2) النباهي: المرقبة العليا فيمن يســتحق القضــاء والفتيا (تاريخ قضــاة الأندلس)، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط5، 1403هـ/ 1983م، ص:155.

(3) المقدمة، م س، ص: 33

ومما يدعم الرصـد الخلدوني ويعضـده أن الكوارث الطبيعية لم تستفحل آثارها وتتفشى في الواقع آفاتها إلا عند اضمحلال نفوذ الدول وهرمها. إذ ليس من قبيل الصـدفة أن يتزامن وباء 610هـ مع بداية العد العكسي للريادة الموحدية في الغرب الإسـلامي. وليس صـدفة كذلك أن يواكب الطاعون الأسـود نهاية حكم أبي الحسـن المرينـي ويجهض محاولتـه لتوحيد أقطار المغـرب الكبير بعـد هزيمته في القيروان، ذلك أنه لما عـزم على إعادة الكرة على الأعراب كان يصارع الموت الذريع وتمكن الطاعون من حصاد بعض فيالق جنده[1].

والغالب على الظن أن أسـواق العدوتين أصـابها شـلل تـام، والنموذج نسوقه من أحد أسواق فاس قبل الطاعون الجارف وبعده، قال ابن عباد[2]: (لا تكاد تسمع فيها بأذن من كثرت الصياح والضجيج، ولكن كل هذا فيما خلا من الزمان، وأما اليوم فهو بمنزلة أحد أسواق الغبار الضعيفة التي تكون في البوادي). وبالمثل تعطلت وسـائل الإنتاج وخربت المرافق والأسـواق التي اشـتهرت بها مراكش بعد الطاعون الأسود، حجتنا في ذلك الشهادة الحية التي أفادنا بها ابن الخطيب[3] عندما زارها سنة 761هـ ووجدها خرابا وأطلالا موحشة.

وبعد الطاعون الأسـود بثلاث عشرة سـنة طاول وبـاء 763هـ من جديد

---

(1) الاستقصا، م س، ج 3 ص: 164
(2) الرسائل الكبرى، م س، ص: 176
(3) معيار الاختيار، م س، ص: 77

مجال العدوتين فعاث هلاكا في الإنســان والحيوان وانعكست آثاره كذلك على موارد عيشــه ومصادر رزقه، بدليل قول ابن خلدون[1]: (داء الطاعون الذي عاود أهل العمران عامئذ بعدما أهلكهم سنة سبع وأربعين قبلها).

لا تظهــر أثــر الكــوارث الطبيعية علــى التجــارة إلا من خــلال تعقب مضــاعفاتها من زاوية غلاء الأســعار وظهور الاحتكار والمضاربة التجارية وهو محور العنصر الموالي.

1-3 الكوارث الطبيعية وقضايا الأسعار

إن فــترات الرخاء التي ســادت ربــوع المغرب والأندلــس خلال الحقبة المدروســة، لم تتعد مراحل قوة العصبيات الحاكمة، فانعكست آثارها على مســتويات العيش وتوفر المواد الاســتهلاكية، وزيادة القدرات الشرائية في ظل ســيادة الأمن واعتدال الضرائب وتفعيل وظيفة الحسبة المنظمة للعلاقة بين التجار وعموم المستهلكين، فضلا عن الحضور الفعال لرقابة الدولة في الأسواق.

وفي هذا الصــدد أورد المراكشــي[2] أن الخلفية المنصور الموحدي أمر (أن يدخل عليه أمناء الأســواق وأشــياخ الحضر في كل شهر مرتين يسألهم عن أسواقهم وأسعارهم). فســاد الرخاء (واستبحر العمران وكثر ساكنه) على

(1) كتاب العبر، م س، ج 7 ص: 152 – 151.

(2) المعجب، م س، ص: 168.

حد قول ابن خلدون[1].

إلا أن هذه الوضعية لم يكتب لها الاستمرار في ظل اندلاع الكوارث الطبيعية والأزمات البشرية، خصوصا في المنعطفات الحرجة الموافقة للفتن وهرم الدول، حتى إن ارتفاع موجات الغلاء، وندرة المواد الغذائية الموجهة للاستهلاك المعيشي، وظهور المجاعات والأوبئة صار سمة الحقبة المدروسة. وكأنها بفعل كثرة ترددها أضحت حالات عادية بالمغرب والأندلس وغدا الرخاء نغمة استثنائية نادرة.

إذا كان ابن خلدون قد كفانا مهمة رصد العوامل البشرية الداعية لغلاء الأسعار في بوادي وحواضر العدوتين بشكل عام[2]. فإن ابن هيدور قد بحث عن علل الغلاء في المؤثرات الطبيعية دون أن يفصلها عن العوامل البشرية، في إطار نظرة متكاملة شاملة تعكس تداخلهما التام.

وعلى هذا الأساس يكون الفصل بينهما على مستوى التحليل إجرائيا اقتضته طبيعة الموضوع فقط، مؤكدا (أن الغلا لحدوثه سببان: إما احتباس المطر، وإما لظهور الفتن والحروب (...) والوباء لازم من لوازم الغلا، كما أن الغلا لازم من لوازم الفتنة الدائمة)[3].

---

(1) المقدمة، م س، ص: 387.

(2) (أما الأمصار الصغيرة (...) فيتمسكون بما يحصل منه (القوت) في أيديهم ويحتكرونه، فيعز وجوده لديهم، ويغلو ثمنه على مستامه (...) وقد يدخل أيضا في قيمة الأقوات: قيمة ما يفرض عليها من المكوس والمغارم للسلطان في الأسواق، وأبواب المصر وللجباة في منافع يفرضونها على البياعات لأنفسهم. وبذلك كانت الأسعار في الأمصار أغلى من الأسعار في البادية (...) وبالعكس كثيرة في الأمصار لا سيما في آخر الدولة. وقد تدخل أيضا في قيمة الأقوات: قيمة علاجها في الفلح، ويحافظ على ذلك في أسعارها كما وقع بالأندلس لهذا العهد). المقدمة، م س، ص: 388.

(3) ماهية المرض الوبائي، م س، ورقة 2.

إن تدهور الإنتاجين الفلاحي والحرفي بمجال العدوتين ألقى بظلاله على كساد النشاط التجاري وتقلص مواده، فاختلت الأسواق وتراجعت الطاقة الاستهلاكية، وظل الغلاء إفرازا طبيعيا لآثار التردد الدوري للكوارث الطبيعية.

فإذا كانت المصادر الإخبارية لا تسعفنا كثيرا في كشف الحجاب عن الأسعار في الأيام العادية وخاصة بالنسبة للمواد الموجهة للاستهلاك المعيشي بحيث (لا تذكرها إلا في حالة رخصها أو غلائها)[1]. فإن توسيع دائرة القراءة لتشمل المصادر الدفينة كفيل برتق الثغرات ورسم صورة تقريبية عن وضعية الأسعار في الفترات العصيبة والاستثنائية التي يهتم بها موضوع الكتاب.

وفي هذا المضمار نتوفر على سيل من النصوص المؤكدة لنظرية ابن هيدور بخصوص العلاقة التلازمية بين الكوارث الطبيعية وغلاء الأسعار، إذ قلما نجد كارثة من الكوارث الطبيعية لا تقترن بالغلاء. ومن مظاهر هذا التلازم تبادل الأدوار بينهما، فتارة يكون الغلاء سببا لتفشي الكوارث والأوبئة، وتارة أخرى يكون نتيجة لها والعكس صحيح.

ففي الربع الأول من القرن 6هـ/ 12م (اشتدت المجاعة والوباء بالناس (في قرطبة) وكثر الموتى وبلغ مد القمح خمسة عشر دينارا)[2]. وكشفت الفترة الانتقالية بين المرابطين والموحدين تداخل الكوارث الطبيعية بالبشرية،

---

(1) إبراهيم القادري بوتشيش: مباحث في التاريخ الاجتماعي، م س، ص: 210.

(2) ابن القطان: نظم الجمان، م س، ص:226

حتى (غلت الأسعار بمراكش ووصل فيها الربع من الدقيق بمثقال حشمي ذهبا)[1].

والملاحظ أنه كلما اندلع قحط أو مجاعة، أو هجم جراد[2] على المحاصيل إلا وارتفعت أسعار المواد الموجهة لسد حاجيات الاستهلاك المعيشي، وخاصة منها الحبوب التي ارتكز عليها غذاء السواد الأعظم من سكان العدوتين، ولم يعد بإمكانهم الحصول على أصنافه الجيدة بسبب إقبال الخاصة على اقتنائه جملة ومحو آثاره من الأسواق.

فضلا عن تدني مستوى دخل العوام، فاقتصروا على الأصناف ذات الجودة المتوسطة والضعيفة مثل الحنطة والشعير[3]، وقمح رقيق الحب يدعى (يردن تيزواو)[4]. إلى جانب تزايد إقبال المستضعفين على الذرة[5].

أما عوام الأندلس فقد ارتبط غذاؤهم في ظل الفترات العصيبة ببعض الحبوب الرديئة مثل (الدخن والسلت)[6] . قد عبرت أزجال ابن قزمان عن نفور العامة منها لولا عامل الحاجة والضرورة[7].

ولهذا فإن ارتفاع أسعار الحبوب قد يكون مؤشرا لقياس مدى حدة

---

(1) البيان المغرب، ق م، م س، ص: 16

(2) بخصوص الجراد، انظر نظم الجمان، صفحات: 228 – 230 – 235 – 242 – 252

(3) الإدريسي: نزهة المشتاق، م س، ج 1، ص: 226 – 228 / ابن الزبير: صلة الصلة م س، ق 5 ص: 302.

(4) يسع مد النبي (ص) منه 75 حبة). مؤلف مجهول: الاستبصار، م س ص: 201 / نزهة المشتاق م س ج1 ص: 226.

(5) ابن الخطيب : الإحاطة، م س ج1 ص 143 / الاستبصار، م س، ص: 215

(6) (السلت: هو الحنطة الفارسية) أبو الخير الإشبيلي: عمدة الطبيب، م س، ق 1، رقم 607 ص 233.

(7) قال ابن قزمان: كف نرى خبزي بنيج (الذرة) اسود اسود مثل يسج (الزفت). ديوان ابن قزمان، إصابة الأغراض في ذكر الأعراض، تحقيق وتصدير فيديريكو كورينتي، تقديم محمود علي مكي، نشر المجلس الأعلى للثقافة، جمهورية مصر العربية، القاهرة، 1414 هـ / 1995، ص: 318.

الكوارث وشدة القحوط والمجاعات، فضلا عن قياس مدى معاناة الناس بسبب قلته أو انعدامه. وفي هذا الصدد كان بروديل[1] محقا لما اعتبر (القمح صاحب القول الفصل في تاريخ بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط).

ومن الطبيعي جدا أن تتأثر فئات العوام من قلة المؤن وغلاء الأسعار، نظرا لضعف قدراتهم الشرائية، وتدني مستوى دخلهم، فكان بؤسهم يتفاقم أكثر في حال تلازم الكوارث الطبيعية والفتن البشرية.

كما حال الغلاء المفرط بينهم وبين مايسدون به الرمق، ويطردون به شبح الموت والجوع، وذلك مثلما حصل إبان بعض فصول المرحلة الانتقالية بين المرابطين والموحدين. فقد أورد البيدق وهو شاهد عيان أصداء حمى الأسعار التي اتقدت سنة 536هـ بشكل متزامن مع الكوارث الدورية فقال: (وبلغ عندنا في ذلك الوقت سعر الشعير ثلاثة دنانير للسطل)[2].

في خضم هذه الفتن المذكورة تعاقبت موجات القحوط والمجاعات بالمغرب وكان من مضاعفاتها السلبية أن تأثر أصحاب الدخل المحدود، بسبب (تتابع الغلاء في جميع بلاد المغرب)[3] من سنة 537هـ إلى سنة 543هـ.

في حين كانت أسعار اللحوم رخيصة نسبيا، فقد تعاقب الجفاف وتوالى هجوم الجراد على الأراضي الزراعية، وأصيبت المراعي بالبوار فانعدم العشب والكلأ، وابتليت قطعان المواشي بالأمراض. ففضل أصحابها

---

(1) بروديل: البحر المتوسط والعالم المتوسطي، نقله إلى العربية عمر بن سالم، تونس 1990، ص: 32.

(2) البيدق: أخبار المهدي بن تومرت، م س، ص: 5253 / البيان المغرب م س، ج 4، ص: 99.

(3) ابن الأثير: الكامل في التاريخ م س، ج9، ص: 155 / البيان المغرب، ق م، م س، ص: 26 – 38 / تاريخ الغرب الإسلامي، م س، ص: 370

التخلص منها بأقل خسـارة ممكنة وبيعها بأبخس الأثمان بدليل ما سـجله ابن عذاري[1] سـنة580هـ، مؤكدا (أن ثورا بيع بدرهم واحد، وبقرة (...) بثلاثة دارهم).

فكان للكوارث الطبيعية وقعها الخاص في حصول نقص حاد في الأقوات وحـدوث شرخ شاسـع في الأسـعار، ولهذا (فـإن معظم الأسـباب الجلية لتقلبات الأسعار الإقليمية هو نقص المؤن بسبب المجاعة والقحط)[2].

وفي الأندلس عصـفت بأشـبيلية ريـاح غلاء مفـرط عام543هـ كان من نتائجها ندرة الأطعمة الضرورية، وغلاء المتوفر منها في الأسـواق بسـبب أعمال الاحتكار والمضاربة والادخار.

فزاد الضـيق بالناس واضطروا إلى التسليم بكل غال ونفيس من الأموال الثابتة والمنقولة في سـبيل الحصـول علـى زاد لطرد الجـوع والإفلات من شـبح الموت. فاستطال تجار المؤن من خلال ما فرضوه من أسعار جائرة في الأسـواق. في وقت تعطلت فيه وظيفة الحسبة، وارتفعت رقابة المحتسب علـى التجار والمضـاربين حتى (بيعـت خبزة بدرهم ونصـف، وبيع قدح القمح بسـتة وثلاثـين درهما، وباع النـاس أموالهم بالأيسر اليسـير(...) وبيع أصـل زيتون بالشرف بنصـف درهم، ودار تسـاوي مئة دينار بعشرة دراهم)[3].

---

(1) البيان المغرب، ق م، م س، ص: 160

(2) أوليفياريمـي كونسـتيل: التجارة والتجار في الأندلس، تعريب فيصـل عبـد الله، مكتبة العبيكان، الطبعـة العربية الأولى، 1423 / 2002، ص: 209.

(3) البيان المغرب، ق م، م س، ص: 38 – 39 / التشوف، م س، ص: 153.

ومن خلال التأمل في أسـعار المواد الواردة في النص، نستشف أن معايير الغنـى والثروة تهاوت قيمها تباعـا أمام قيمة القمح في فترة ضـغط كارثة الجـوع، فأصـبحت قيمة خبزة وقـدح من القمح أنفس وأغلى من حقل زيتون في أرض خصبة كما هو شأن شرف أشبيلية المشهور.

وعليه فقد رجحت في ظرف اسـتثنائي كمية قليلة من القمح بقيمة عقار سـكني. ومن ثم ندرك مدى ضلوع الكوارث الطبيعية في إحداث هزات قوية في مصادر الثروة والجاه. وغدت هذه الأخيرة لا قيمة لها كلما فقدت الأقوات واشتدت الأسعار وطال أمد المجاعة. وفي هذا الصدد زكت أمثال العامة حقيقة ندرة الحبوب وغلاء أنواعها الجيدة في ظل التحولات الطبيعية القاسية، وصارت عملة نادرة يعز العثور عليها في الأسواق[1].

وتجنبا للوقوع في مهاوي الإسـقاط والتأويل الذي تقيم فيه أسعار العصر الوسيط بأسعار عصر آخر. نسترشد بالرؤية الخلدونية للأسعار ومن خلالها نحاول قراءة وتركيب بعض مشاهد التاريخ الاقتصادي للمغرب والأندلس في الحقبة المدروسة.

وقبل ذلك نرى من الأجدر ترك المجال لابن خلدون ليحدد معالم نظريته في الأسـعار القائمة على مرتكز العمران الاجتماعي بقوله: (فإذا اسـتبحر المصر وكثر ساكنه رخصت أسعار الضروري من القوت وما في معناه(...). وإذا قل ساكن المصر وضعف عمرانه كان الأمر بالعكس من ذلك فترخص

(1) قالت العامة : إذا غلا القمح مالو حصال. الزجالي: أمثال العوام، م س، ق 2، زجل رقم 24 ص: 9.

أسعارها في الغالب)[1].

تهمنا العبارة الأخيرة من النص في أسبابها ونتائجها فقوله: (إذا قل الساكن) و(ضعف عمرانه) تخفي أمرا له علاقة وطيدة بغلاء الأسعار. إذ لا يعدو أن يكون نتيجة لأسباب ومؤثرات مضمرة يمكن حصرها في الكوارث الطبيعية والاضطرابات البشرية.

والراجح أن ابن خلدون كان يعني المؤثرات الطبيعية كعنصر فجائي يفضي للنتيجة المذكورة بدليل ما كشف عنه في تتمة النص المذكور، بقوله: ((...) إلا ما يصيبها من بعض السنين من الآفات السماوية)[2]. هذا الاستثناء في نظرية ابن خلدون انطبق على وضعية الأسعار بالمغرب والأندلس إبان الفترات العصيبة من الحقبة المدروسة، وأضحى حالة عادية بفعل التكرار الدوري للكوارث الطبيعية. فالقحوط والمجاعات والأوبئة أتت على العنصر البشري النشيط، وحطمت بنيته الإنتاجية، وطبعت أمنه الغذائي بالندرة والغلاء المفرط.

ومما يزكي هذا التخريج ما نتج عن المجاعة العظيمة التي نزلت ببلنسية عام 567هـ، إذ يقدم لنا ابن صاحب الصلاه شهادة حية عما عاناه سكانها من غلاء باعتباره واحدا ممن شمله شرره فقال: (وزاد بالناس الجوع والعدم، والضعف والألم (...) وقد وصل الدقيق أربعة دراهم للرطل الواحد منه، ومد الشعير المراكشي أربعة دراهم، وكذلك القمح غير موجود، والحبة

(1) المقدمة، م س، ص: 387

(2) المقدمة، م س، ص: 387

الواحدة من ذلك) التين (بدرهم)[1].

كما انتقل الغلاء في السـنة الموالية إلى مدينتي مرسية[2] ووبذة التي اشتد فيهما (الغلاء على المسـلمين وعدمت الأقوات عندهم)[3]. وفي سياق وحدة الظاهرة (غلت الأسعار بمراكش والأندلس)[4] سنة 573هـ. أما في مستهل القرن 7هـ / 13م فقد كابد عسكر الناصر الموحدي محنا صعبة أساسها الغلاء وقلة وجود الشعير[5].

يبدو أن الغلاء الذي عجل بالمجاعة التي لازمت عمليات الإعداد للجهاد بالأندلس منذ 607هـ قد طبع نتائج معركة العقاب بالفشل الذريع، فكانت هزيمـة قبل أوانها بسـنتين. في وقت كان بإمكان الخليفـة الناصر الموحدي تدارك الأمر بإصـلاح الوضـع الداخلـي المنهار، وترتيـب الأمن الغذائي بتحرير الأسـعار عـن طريق إخراج الحبوب المدخرة وتزويد الأسـواق بها لتكسير حاجز الغلاء. غير أنه لم يلتفت سوى لمحاسبة عماله عن مسؤولياتهم في تدهور الوضـع، في حين (تمادت حركته إلى قصر كتامة والأسعار قائمة النفاق، والبلاد قد تضـيقت في كل ما يـؤول إلى الارتفاق)[6]. فكان لهذه

---

(1) (فاشتراها من اضطر إليها وكنت واحدا ممن اشتراها تقوت بها ثم وجدت فقدها) المن بالإمامة، م س، ص: 511 – 512 / والرطل حسب المحقق يساوي 504 غراما. نفسه ص: 509 – 511

(2) نفسه، المن بالإمامة، م س، ص: 514 / البيان المغرب، ق م، م س، ص:124.

(3) تاريخ الغرب الإسلامي في العصر الوسيط م س، ص: 432

(4) البيان المغرب، ق م، م س، ص: 152

(5) (فعمل أبو الحجاج ابن موراطير (موراطير قرية قريبة من بلنسية) موشحا في الناصر فقال:.

ما العيد في رحلة وطاق من الحرير .. إنما العيد في التلاقي مع الشعير

فأطلق له الناصر عشرة أمداد شعير كانت قيمتها في ذلك الوقت خمسـين دينارا) ابن أبي أصـيبعة: عيون الأنباء، م س، ج 3، ص: 127

(6) (وسـبب سـطوته بعماله في هذه السـنة (607هـ) أن لقي الناس في هذه الحركة من تنوع المسغبة وانتشار المجاعة، وتعذر الأوطار وعدم الأقوات ما لم يعهده الناس ولا علموه في أسفارهم القاصيات) البيان المغرب، ق م، م س، ص: 259.

المقدمات ما يناسب من النتائج الكارثية.

هذا النص يكشف خبايا الوضع الإنساني المتدهور بسبب الأزمة الغذائية التي بلغت ذروتها بالارتفاع المفاجئ للأسعار، والاختفاء السريع للمؤن، فاستفحلت المجاعة وانعدمت الأطعمة. ومما زاد في توهجها نضوب مخازن الرعية بسبب ثقل المعونة المفروضة عليهم لتجهيز مثل هذه الحملات العسكرية الضخمة.

ومن ثم نتصور حجم المحن التي كابدها إنسان العدوتين في صراعه المرير ضد جبهات الغلاء والجوع والهزيمة. زاد من تفاقمها النزيف البشري الذي تسبب فيه وباء 610هـ[1].

ولم تسلم الأندلس من المضاعفات السلبية للكوارث الطبيعية المذكورة، فقد عانت غرناطة من موجة غلاء شديد عام 608هـ[2]. في حين ساهم التعاقب الدوري للآفات والكوارث الطبيعية في حصول تلازم ذي ثلاث مستويات بين القحط والغلاء والمجاعة في المغرب والأندلس غير ما مرة في سياق مفهوم وحدة الكارثة.

وفي هذا الصدد أورد ابن عذاري أن من جملة تجليات هذا التلازم أن ارتفعت حدة الغلاء في العدوتين أزيد من ثلاث سنوات من 614هـ إلى 617 هـ إلى أن اشتد الحال (في تناهي غلاء الأسعار بالبلاد الغربية والأندلسية)[3].

وتكرر الأمر نفسه حيث بلغ الغلاء مداه في الفترة الممتدة بين 617هـ

---

(1) الناصري: الاستقصا، م س، ج3، ص: 4

(2) ابن عبد الملك: الذيل والتكملة، م س، س 8 ق، ص:411.

(3) البيان المغرب، ق م، م س، ص: 266 – 267

و625هـ كان أشـده غلاء سـنة 624هـ (بالمغرب والأندلس فبيع قفيز القمح بخمسة عشر دينارا، وفيها كان الجراد المنتشر بالمغرب)[1].

طبيعي أن يفضي هذا التلازم الكارثي المتنامي إلى خراب العمران، وتبدل العادات الغذائية. واختفاء السلوكات الاجتماعية السليمة. وظهور الأنانية وبعض السلوكات العدوانية فضلا عن تدهور الوضع الصحي كلما أعقبت الأوبئة كوارث القحط والجوع. نظير ذلك ما حصـل في المغرب بعد وفاة الخليفة المأمون الموحدي سـنة 630هـ (وفيها خلت بلاد المغرب وكثر فيها الجوع والوباء ووصل فيها قفيز القمح ثلاثين دينارا)[2].

وبالتالي حرم الغلاء الفاحش فئات عريضـة من سـواد العدوتين من اقتناء الضـروري من المؤن، فكان رد فعل الجياع القيام بأعمال النهب والسـلب وقطع السابلة، فتفاقم الوضع الأمني، وتخوف التجار من مضاعفات ذلك على أموالهم فأغلقوا دكاكينهم وأصـبحت الأسواق شبه فارغة مما زاد من حدة الغلاء، مصـداق ذلك ما عرفته أسـواق مراكش من غلاء مفرط سـنة 632هـ على إثر المجاعة التي (استولت على جمهور الناس ورأوا محنا يستعاذ بالله منها، وانتهى المد الواحد من القمح الفحصـي إلى سـبعة دراهم كبارا (...). وأما أسـواق المدينة في هذه المجاعة فلم يكن بها ما ينطلق عليه اسم شيء بوجه من الوجوه والحوانيت مغلقة)[3]. صورة مأساوية نستشف من

---

(1) روض القرطاس، م س، ص: 359

(2) روض القرطاس، م س، ص: 361.

(3) البيان المغرب، ق م، م س، ص: 325.

قسماتها عمق المحن التي عاركها جمهور العوام.

ولا نحتاج إلى التأكيد بأن الغلاء ظل يطارد إنسان العدوتين إبان الفترات الحرجة من عمر العصبيات الآيلة للأفول. ففي سنة 633هـ كانت شدة بالمغرب فذكر ابن عذاري[1] أن (الجلود كانت تقشعر من ارتفاع السعر). واستمرت هذه الشدة متصلة إلى حدود السنة الموالية وفيها (كان الغلاء المفرط الذي انتهى فيه الربع الواحد من الدقيق إلى سبعة وثلاثين درهما)[2]. ولم تكن الأندلس أحسن حالا من بلاد المغرب ففي سنة 635هـ (اشتد الغلاء والوباء بالعدوة (الأندلس) فأكل الناس بعضهم بعضا)[3].

أما المناطق المعروفة بقلة إنتاجها من القمح بحكم طبيعة مناخها البارد، واعتمادها في أقواتها على استيراده من مناطق إنتاجه. فإذا حل بها الغلاء يكون عادة مقرونا بالمجاعة، وهذا يصدق على المناطق الجبلية كما هو شأن المناطق الشمالية المغربية عصرئذ.

ففي سنة 637هـ (كان الغلاء المفرط والمجاعة العظيمة بمدينة سبتة حتى عدم فيها الطعام بالكلية في هذا العام)[4]. مما يدل على بلوغ الأسعار أعلى مستوياتها ليس في سبتة وحدها، وإنما امتد أثرها إلى معظم مجال المغرب الشيء الذي يزكي نظرية ابن هيدور الآنفة الذكر، حين ربط الغلاء في علاقة

---

(1) نفسه، ص: 336.

(2) البيان المغرب، ق م، م س، ص: 339.

(3) روض القرطاس، م س، ص: 362.

(4) اختصار الأخبار، م س، ص: 83 / المقصد الشريف والمنزع اللطيف في التعريف بصلحاء الريف، تحقيق: أحمد سعيد أعراب، المطبعة الملكية، الرباط، 1402هـ / 1982م، ص: 69 / البيان المغرب، ق م، م س، ص: 351.

جدليـة بقلة الأمطـار، وكثرة الفتن. وآية ذلك ما شـهد به الواقع التاريخي للمغرب في السـنة المذكورة وفيها (كانت أكثر بلاد الغرب غالية الأسـعار بسبب كثرة الفتن وقلة الأمطار في تلك الأقطار)[1].

وتكرر مثل هذا في الأندلس بصـور ووضعيات مختلفة، ففي سنة 645هـ واجه سـكان أشـبيلية أزمة تداخل فيها العنصر الطبيعـي بالبشري فكانت الحصـيلة غلاء الأسـعار وكـثرة الفتن حتـى (عدمت الأطعمـة من القمح والشـعير)[2]. وبلغت حدة الأسـعار منتهاها في مجـال الأندلس حتى أقدم الناس على بيع أملاكهم وأمتعتهم النفيسـة لمواجهة شـدة الغلاء، واقتناء ما يسـد خلة الجوع مثلما حدث ذلك سنة 663هـ وفيها (كان بالأندلس غلاء مفـرط أكثره بمالقـة، فكان فيها المأكـول غال ونيله عويصـ، وبيعت فيها الحاجة المثمنـة بالثمن الرخيص)[3]. أما مؤجرو الدور والمنازل فقد طولبوا بالزيادة في سوم الكراء في وقت عجز فيه العوام عن تأدية مستحقات الكراء الأصلي[4].

ولعـل هذا ما فطن إليه ابن خلدون وقرره مما يعكس وعي الرجل بطبائع العمران وأحوالـه، فقال: (واختص قطر الأندلس بالغـلاء)[5]. ويقدم ابن

---

(1) نفسه، ص: 83

(2) المراكشي: المعجب، م س، ص: 202 / البيان المغرب، ق م، م س، ص: 380.

(3) البيان المغرب، ق م، م س، ص:435

(4) يقدم ابن قزمان حالته نموذجا حيا لمعاناة هذه الفئة فقال:

يا علي دقيق من الله وكرا ما نعطي في الدار

إش تسال أي هم نبكي والنبي بلبل قدار

ديوان ابن قزمان، م س، ص: 208

(5) المقدمة، م س، ص: 388

قزمان نموذجا للغلاء الذي شـهدته الأندلس إلى درجة تغيرت معه مقاييس الكيـل والوزن[1]. وفي المغرب طبق المرينيون بعد موجة الغلاء التي أعقبت مجاعـة ووباء 693هـ إجراء تقنيا لتوحيـد مكاييل الحبوب من خلال (تبديل الصيعان)[2].

واسـتمر تردد موجات الغلاء في الحقبة المدروسة وكأنه صار حالة عادية كتب على إنسـان المغرب والأندلس التعامل مع تجلياتها كقدر محتوم. ففي العقدين الأخيرين من القرن 7هـ/ 13م حصدت أسراب الجراد ما على وجه الأرض من محاصيل[3]. مما مهد لاندلاع غلاء فاحش طال مواد الاستهلاك الأساسية في بلاد المغرب سنة 679هـ حيث (وصل القمح فيها عشرة دراهم للصـاع)[4]. في حـين بلغ سـعر (القمح سـنة 693هـ عشـرة دراهم للمد، والدقيق ست أواقي بدرهم)[5].

والثابت أن الأسـعار لم تكن على وتيرة تسـعيرية موحدة داخل أسـواق العدوتـين، بل تفاوتـت داخل القطر الواحد، ذلك ما كشـفت عنه نوازل العصر، حيث اسـتفتي ابن رشد[6] في (رجل استأجر أجيرا بطعام في مجريط

---

(1) عن شدة الغلاء وتغير طرق الكيل قال ابن قزمان:

يالل ذا الدقيق هو غلي والطعام أغلى من السم

والشعير عند أكثر الناس بالعقد والظفر يقسم

ديوان ابن قزمان، م س، ص: 209

(2) روض القرطاس، م س، ص: 507.

(3) الاستقصا، م س، ج 3، ص:89.

(4) روض القرطاس، م س، ص: 535.

(5) نفسه ص:540 / الاستقصا، م س، ج 3، ص: 90.

(6) فتاوى ابن رشد، م س، س 2، ص: 936.

ثم اتفق خروجهم إلى قرطبة، فطلب طعامه منه فقال المستأجر لا أعطيك طعاما لأن ثمنه هنا مضاعف، ولا أعطيك إلا مثل ما كان يساوي هناك).

إن المسافة الفاصلة بين المدينتين لا تدعو تكاليفها إلى مضاعفة السعر مما يوحي بوجود حالة غير طبيعية في قرطبة تضاعفت على أساسها الأسعار. ومما لا شك فيه أن هناك حالة استثنائية، تداخلت فيها العوامل الطبيعية بالفتن البشرية. وحسبنا أن استئجار عامل مقابل قوته اليومي يقوم حجة على أن الأزمة مستفحلة، وما سلوك رفعها للقضاء للبث فيها إلا دليلا على حساسية الظرفية التي استعرت فيها نار الغلاء في الأندلس.

على الرغم من قلة الكوارث الطبيعية في القرن 8هـ/ 14م بالعدوتين[1] باستثناء الأوبئة الفتاكة، فإن الغلاء ظل شبحا مخيفا جراء مضاعفاته الوخيمة. فالمصادر تذكر أن فترة حكم السلطان المريني أبي الربيع سليمان (708هـ/710هـ) التي لم تتعد (سنتين وخمسة أشهر كانت كلها غالية لم يزل السعر بها مرتفعا)[2].

ولم تدم فترة الرخاء بعدها أكثر من عقد من الزمن فعادت الكوارث الطبيعية من عواصف وسيول ومجاعات وغلاء بشكل تدريجي منذ 723هـ وفيها (كانت أمطار عظيمة ببلاد المغرب وثلوج كثيرة فعدم فيها البياض (الفحم) والحطب، فبيع البياض بمدينة فاس بدرهمين للرطل)[3]. وبلغت

---

(1) انظر جداول الكوارث الطبيعية الخاصة بالقرن 8هـ / 14م، في كتابنا الكوارث الطبيعية وأثرها في سلوك وذهنيات الإنسان، م س، ص: 159 وما بعدها.

(2) روض القرطاس، م س، ص: 521 / الاستقصا، م س، ج 3، ص: 99

(3) نفسه، القرطاس، م س، ص: 543.

مداها سنتي 724هـ و725هـ حيث (كانت المجاعة بالمغرب وارتفع السعر في جميع البلاد، وغلت الأسعار في جميع الأمصار، فوصلت صحفة القمح تسعين دينارا، ومد القمح خمسة عشر درهما، والدقيق أربع أواقي بدرهم، واللحم خمس أواقي بدرهم، والزيت أوقيتان بدرهم، والعسل كذلك والسمن أوقية ونصف بدرهم، وعدمت الخضر بأسرها)[1].

فإذا تأملنا لائحة المواد التي طالها الغلاء أمكن تصنيفها بحسب طبيعتها وأهميتها الغذائية إلى قسمين: مواد قابلة للتلف السريع كاللحم والخضر. وبما أن المواشي عادة ما يسرع إليها الهلاك في السنوات العجاف بسبب قلة الكلأ والمرعى، فإن أصحابها يباكرون بها الأسواق فيكثر العرض مقارنة بضعف الطلب لكساد التجارة، وتواضع قدرات الناس الشرائية، فتباع المواشي الهزيلة بأرخص الأثمان، وحينئذ يكون سعر اللحم في المتناول مقارنة بغيره من المواد ولاسيما منها الضروري الموجه للاستهلاك اليومي كالخضر المنعدمة بالمرة كما هو ثابت في النص، ولذلك ظلت خارج دائرة التسعير لسيادة الجفاف. مما يبرز الأهمية القصوى للتساقطات. ومن ثم فلا غرو أن يمثل الماء أهمية خاصة في خلق التوازن المعيشي والاقتصادي للعدوتين[2].

أما المواد القابلة للادخار فهي حسب النص: القمح والزيت والعسل

(1) نفسه، ص: 530 – 544 / الاستقصا، م س، ج 3، ص:179. (والصحفة تساوي ستين مدا في الاصطلاح المغربي القديم). الذخيرة السنية، م س، ص: 89.

(2) (اعتبر الباحث محمد مزين الماء إلى جانب الدين والعصبية أحد المفاتيح التي تفسر بعض معطيات تاريخ المغرب في أواخر العصور الوسطى) التاريخ المغربي ومشكل المصادر ن نموذج النوازل الفقهية، مجلة كلية الآداب فاس، ع خاص، 1985، ص: 118.

والسمن. ورغم توفرها النسبي في الظروف المذكورة فأسعارها كانت باهظة، وعجز العوام عن اقتنائها بسبب تواضع مداخيلهم، وقلة فرص العمل التي تأثرت بالتقلبات الطبيعية (فشملهم الجوع والهلاك)[1].

ونتج عن الغلاء فقدان المواد الغذائية الأساسية وأصبحت حياة العوام مهددة بالمجاعة[2]. ساعد على ذلك تفشي ظاهرتي الادخار والاحتكار، فالأولى مرتبطة بسلوك سواد العدوتين سعيا لتأمين الغذاء لوقت الحاجة والضرورة. أما الثانية فطالما اعتمدها التجار والمضاربين تحينا لأوقات الشدة والمجاعة والغلاء لتحقيق الربح السريع بعد مضاعفة السعر. ولا أدل على شيوع مثل هذا السلوك ما تردد على ألسنة العامة من أمثلة تصب في هذا الاتجاه[3].

لم تغب هذه النزعات المذكورة عن تفكير ابن خلدون الذي توصل ببعد نظره ودقة تحليله للعناصر المؤثرة سلبا وإيجابا في طبيعة نظرية العمران البشري إلى تفكيك شبكة المؤثرات الطبيعية والبشرية الكامنة وراء الغلاء والادخار والمجاعة، فقال: (وليس صلاح الزرع وثمرته بمستمر الوجود ولا على وتيرة واحدة، فطبيعة العالم في كثرة الأمطار وقلتها مختلفة، والمطر يقوى ويضعف، ويقل ويكثر، والزرع والثمار على نسبته. إلا أن الناس

(1) المقدمة، م س، ص: 320.

(2) وصف ابن قزمان معاركته للجوع بسبب انعدام الخبز فقال:

قد رجعت الآن باطل.. منذ غاب الخبز عني

وأي عقل يبقى لعاقل.. والنشير هو بعيد مني؟

ديوان ابن قزمان م س، ص: 314

(3) عبر العوام عن ذلك بقولهم (الغلا جلاب). الزجالي: أمثال العوام، م س، ق2، رقم:286، ص:68

واثقـون في أقواتهـم بالاحتكار (الادخار) فإذا فقـد الاحتكار عظم توقع الناس للمجاعات فغلا الزرع وعجز عنه أولو الخصاصة فهلكوا)[1].

وإذا كان الغلاء سـببا موضـوعيا لاسـتفحال المجاعات كمـا تقدم، فإن اسـتمراره مدة طويلة غالبا ما يؤدي إلى تفشـي الأوبئة، مصـداق ذلك ما قرره ابن هيدور[2] وأثبته الواقع بقوله: (إذا كان الغلا وطال واشتدت أسبابه لزم عنه الوباء وهذا علم صحيح).

إن هذه العلاقة التلازمية التي قطع بصـحتها ابن هيدور نجد صـداها في الواقع التاريخي للعدوتين، فالطاعون الأسود الجارف الذي ضرب المجال المذكور، سـجل فيه التلازم الواضح بين المجاعة والغلاء والوباء. فقد أورد ابـن عباد في رسـائله مقارنة بين سـعر الباكور قبل الطاعـون وبعده، ففي الوقت الذي كان المسـتهلك يشـتري أربعين من الباكـور بدرهم قبل وباء 749هـ أصبح الدرهم لايفي سوى بعشرين من الباكور أثناء الطاعون وبعده، أي انخفض بنسبة تعادل 50 % وهي نصف الباكور تحديدا[3].

وعلى هذا الأسـاس فالأوبئة تستفحل مع المجاعات، وتنتعش في أوقات غلاء الأسـعار، وتدهور الوضع الصحي الناتج عن سـوء التغذية، في وقت تكون الدول عادة ما تحتضر وتلفظ أنفاس العجز والوهن. وهذا ما ينسجم ونظرة ابن خلدون للطاعون الأسـود الذي (جـاء للدول على حين هرمها

---

(1) المقدمة، م س، ص: 320

(2) ماهية المرض الوبائي، م س، ورقة 2.

(3) الرسائل الكبرى، م س، ص: 196.

وبلوغ الغاية من مداها)[1].

من حصــاد ما سبق اتضح أن الغلاء تارة يكون سببا في اندلاع الكوارث الطبيعيــة والأوبئــة، وتارة أخرى يكــون نتيجة لاســتفحالها في العدوتين خلال الحقبة المدروســة. كما أن اهتمام المؤرخين بتسجيل نتائج الغلاء أثناء الكوارث وبعدها يزكي ما ذهب إليه ابن خلدون وابن هيدور بشأن العلاقة التلازمية بينهما، في الوقت الذي تغيب فيه أخبار الأسعار في الأيام العادية.

وبالتالي نتســاءل عــن مدى أهمية التســعير زمن الكــوارث الطبيعية في المغــرب والأندلس؟ وهل نجد للنصــوص الفقهية المتعلقة بالتســعير أثر في الواقع التاريخي للعدوتين إبان الحقبة مدار الدراسة ؟

3-2 الكوارث الطبيعة وإشكالية التسعير

اتضح من خلال ما سبق أن الكوارث الطبيعية شكلت الدعامة الأساسية لتوهج الغلاء بالمغرب والأندلس خلال العصر الوسيط. ساندتها مجموعة من العوامــل البشرية الناتجة عنها كالغش والغــبن، وثقل الضرائب، والاحتكار والمضــاربة. وفي غياب معرفة تامة بلوائح الأســعار في الأيام العادية يتعذر ضبط نســبة الزيادة المجحفة على أساس أن المصادر لم تهتم سوى بالأسعار في حالتي الرخاء المفرط والغلاء الفاحش كما تقدم.

وبالتالي فإن جلاء النقاب عن قضــية الأســعار تبقى مســألة معقدة للغاية

(1) المقدمة، م س، ص: 33

لأن (دراسة الأسعار – في ظل الصعوبات المذكورة – هي كمن يحاول حل معادلة بأربعة مجاهيل هي: الطبيعة الدقيقة، والنمط ونوعية البضائع المتاجر بها، ونوعية الأوزان والمقاييس أو دلائل أخرى على الكمية التي تشير إلى قيمة العملة المدفوعة، وأخيرا الزمن والمكان والظروف الخاصة للصفقة المعينة)[1] .

ونظرا لعدم اهتمام مصادر التراث الإخباري بهذه العناصر المذكورة، سنحاول كشف الحجاب عن بعض معالم التسعير زمن الكوارث اعتمادا على مؤلفات الحسبة، والفقه، والنوازل على اعتبار صلتها المباشرة بمشاكل الأسواق والأسعار، إضافة إلى كتب الأمثال والزجل الزاخرة بمحن عوام العدوتين.

وعلى هذا الأساس فإن عملية ضبط المعاملات والأسعار كانت توكل لـ(متولي السوق)[2] و(صاحب الحسبة)[3] ومساعدة الأمين الذي كان يشرف بمعية المحتسب على (التعامل في الأسواق وسلامة السلع وتوفرها وصحة المكاييل والموازين حماية للمستهلك)[4].

فهل كان قرار المحتسب ساريا في الأسواق المغربية والأندلسية حتى في الظروف الطبيعية الصعبة؟ وهل كان يتدخل في الفترات الاستثنائية لفرض قوة القانون ووضع حد لجشع التجار ومراجعة الأسعار حماية للمستهلك

---

(1) التجارة والتجار في الأندلس، م س، ص: 110

(2) روض القرطاس، م س، ص:109

(3) نفح الطيب، م س، ج 1، ص: 218 / الذيل والتكملة، م س، س 8 ق 2، ص: 389 – 404

(4) النشاط الاقتصادي، م س، ص:294

في مجال العدوتين؟

تفصح النصوص عن وجود نظام للتسعير ومراقبة الأثمان والأوزان داخل أسواق العدوتين (فالخبز عندهم معلوم الأوزان للربع من الدرهم رغيف على وزن معلوم، وكذلك للثمن(...) وكذلك اللحم تكون عليه ورقة بسعره، ولا يجسر الجزار أن يبيع بأكثر أو دون ما حد له المحتسب في الورقة)[1]. وذلك شريطة أن (لا يباع لحم مختلط في وضم واحد (و) لايباع سمين ومهزول في وضم واحد أيضا)[2].

يبدو أن محاولات التسعير في حالات الرخاء قوبلت بمعارضة شديدة من قبل علماء العدوتين، إذ الأصل تحرير الأسعار وفق قانون العرض والطلب، دون تدخل الدولة في ذلك. ووفق هذه المعادلة يكون (التسعير ظلم لا يعمل به من أراد العدل)[3].

في حين ذهب ابن عبد الرؤوف إلى أنه (لا يحل التسعير إلا عن تراض)[4]. وهذا الشرط يقتضي موافقة الأطراف المدعوة لعقد شروط التوافق والتراضي وهما الإمام العدل والتجار (فيجمع وجوه أهل سوق ذلك الشيء (الأطعمة) ويحضر غيرهم استظهارا على صدقهم)[5].

يعكس هذا التوافق الحضور القوي لسلطة المخزن (في تنظيم كلف

---

(1) نفح الطيب، م س، ج 1، ص:218 – 219

(2) ثلاث رسائل أندلسية، م س، ص:44

(3) المعيار المعرب، م س، ج 6 ص:425

(4) ثلاث رسائل أندلسية، م س، ص: 89

(5) ثلاث رسائل أندلسية، م س، ص: 89

البضائع الأساسية)[1]. وذلك بعد أن (يسألهم كيف يشترون وكيف يبيعون فإن رأى شـططا في البيع، نازلهم على ما فيه لهم وللعامة صـلاح وسداد، حتى يرتضوا به ويتعاهدوا على ذلك منهم بعد ذلك في كل حين)[2].

ولهذا كان المنصـور الموحدي حازما في فرض الرقابة على المحتسـبين، وأعيان التجار حيث كان يجتمع بهم مرتين في الشهر (يسألهم عن أسواقهم وأسعارهم)[3].

إلا أن التوافـق المبرم بـين الطرفين سرعان ما كانت تختـل عراه في حال اندلاع القحـوط والمجاعات والأوبئة، فتقل المواد الاسـتهلاكية، وترتفع الأسعار، وتغدو حياة الإنسان مهددة بخطر المجاعة والهلاك.

وهكـذا اعتبر العلماء تحديد الأسـعار وتنظيمها ضرورة ملحة، وسـاقوا لذلـك مجموعة من الأدلة الشرعية الداعمة لموقـف الضرورة ومحاربة الغلاء في وقت الضـيق والشدة خصوصا وأن (أكثر التجار يحبون نفاق سلعهم، وذلك مكروه في حق من يتجر في الأقوات لأنهم يريدون غلو الأشياء على إخوانهم المسلمين، وتكون في حق بائع الدقيق أشد كراهة، بل يؤول ذلك إلى التحريم)[4].

إن منطـق الضرورة أملى على أهل الفتوى والاجتهاد التخفيض من كمية

(1) التجارة والتجار، م س، ص:211
(2) ثلاث رسائل أندلسية، م س، ص:89
(3) المعجب، م س، ص:168
(4) ابن الحاج: المدخل، م س، ج 4، ص:172

الحبـوب التـي تجزئ المكفر عن خطايـاه[1]. في حين نهى محمد بن صـعد الأنصـاري[2] الناس عن تمني الغلاء في كل الأحوال. في الوقت الذي عجز فيه بعض المتصوفة عن إيجاد حلول لمعضلة الغلاء مكتفين بالصمت بدعوى أنه لا يستجاب لهم برفعه[3].

في حين لم يلتفت أبو يعزى للمجاعة التي كانت تفتك بالناس في عهده، وفضل إرشاد الحيوانات إلى حيث وجود طعامها (وكان الوقت وقت غلاء فكان يقـول للوحوش: اذهب إلى مكان كذا وكـذا فهناك قوتك، ويقول للطير مثل ذلك فتنقاد لأمره)[4].

قد يفهم من سـلوك أبي عبد الله الأندلسـي الذي امتنـع عن الدعاء برفع الغـلاء إشـارة إلى أنه عقاب إلهي للإنسـان عما اقترفه من معاصـي وآثام. وفي هذا السـياق يفهم من تعليق صاحب المدخل[5] أن الغلاء عقاب للذين امتهنوا القوت.

نستشـف مـن توجيه أبي يعـزى للوحوش والطيـور إلى أمكنة القوت في وقـت الشـدة والغلاء خطـاب مرموز مفـاده الاسـتجابة للحيوانات

---

(1) وفي هذا الصـدد سـئل الصائغ: (هل يجزئ أقل من مد في زمن الشـدائد لعموم الآية في الوسط، لقوله تعالى: (من أوسط ما تطعمون أهليكم) فأجاب: تتنزل كفارة الأيمان عند ضيق السعر إذ الاجتهاد والتحديد كلفة ومشقة، والاجتهاد أولى). المعيار المعرب، م س، ج2، ص: 702

(2) معتمدا في نهيه على ما أثر عن رسول الله (ص) أنه قال: (من تمنى الغلاء في الطعام على أمتي ليلة أحبط عمله أربعين سنة). النجم الثاقب فيما لأولياء الله من مفاخر المناقب، م س، ص: 60.

(3) قال أبو عبد الله القرشـي الهاشـمي الأندلسـي (توفي 599هـ): (هممت أن أدعو برفع الغلاء فقيل لي: لا تدع فما نسـمع لأحد منكم في هذا الأمر دعاء). نفح الطيب، م س، ج2، ص: 54 – 55.

(4) التليدي: المطرب بمشاهير أولياء المغرب، دار الأمان، الرباط، ط 3، 2000، ص: 60.

(5) قـال ابـن الحاج: (إن القوت إذا امتهن يسـتغيث لربه عز وجل أن يكرمه، وإذا أكرمه الله تعالى رفع سـعره) المدخل م س، ج4، ص: 175.

المطيعة للصلحاء، عكس العصاة والمذنبين من بني البشر الذين لايلتفتون لنصائحهم، الشيء الذي يعكس ملامح الخطاب الإصلاحي الذي بشر به دعاة التصوف.

أما ابن العريف فلم يكن يتقيد حسب منهجه بهذه الاعتبارات التي يكون فيها التأويل سيد الموقف، بحيث كان من دعائه المأثور عنه في مثل هذه الظروف العصيبة قوله: (اللهم رخص أسعارنا، وربح تجارنا)[6].

وبرزت خلافات بين العلماء على مستوى تصنيف الأطعمة التي يجب في حقها التسعير من تلك التي لا يلزم فيها. فإذا كان فقهاء قرطبة قد أجازوا التسعير في (الزيت والعسل واللحم)[7]، فإن ابن عبد الرؤوف انفرد بجمع عدد من الآراء الفقهية التي تدعو إلى تسعير المواد المعدة للاستهلاك المعيشي مستحضرا مقاصد الشريعة التي تحث على التيسير، وعليه (لابأس بتسعير السوق إذا كان الإمام عدلا، وكان ذلك نظرا وصلاحا للمسلمين)[8]. وفي مقدمتها (الحبوب كلها التي هي قوت العباد وعلوفة للدواب)[9].

ولهذا وجه ابن خلدون[10] دعوة ضمنية لأولي الأمر في عهده بالتدخل لتحرير أسعار الحبوب، والضغط على التجار والمضاربين لاحترام أسعارها المحددة بقوله: (إنما يحمد الرخص في الزرع من بين المبيعات لعموم الحاجة

(6) مفتاح السعادة وتحقيق طريق الارادة، جمعه أبو بكر عتيق بن مومن، دراسة وتحيق عصمت عبد اللطيف دندش، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ط 1، 1993، ص: 75.

(7) ثلاث رسائل أندلسية، م س، ص: 89.

(8) ثلاث رسائل أندلسية، م س، ص:88

(9) نفسها، ص:109.

(10) المقدمة م س، ص: 424 – 425.

إليه واضطرار الناس إلى الأقوات من بين الغني والفقير، والعالة من الخلق هم الأكثر في العمران فيعم الرفق في ذلك، ويرجح جانب القوت على جانب التجارة في هذا الصنف الخاص).

وبما أن حصـول الضرر من غلاء أسـعار المواد الأساسية، عادة ما يؤثر في معيشة العوام، من خلال تراجع دخلهم، وتقلص قدراتهم الشرائية، وتفاقم بؤسـهم في فترات الكوارث الحرجة، فإن الأزجال عكست بصدق معاناة المستضـعفين من غلاء الحبـوب ونفاذها إلى درجة أن آنية تحضـير الأطعمة والخبز في بيت ابن قزمان ظلت فارغة فاتخذ الفأر منها دار قرار[1].

فاسـتنكر العلماء هذا الوضـع معتبرين غلاء المواد الأساسـية زمن الشدة (منكرا يلزم تغييره إذ لا يصح أن يترك الناس (لمواجهة الغلاء والمجاعة) وفي البلد طعام عند من يريده للبيع وما يشبه هذا من مصلحة العامة)[2].

والحـق أن هـذه الاحتجاجـات من جانب علمـاء العدوتـين في الحقبة المدروسـة، وجدت آذانا صـاغية لها في مراحل قوة العصـبيات الحاكمة،

---

(1) ومما قاله في هذا الصدد:

يافقي القمح غالي والدقيق أغلى وأغلى

والبطن كما في علمك بلا خبز لس يخلي.

ديوان ابن قزمان إصابة الأغراض م س، ص: 212.

وأضاف عن قلة القمح وغلائه قائلا:

يا ثلاث أيام لي ذابـه.. م نطقطق فيها غربال

أول أمس وأمس واليوم.. وأنا منه مشغول البال

وأراد الفأر دويـرة.. وأخذ القصري إنزال

ديوان ابن قزمان م س، ص: 213

الطقطقة: كالتنفيض من حكاية صوته وهي طاق / القصري: إناء من الفخار للطعام. نفسه، هوامش ص: 213.

(2) العقباني أبو عبد الله: تحفة الناظر وغنية الذاكر في تغيير المناكر، مخ خ ع، الرباط رقم: ك 13، ص: 155 – 156.

فاتخذوا عدة إجراءات لحماية المستهلك من تجاوزات التجار والمضاربين لا سيما في الفترات العصيبة، من خلال تفعيل مؤسستي الحسبة والقضاء.

ومن بين الإجراءات التي دأب عليها المحتسب للتحقق من مدى التزام التجار بأسعار وأوزان المواد الاستهلاكية أنه (كان يدس (على التاجر) صبيا أو جارية يبتاع أحدهما منه، ثم يختبر الوزن، فإن وجد نقصا قاس على ذلك حاله مع الناس فلا تسأل عما يلقى)[1]. ذلك أن من لم ينضبط من الباعة لأسعار السوق المتفق بشأنها مع وجوه التجار والأمناء (وزاد في الثمن (يأمره المحتسب) أن يبيع كبيع أصحابه وإلا أخرجه من السوق وأدبه)[2].

أما إذا عاد التاجر للزيادة في أسعار المبيعات (وكثر ذلك منه ولم يتب بعد الضرب والتجريس (أي الفضح) في الأسواق نفي من البلد)[3]. كما أفتى العلماء بأن (يمنع الحناطون أن يشتروا (الحبوب) في الدور إذا كان السعر غاليا وأضر بالسوق)[4]، حفاظا على قدرات العوام الشرائية لمواجهة واقع الآفات والكوارث المفجعة.

ونظرا لأهمية الحبوب ومشتقات القمح في غذاء إنسان المغرب والأندلس فقد شدد المحتسب إجراءات المراقبة على بائعي الدقيق والخبز في الأسواق. ويكون في العادة مرفوقا في جولاته بخبراء الجودة والوزن تحسبا للتطفيف في الكيل إذ (العادة فيه أن يمشي بنفسه راكبا على الأسواق، وأعوانه معه،

---

(1) نفح الطيب، م س، ج1، ص: 218.
(2) ثلاث رسائل أندلسية، م س، ص: 89.
(3) نفح الطيب، م س، ج 1، ص: 219.
(4) المعيار المعرب، م س، ج 6، ص: 426

وميزانـه الـذي يزن به الخبز في يـد أحد الأعوان لأن الخبـز عندهم معلوم الأوزان)[1].

وأحيانا كانت الإجراءات المذكورة تتعطل زمن الكوارث الشـديدة التي تعصف بأقوات الناس في أواخر عمر الدول. علاوة على إسهام المخزن في تردي الأوضاع من خلال إثقال كاهل التجار بالضرائب المجحفة، لحاجته المتزايدة إلى الأموال بسبب تزايد نفقات الحروب والفتن.

وفي خضـم هـذه الظروف غالبا ما كان ينحاز المحتسـبون المتكسـبون وأعوانهم إلى صـف المضـاربين والتجار على حسـاب المستهلك، فتشتد الأسـعار وتنعدم الأقوات، مصـداق ذلك ما ورد على لسان الجرسيفي في سياق التحسر عن الوضع الذي آلت إليه الحسبة في ظل المنعطفات المذكورة فقال: (ولكن لما أعرض عنها (الحسـبة) السـلطان، وندب إليها من هان، وصـارت عرضـة للتكسـب وقبول الرشـا، لان أمرها، وهان على الناس نظرهـا. وليس إذا وقع الإخلال بقاعدة سـقط حكمها. ولابد من قائم لله بحجة إلى يوم القيامة)[2]. فغلت الأسعار، وغدا القمح في زمن ابن عباد[3] (من جملة الأدوية التي يصفها الطبيب للمرضى) كناية على غلائه الشديد وفقدانه في الأسواق.

ومن مضاعفات الكوارث الطبيعية ظهور سلوكات الاحتكار والمضاربة

---

(1) نفح الطيب، م س، ج1، ص: 218.
(2) ثلاث رسائل أندلسية، م س، ص: 119
(3) الرسائل الكبرى، م س، ص: 207.

مما أدى إلى الغلاء المفرط وتحكم زمرة من التجار والمضاربين، والمتنفذين من رجال السلطة في حركة الأسواق بمجال العدوتين.

فكيف إذن أسهمت الكوارث الطبيعية في جنوح التجار إلى تغذية سلوكات الاحتكار والمضاربة؟ وماهي آثار ذلك على المستهلك بالمغرب والأندلس في حقبة الدراسة؟

3-3 الكوارث الطبيعية ومسألة الاحتكار

شكلت الكوارث الطبيعية فضاءات موسمية لنشاط حركة التجار المحتكرين والمضاربين بمجال المغرب والأندلس إبان الحقبة المدروسة. مما جعل إنسان العدوتين في رهان غير عادي مع الغلاء المتوهج في الأسواق وندرة الأقوات. فكلما عصفت الكوارث بمجاله إلا وعكست المصادر حالة الأسواق من خلال ترداد عبارات من فصيلة (وغلت الأسعار وقلت الميرة في الأسواق)[1].

وتلك أفضل المناسبات التي تحينها التجار لاحتكار المواد الاستهلاكية الضرورية، التي تزايد عليها الطلب في زمن المسغبة، وفي طليعتها أصناف الحبوب، مستفيدين في علاقاتهم بالمستهلكين والمنتجين من خلال عمليات البيع بالأجل أو السلف (الذي كان أكثر الأنواع انتشارا، وربما كان نقدا بنقد أو نقدا بسلعة(...)، والظاهر أن بيع السلف ساعد التجار على

---

(1) البيان المغرب، م س، ج 2، ص:166

استغلال الزراع، والاحتكار لاسيما للطعام، فيسلفون الزرع مستفيدين من اختلاف السعر في أول الموسم وآخره)[1].

ولهذا أقبل المضاربون وقت الرخاء على (شراء البضائع والسلع وادخارها، يتحين بها حوالة الأسواق بالزيادة في أثمانها)[2]. متجاوزين بذلك المحاذير الشرعية التي نادى بها علماء العدوتين، منها (أن لا يزاحم (التاجر) الناس حين شرائه بل يأتي إلى الشراء في آخر النهار، فإن فضل شيء عن المسلمين في ذلك اليوم اشتراه وإلا فلا، وتكون نيته أن يبيعه في شهر غير معين، غلا السعر أو رخض)[3].

تقوم هذه المحاذير في حد ذاتها دليلا على تفشي ظاهرة احتكار الأطعمة بهدف تحين أوقات الشدة والغلاء. ولا نعدم من القرائن الدالة على شيوع هذه الظاهرة في عصر الدراسة بالمغرب والأندلس ذلك (أن الاحتكار كان ظاهرة منتشرة أيام المرابطين، وصنهاجة الشرق، حتى أن بعض المتصوفة كانوا يأخذون الطعام وقت رخصه، ويتاجرون به أيام غلائه)[4].

وبالمثل امتنع المحتكرون في عاصمة الموحدين عن إخراج الحنطة إلى الأسواق في وقت اشتدت فيه المجاعة سنة 632هـ، وقلت الأقوات وارتفعت الأسعار علما أنه (كان عندهم منها ما تتمشى به أحوال الناس مدة طويلة،

---

(1) النشاط الاقتصادي، م س، ص:295 – 296

(2) المقدمة، م س، ص: 424.

(3) ابن الحاج: المدخل، م س، ج4، ص: 172.

(4) النشاط الاقتصادي، م س، ص: 296.

لكن حب النفس منعهم من إخراجه والتمسك به)[1]، إلى أن اشتدت وطأة المجاعة بسبب الغلاء وانعدام الطعام (وتغيرت الصور الجميلة وتنكرت الدنيا باستيلاء المجاعة)[2]. حينئذ بلغت الغاية من الاحتكار وأخرج التجار ما بحوزتهم من حنطة وشعير، فبذل الناس من الأموال ما كان يطمح إليه المضاربون، فإن ظهر في السوق بعد أيام كثيرة شيء من خبز الشعير يحشر الناس عليه، وإنهم لقيام ينظرون)[3].

ولم يسلم العصر المريني بدوره من سلوكات الاحتكار التي تحين أصحابها أزمنة الكوارث والاضطرابات. وحسبنا ما قام به أبو الحسن المزدغي صاحب خطة التركات وخطيب جامع القرويين زمن السلطان أبي الحسن المريني، عندما طلب منه تسديد ثلاثين ألف دينار ذهبية، فقال: (كان عندي زرع كثير معولا على ادخاره إلى سنة يرتفع فيها السعر، فيوفي ثمنه بالمال وزيادة، فلما افتقدته وكان نحوا من كذا، وقدرته بكذا مما يبلغ هذا العدد، وجدت أولادي تصرفوا فيه، وليس في ذمتي الآن ما يفي بربعه)[4].

إن هذا السلوك الاحتكاري المبيت عرقل النشاط التجاري وعجل بكساده، وفتح آفاقا ملائمة للمضاربة في المواد المعيشية وفي طليعتها القمح، الذي (قل أن يظهروه للناس ليجدوا بذلك السبيل إلى الزيادة في

(1) البيان المغرب، ق م، م س، ص: 321.
(2) البيان المغرب، ق م، م س، ص: 325.
(3) نفسه.
(4) المسند الصحيح الحسن، م س، ص: 230 – 232.

السعر)[1]. وغالبا ما كان يتم الاحتكار من خلال تواطؤ السماسرة والدلالين مع المضاربين. لذلك أمر المحتسب أن ينهى الدلالون ألا يبيعوا من محتكر أكثر من عولته، ويتوقف ذلك منهم فهو سبب لغلاء السعر)[2]. كما اتخذ القضاة قرارا مفاده إن اشتكى الناس (بالدلال أنه يفعل ذلك أدب)[3].

وعلى النقيض من ذلك أباح الفقهاء الاحتكار الذي يهدف من خلاله المرء إلى ادخار قوت عياله، تحسبا لوقت الشدة لا تحينا لفرص ارتفاع الأسعار فـ(إذا كان السعر رخيصا ولم يضر بالسوق، خلي بين الناس وبين أن يشتروا حيث أحبوا ويدخروا)[4]. وإلى هذا المعنى أشار صاحب المقدمة[5] بقوله: (فإذا فقد الاحتكار عظم توقع الناس للمجاعات، فغلا الزرع وعجز عنه أولو الخصاصة فهلكوا).

إن الرخصة الشرعية الممنوحة للادخار مقيدة بزمن الرخاء لتأمين الغذاء، لا بنية ترقب فرص الغلاء، لتحقيق مكاسب مادية، ولذلك كان شرط عدم إلحاق الضرر بالناس حسب العلماء هو الفيصل بين سلوك المحتكر وسلوك المدخر[6]. وإذا انتفى الضرر وساد الرخاء فالإنسان مخير بين الادخار وغيره

(1) ابن الحاج: المدخل، م س، ج4، ص: 172.

(2) ثلاث رسائل أندلسية، م س، ص: 42.

(3) نفسها.

(4) المعيار المعرب، م س، ج6، ص: 426 / البيان والتحصيل م س، ج17، ص: 285.

(5) ابن خلدون، م س، ص: 320.

(6) وأما احتكارها (الأطعمة) في وقت لا يضر احتكارها فيه بالناس ففيه أربعة اقوال: أحدها إجازة احتكارها كلها: القمح والشعير وسائر الأطعمة. والثاني المنع من احتكارها كلها جملة من غير تفصيل للآثار الواردة في ذلك عن النبي (ص) فقد روي عنه أنه قال: (لا يحتكر إلا خاطئ). والثالث إجازة احتكارها كلها ما عدا القمح والشعير. والرابع المنع من احتكارها كلها ما عدا الأدم والفواكه والسمن والعسل والزيت والتين والزبيب وشبه ذلك). البيان والتحصيل م س، ج17، ص: 285.

(فأما من جلب طعاما فإن شاء باعه وإن شاء احتكر)[1].

أمـا الاحتـكار المذموم فهو الذي يلحـق الضرر بالأسـواق[2] من خلال استفادة المضاربين من الفترات الاستثنائية التي تتصاعد فيها موجات الغلاء، مما أضعف قدرات الناس الشرائية. ولهذا اتفق علماء العدوتين (على أن علة المنع من الاحتكار، تغلية الأسعار)[3]، من خلال تحين واقع الأزمات البشرية، والكوارث الطبيعية التي يشتد فيها الغلاء. وفي ظل تكرار سلوكات احتكار الأقوات بالمجال المذكور، وتضور الفئات المستضعفة جوعا، فقد أفتى ابن زكون[4] بعدم جوازها لأن (احتكار الطعام لا يكون أبدا إلا مضرا بالناس) .

ولم يختلف تقييم بعض المفكرين وأرباب القلم لأبعاد ومساوئ تأثير هذه الظاهرة على إنسـان العدوتين. وفي هذا الصـدد قال ابن خلدون[5]: (ومما اشـتهر عند ذوي البصر والتجربة في الأمصـار، أن احتـكار الزرع لتحين أوقات الغلاء مشؤوم، وأنه يعود على فائدته بالتلف والخسران). ويقدم ابن عبد الملك[6] نموذجا لذلك أواخر أيام الخليفة المستنصر الموحدي، من خلال تزايد ثروات المرابعين والقشاشـين في ظروف الشدة التي واكبت المجاعة

(1) مجهول: تأليف في الفقه والبيوع، مخ خ ع، الرباط، رقم:د 1627، ص:1 / (لا رخصة في احتكاره إلا الجالب أو زارع)، ثلاث رسائل أندلسية،، م س، ص: 109.

(2) المعيار المعرب، م س، ج6، ص: 425 / البيان والتحصيل، م س، ج17، ص: 285.

(3) البيان والتحصيل، م س، ج17، ص: 285.

(4) اعتماد الحكام، م س، ص: 414.

(5) المقدمة، م س، ص: 423.

(6) الذيل والتكملة، م س، س:8، ق1، ص: 178. (المرابعون: المتصرفون بأموالهم وأعمالهم في مستغلات الأملاك، مساقاة في سوادها أو مزارعة في بياضها، وهم في عرف أهل مراكش المرابعون، لأنهم كانوا يعملون في ذلك أن يكون لهم الربع مـن فوائدهـا، أو للمحاولين شراء غللها من زيتون وعنب وتين ورمان وخضـروات وغير ذلك ثم يبيعونها. وهم في عرف أهل مراكش أيضا القشاشون) نفسه ص: 177– 178.

العظمى، حيث (اتسعت أحوالهم وبناؤهم بما صار إليهم في تلك المدة من الفوائد لتوالي غلاء الأسعار، ونفاق سلعهم، وارتفاع أثمانها إلى حد لم يعهد مثله فيما تقدم).

أما تعامل أجهزة الدولة مع سلوكات الاحتكار والمضاربة المصادفة للكوارث الطبيعية، فقد اختلف بين مرحلتي القوة والضعف. ففي طور القوة أدت مؤسسة الحسبة دورها في ملاحقة المحتكرين والضرب على أيدي المضاربين، مدعمة بالحضور الإيجابي للمخزن، ففرضوا رقابة على الأسواق والأسعار، حماية للمستهلك من تجاوزات التجار والمضاربين[1].

فالمحتسب عادة ما كان يقلل من فرص الاحتكار بإجبار التجار على بيع منتوجاتهم في أوقات الضيق والشدة المراد استغلالها من طرف المحتكرين، لتحقيق الربح السريع على حساب ضعف القدرات الشرائية للمستهلكين، وتزايد حاجاتهم إلى الأطعمة في الأوقات العصيبة. فكان يتبع مسطرة زجرية متدرجة في حق المضاربين والمحتكرين فيأمر بأن (يباع عليهم (الطعام) ويكون لهم رأس مالهم، والربح يتصدق به أدبا لهم وينهون على ذلك، فمن عاد ضرب وطيف به وسجن)[2].

ومن الإجراءات الاحترازية المطبقة كذلك في فترات المسغبة، قطع السبل المؤدية إلى الاحتكار، وذلك بأن (لا يترك حاضر يبيع لباد، وذلك في كل مجلوب من الأطعمة وما أشبهها. ولا يترك أهل الحوانيت، وسائر أهل

(1) المراكشي، المعجب، م س، ص: 168

(2) المعيار المعرب، م س، ج6، ص: 425 / اعتماد الحكام، م س، ص: 414.

الادخار أن يقتنوا شيئا مجلوبا من إدام وغيره مثل الزيت والعسل والسمن والتين وما أشبه ذلك، مما بالناس حاجة إليه ولايحتكرونه)[1]. كما أصدر المحتسب أمره بمنع التجار من اعتراض سبيل أهل البوادي إذا أتوا بالطعام إلى السوق[2]. وألا ينزلوه في الدور[3]، ولا الفنادق حتى لا يستأثر به الحناطون والتجار ويتحكموا بعد ذلك في ثمنه فيرتفع السعر[4].

وبالتالي فغاية منع الاحتكار أن (لا يستبد أهل القوة بالسلع دون الضعفاء)[5] والمساكين[6]. ولذلك كان القضاة والمفتين على دراية تامة بطرق الاحتكار، التي تلحق الضرر بالمستهلك، فرتبوا على كل من أدين عقوبات زجرية، وأذاعوا في الأسواق فحوى فتاوى تخاطب إيمان التاجر وضمير المحتكر، فمن اشترى منهم دقيقا أو قمحا (بنية أنه يمسكه حتى يغلو فهو حرام)[7].

فطن ابن خلدون[8] لمثل هذه السلوكات، وصنفها ضمن (التسلط على أموال الناس بشراء ما بأيديهم بأبخس الأثمان ثم فرض البضائع عليهم بأرفع الأثمان(...) فتكسد الأسواق ويبطل معاش الرعايا). ثم امتدت

---

(1) ثلاث رسائل أندلسية، م س، ص: 109.

(2) تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، راجعه وقدم له طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ج2، ص: 200 / ثلاث رسائل أندلسية، م س، ص: 88 – 89.

(3) المعيار المعرب، م س، ج6، ص: 426.

(4) المجليدي أحمد سعيد: كتاب التيسير في أحكام التسعير، تقديم و تحقيق القبال موسى،، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، (د ت)، ص: 51 – 52.

(5) تبصرة الحكام، م س، ج2، ص: 200.

(6) ثلاث رسائل أندلسية، م س، ص: 42.

(7) المدخل، م س، ج4، ص: 172.

(8) المقدمة، م س، ص: 305.

الإجـراءات الاحترازية كذلك إلى تشـديد الرقابة على المواد التي تشـكل دعامة الأمن الغذائي كأصـناف الحبوب التي تبلغ أعلى مسـتويات غلائها في الفترات الشديدة[1].

وبما أن المحتسـب عادة ما يكون خبيرا بحيل ودسـائس المحتكرين، من خلال عمق تجربته الميدانية فقد كشـف بعضها، وأصدر أوامره (أن لا يباع من الحنطة ممن يعرف أنه محتكر أكثر من قفيز، فإنهم يتفقون مع الدلالين في سوم الشراء، وينهضون لمنازلهم، ولا يحضرون كيلا ولا غير ذلك، والدلال يكيل ويرسـل لهم الجملة كلها، ولا يشـتريها أحد سـواه، فسـوى الطعام بذلك إذا منع السوق وأعطى للبيع. ومن هذا يغلى السوم والسعر أيضا)[2].

كما شـمل المنع كذلك، كل من أراد (أن يشتري في الغلاء قوت سنة)[3]. لكونه يحوم حول شـبهة الاحتكار. وفي هذا السـياق أورد ابن رشد نازلة كشف من خلالها حقيقة سلوك المحتكرين الذين تحينوا فرص الغلاء، مبرزا تغير خطابهم في حال ضـبطهم متلبسين بشبهة الاحتكار في زمن الشدة، فقال: (كان عند رجل طعام كثير، فغلا الطعام، فأتى الناس يغبطونه بذلك، قال فإني أشهدكم أنه للناس بما أخذته، وقال: أبجوع الناس تغبطونني)[4].

ورغـم هذه الإجراءات الصـارمة فـإن ظاهرة الاحتكار اسـتفحلت في مراحل انهيار الدول وقيامها، وأسهمت الكوارث الطبيعية في توفير الفضاء

---

(1) البيان المغرب، م س، ج2، ص:168

(2) ثلاث رسائل أندلسية، م س، ص: 42.

(3) المعيار المعرب، م س، ج2، ص: 425 – 426.

(4) قال ابن رشد: (في قوله هو للناس بما أخذته دليل على أنه اشتراه للحكرة) البيان والتحصيل، م س، ج17، ص: 284.

الملائم لأنشطة المحتكرين في الأسواق، فكسدت التجارة وغلت الأسعار، وتعذر الحصول على المواد الاستهلاكية الأساسية.

فكان رد فعل فقهاء العدوتين إصدار فتاوى تبيح استغلال مدخرات الحبوب الرسمية والشعبية، لدرء خطر المجاعة التي كانت تهدد النوع البشري وذلك بعد موافقة الإمام وتزويد الأسواق بالمؤن لتكسير حاجز الاحتكار المضروب على أقوات الناس.

وبالتالي يلزم المحتكر (ببيع الطعام المحتكر في السوق برأس ماله)[1]وهو (الواجب عليه)[2]. أما إذا (لم يعلم ثمنه، فبتسعيره يوم احتكاره)[3]. فإن الطعام المدخر في مخازن السكان يلجأ إليه إذا اشتدت السنة وارتفعت الأسعار، (واحتاجه الناس فلا بأس أن يأمر الإمام بإخراجه إلى السوق، فيباع وليس يفعل هذا في كل وقت وزمان، ولكن عند حاجة الناس إليه)[4].

يلاحظ اختلاف في الصيغ الواردة بشأن المدخر والمحتكر، فبالنسبة للأول جاءت الصيغة بلفظ (فلا بأس أن يأمر الإمام بإخراجه (شريطة أن تدعو إلى ذلك ضرورة ملحة، عكس تلك الصيغة الزجرية التي وردت بالنسبة للثاني (أن يلزم ببيع الطعام).

ولهذا أورد الونشريسي[5] في نازلة مماثلة أنه إذا أخرج الناس مدخراتهم

---

(1) اعتماد الحكام، م س، ص: 414.

(2) البيان والتحصيل، م س، ج17، ص:284.

(3) ثلاث رسائل أندلسية، م س، ص: 109.

(4) اعتماد الحكام، م س، ص: 415.

(5) المعيار المعرب، م س، ج6، ص: 425

المعدة للقوت لتحرير الأسعار في وقت الشدة (يبيعون ما عندهم مما فضل عن قوت عيالهم (...) (يعني) أن يترك لهم قوت سنة) كحد أقصى لتأمين عيشهم نظير تكافلهم في وقت الضرورة.

إذا كان هذا التكافل الذي تفاعل معه السكان استجابة لنداء العلماء ومصادقة الخليفة أو الإمام، فمن باب أولى أن يكون المخزن المبادر لإخراج الحبوب المدخرة والأقوات المختزنة، لتحرير الأسعار وإغاثة المستضعفين من خلال تكسير حاجز الغلاء المفرط في زمن الكوارث الشديدة.

وفي هذا الصدد أمر الخليفة المستنصر الموحدي خلال مجاعة 616هـ والغلاء الذي أعقبها (بفتح المخازن المعدة لاختزان الطعام، ففتحت للعامة وفرقت عليهم فذكر أنها كانت بثمن للأقوياء وبغير ثمن للضعفاء)[1].

وتكرر هذا السلوك في العهد المريني غير ما مرة، وحسبنا أن المجاعة والغلاء اللذين عانى منهما المغاربة سنتي 724هـ و725هـ دفعا السلطان المريني أبا سعيد إلى الإسهام في حل معضلة الغلاء، وتدخل لإفشال خطة المضاربين والمحتكرين، وأسهم في تحرير الأسعار فأصدر أمره (بفتح أهراء الزرع (...) فبيع أربعة دراهم للمد، والناس يبيعونه بخمسة عشر درهما)[2].

خلاصة القول إن الكوارث الطبيعية شجعت المحتكرين على تجفيف المواد والأطعمة من الأسواق بطرق ووسائل مختلفة. وسمحت لهم

---

(1) البيان المغرب، ق م، م س، ص: 267.

(2) روض القرطاس، م س، ص: 401.

بهوامش الاستفادة من واقع الشدة والغلاء خصوصا في مراحل ضعف الدول وانهيارها.

كما فقدت الأجهزة الحاكمة بالعدوتين سلطان الرقابة على الأسواق، فانعكس ذلك على ضعف مؤسسة الحسبة في محاربة المحتكرين، وفرض قوانين السوق.

وبالمثل تأثرت مؤسسة الإفتاء بانكماش هيبة السلط الحاكمة، وتعاقب الكوارث الطبيعية مما نقص من إلزامية قراراتها، ولم يبق للفقهاء سوى أسلوب الترغيب والترهيب، ومخاطبة إيمان الناس ووجدانهم من خلال التذكير بالمحاذير الشرعية لمكافحة الغلاء وتقليص هامش الاحتكار والمضاربة.

خاتـمة

ظل اقتصاد المغرب والأندلس خلال العصر الوسيط رهنا في فتراته العادية لعدة عوامل كالأمن والاستقرار والسياسة الضريبية ووسائل العمل والإنتاج. أضيف إليها في المنعطفات الاستثنائية دور المؤثرات الطبيعية القاسية، ذلك أن مضـاعفاتها كانت أشد في اقتصاد المجال المدروس المعتمد على الإنتاج الفلاحي الذي يشغل نسبة كبيرة من السكان.

وفي هذا الصدد سجلت الدراسة أن الزراعة ظلت رهينة برحمة الطبيعة، فإن أجادت السـماء بغيثها في بداية الموسـم الزراعي يحسم نسبيا هاجس الخوف مما قد يصـيب الغذاء من نقص وما ينجـم عنه من بؤس اجتماعي، وما يعقب ذلك كله من أوبئة وأمراض فتاكة، وعادة ما كان الثمن يتلخص في ارتفاع وتيرة النزيف الديموغرافي، مما كان ينعكس بعد انتهاء كل كارثة على قلة الأيدي العاملة المؤهلة في ميداني الزراعة والرعي.

كما كشفت الدراسة، أن تردد الكوارث الطبيعية بشكل مستمر أثر على طبيعة الإنتاج الفلاحي المعاشي الموجه لسد الخلة وتحقيق حاجات الاستهلاك الداخلي، الذي لم يف بهذه الحاجة في الغالب لارتباطه بالتسـاقطات وهو ما حكم على الإنتاج في هذه الفترة بالندرة المسـتدامة، زاد من تعميق هذا الوضع ضعف الاهتمام بالسـقي، وتقليدية وسائله ومحدودية انتشارها في المدن.

كما تعرضـت المزارع للتخريب جراء السيول والفيضانات الدورية التي

عصفت بمصادر عيش الفلاح والمستهلك على حد سواء. كما خضعت الحقول الزراعية لموجات من القحوط والحرائق مما هدد إنسان المغرب والأندلس في استقراره، ولهذا اختار في بعض الأحيان أسلوب الفرار والهجرة من مجال إلى آخر هروبا من آثارها المدمرة، وحفاظا على بني نوعه من الهلاك المحقق، خصوصا وأن العنصر البشري تكبد نزيفا في صفوفه في بعض المراحل الحرجة التي امتدت فيها الكوارث والأوبئة للبوادي عن طريق العدوى.

وبالمثل تأثرت بعض الحرف والصنائع بطريقة مباشرة بكوارث السيول التي جرفت الدكاكين وهدمت القيساريات في المدن والأسواق في البوادي. كما التهمت ألسنة الحرائق ورشات الصناع وأتت على إنتاجاتهم اليدوية.

كما نالت كوارث القحط والجفاف والفيضانات بشكل غير مباشر كذلك من مكانة النشاط الحرفي، هذا الأخير ظل عالة على المواد الأولية الزراعية منها والحيوانية، دون البحث عن موارد أخرى من شأنها تخفيف الضغط على المنتوجات الفلاحية. وعلى هذا الأساس كانت الكوارث المذكورة سببا في تعطيل بعض المهن الحرفية كالجزارة والدباغة والغزل والطحن...، مقابل استمرار الصنائع المرتبطة بالعمل العسكري كالحدادة والبناء والنجارة لاعتناء السلط الحاكمة بها.

وكذلك ساهمت الكوارث الطبيعية والأوبئة بنصيب وافر في اضمحلال التجارة من خلال قلة المواد والسلع، وارتفاع النزيف البشري في صفوف

التجار، فضـلا عما ترتـب على هذه الأوضـاع من سـلوكات الاحتكار والادخار وغلاء الأسـعار، واختـلال التوازن الغذائي وظهور سـلوكات اجتماعية شـاذة. وصـدق ابن خلدون حين قال: (إن الأمصـار إذا قاربت الخراب انتقصت منها الصنائع)[1]

(1) المقدمة، م س، ص: 430

قائمة المصادر والمراجع

1 ـ المصادر المخطوطة

– ابن زكون (أبو الحسن): اعتماد الحكام في مسائل الأحكام: مخ خ ع، الرباط رقم (ق 413).

– ابن سلمون (أبو محمد عبد الله بن عبد الله الكناني الغرناطي): العقد المنظم للحكام في ما يجري بين أيديهم من الوثائق والأحكام، مخ خ ع، الرباط رقم (ك 197).

– ابن صعد (أبو عبد الله محمد بن أبي الفضل الأنصاري): النجم الثاقب فيما لأولياء الله من مفاخر المناقب،مخ،خ ع، الرباط رقم(د 1910).

– ابـن هيـدور (أبو الحسن علـي بن عبد الله بن محمد التادلي الفاسي): ماهية المرض الوبائي. (وتسمى أيضا: الخطبة المكية في الأمراض الوبائية) مخ.خ.ح. الرباط– رقم: (9605).

– البويعقوبي (أحمد): تحفة القضاة ببعض مسائل الرعاة، مخ خ ع، الرباط ضم، رقم: (1079د).

– الزهري (أبو عبد الله): كتاب الجغرافية، مخ خ ح، الرباط، رقم (5935).

– الطغنري: زهرة البستان ونزهة الأذهان، مخ خ ع، الرباط، رقم (1260د).

– العقباني (أبو عبد الله): تحفة الناظر وغنية الذاكر في تغيير المناكر، مخ خ ع، الرباط رقم: (ك 13).

– مؤلف مجهول: تأليف في الفقه والبيوع، مخ خ ع، الرباط، رقم:د (1627).

– مؤلف مجهول: ورقات في التاريخ، مخ خ ع، الرباط، رقم:(د 773)، ضم.

2ـ المصادر المطبوعة

– ابـن أبـي أصيبعـة (موفق الدين أبـو العباس أحمد بن القاسـم السعدي الخزرجي): عيـون الأنباء في طبقات الأطباء، بيروت، 1376هـ – 1956م، دار الفكر.

– ابن أبي زرع (علي بن محمد الفاسي): الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، راجعه عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، ط 2، 1420هـ / 1999م.

– ابن أبي زرع (علي بن محمد الفاسي): الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1972م.

– ابن الأثير (أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد الواجد الشيباني): الكامل في التاريخ، ط 1967م.

– ابن الأحمر (أبو الوليد إسماعيل بن يوسف): بيوتات فاس الكبرى، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1972م.

– ابن بصـال (أبو عبد الله محمد بن إبراهيم): كتاب الفلاحة، تعليق: خوسـي مارية بييكروسا ومحمد عزيمان، معهد مولاي الحسن، تطوان، 1955م.

– ابن الحاج (أبو عبد الله العبدري الفاسي): المدخل إلى تنمية الأعمال بتحسين النيات والتنبيه على بعض البدع والعوائد التي انتحلت وبيان شناعتها وقبحها، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1972م.

– ابن الخطيب (لسـان الدين أبو عبد الله محمد): أعمال الأعلام فيمن بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسـلام وما يجـر ذلك من شـجون الكلام، حققه ونشـره أحمد مختار العبادي ومحمد إبراهيم الكتـاني تحت عنوان (تاريخ المغرب العربي في العصر الوسيط وهو القسم الثالث من كتاب أعمال الأعلام)، البيضاء، دار الكتاب، 1964م.

– ابن الخطيب (لسـان الدين أبو عبد الله محمد): كناسـة الدكان بعد انتقال السكان، تحقيق محمد كمال شبانة، مراجعة حسـن محمود، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، المؤسسـة المصرية العامة للتأليف والنشر، وزارة الثقافة، القاهرة، 1966م.

– ابن الخطيب (لسان الدين أبو عبد الله محمد): معيار الاختيار في ذكر المعاهد والديار، دراسة وترجمة إسبانية للنص العربي لمحمد كمال شبانة، نشر المعهد الجامعي للبحث العلمي بالمغرب، الرباط،1397هـ / 1977م.

– ابن الخطيب (لسان الدين أبو عبد الله محمد): نفاضة الجراب في علالة الاغتراب، تحقيق: أحمد مختار العبادي، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1985م.

– ابـن خلـدون (أبو زيد عبـد الرحمن الحضرمي): كتـاب العبر وديوان المبتدإ والخبر في أيـام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413 هـ 1992– م.

– ابن خلدون (أبو زيد عبد الرحمن الحضرمي): المقدمة، دار الكتب العلمية، بيروت 1992م.

– ابـن رشـد الجـد (أبو الوليد محمـد بن أحمـد): البيان والتحصـيل والشـرح والتوجيه والتعليل في مسـائل المستخرجة، تحقيق مجموعة من الأساتذة، بيروت، 1408هـ / 1988م، ط2، دار الغرب الإسلامي.

– ابن رشـد الجد (أبو الوليد محمد بن أحمد): فتاوى ابن رشـد، تحقيق: المختار بن الطاهر التليلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1407هـ / 1987م.

– ابـن الزبـير (أبو جعفر أحمد بن إبراهيم): كتاب صـلة الصـلة، تحقيق عبدالسـلام الهراس وسـعيد أعراب،

المغرب، 1995م، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
– ابن الزيات (يوسف بن يحيى التادلي): التشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبي العباس السبتي، تحقيق أحمد التوفيق، منشورات كلية الآداب، الرباط، ط1، 1984م.
– ابن سعيد (علي بن موسى الغرناطي): بسط الأرض في الطول والعرض، تحقيق خوان قرنيط خينيس، تطوان، 1958م.
– ابن صاحب الصلاة (عبد الملك بن أحمد الباجي): تاريخ المن بالإمامة على المستضعفين بأن جعلهم الله أئمة وجعلهم الوارثين، تحقيق: عبد الهادي التازي، دار الأندلس للطباعة والنشر، بيروت، ط2، 1383 هـ – 1964م.
– ابن عباد (أبو عبد الله محمد الرندي النفزي): الرسائل الكبرى، طبعت بتصحيح أحمد بن محمد المهدي بن العباس بن صابر البوعزاوي، مطبعة المعلم الأزرق، ط، حجرية، 1320هـ.
– ابن عبد الملك (أبو عبد الله محمد الأنصاري): الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، تقديم وتحقيق وتعليق: محمد بن شريفة، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، 1984م.
– ابن عذاري (أحمد بن محمد المراكشي): البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ط2، 1400هـ– 1980م.
– ابن عذاري (أحمد بن محمد المراكشي): البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، قسم الموحدين، تحقيق محمد إبراهيم الكتاني، محمد زنيبر، محمد بن تاويت، عبد القادر زمامة، دار الغرب الإسلامي، دار الثقافة، بيروت –البيضاء، ط1، 1406 هـ / 1985 م.
– ابن العريف (أبو العباس أحمد بن محمد الصنهاجي): مفتاح السعادة وتحقيق طريق الإرادة، جمعه أبو بكر عتيق بن مومن، دراسة وتحيق عصمت عبد اللطيف دندش، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1993م.
– ابن العطار (محمد بن أحمد الأموي): كتاب الوثائق والسجلات، اعتنى بتحقيقه ونشره شالميتا وكورينطي، المعهد الإسباني العربي للثقافة، مدريد، 1983م.
– ابن غازي (محمد بن أحمد المكناسي): الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون، المطبعة الملكية، الرباط، 1384 هـ / 1964م.
– ابن فرحون (برهان الدين إبراهيم بن علي بن أبي القاسم المدني): تبصرة الحكام في أمور الأقضية ومناهج الأحكام، راجعه وقدم له طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.
– ابن القاضي (أحمد بن محمد بن أبي العافية المكناسي): جذوة الاقتباس فيمن حل من الأعلام مدينة فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1974م.
– ابن قزمان (أبو بكر بن عبد الملك): ديوان ابن قزمان، إصابة الأغراض في ذكر الأعراض، تحقيق وتصدير فيديريكو كورينتي، تقديم محمود علي مكي، نشر المجلس الأعلى للثقافة، جمهورية مصر العربية، القاهرة، 1414 هـ / 1995م.
– ابن القطان (أبو علي حسن بن محمد الكتامي): نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان، تحقيق: محمود علي مكي، دار الغرب الإسلامي بيروت، ط1، 1990م.
– ابن ليون التجيبي (أبو عثمان): اختصارات من كتاب الفلاحة، البيضاء، دراسة وتحقيق أحمد الطاهري، مطبعة النجاح الجديدة، ط1.

- ابن مرزوق (أبو عبد الله محمد التلمساني): المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن، تحقيق: ماريا خيسوس بغيرا، تقديم: محمود بوعياد، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981م.
- ابن مغيث (الطليطلي): المقنع في علم الشروط، تقديم وتحقيق فرانثيسكو خابيير أغيري شادابا، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية معهد التعاون مع العالم العربي مدريد 1994م.
- ابن هلال (السجلماسي): نوازل ابن هلال، طبعة فاس، 1310هـ.
- الإشبيلي (أبو الخير): عمدة الطبيب في معرفة النبات، قدم لـه وحققه وأعاد ترتيبه محمد العربي الخطابي، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية- الرباط- 1990م.
- الإشبيلي (أبو الخير): كتاب في الفلاحة، طبع على نفقة قاضي وززازات: التهامي الجعفري، فاس، ط، 1357هـ.
- الإدريسي (أبو عبد الله الحمودي): نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1414هـ / 1994م.
- الأنصاري (محمد بن قاسم السبتي): اختصار الأخبار عما كان بثغر سبتة من سني الآثار، تحقيق عبدالوهاب بن منصور، الرباط، ط2، 1403 هـ1983-م.
- البادسي (عبد الحق بن إسماعيل الغرناطي): المقصد الشريف والمنزع اللطيف في التعريف بصلحاء الريف، تحقيق: أحمد سعيد أعراب، المطبعة الملكية، الرباط، 1402هـ / 1982م.
- البكري (أبو عبيد عبد الله): المغرب في ذكر بلاد أفريقية والمغرب – وهو جزء من كتاب المسالك والممالك- نشر دي سيلان، مطبعة الحكومة، الجزائر، 1857م.
- البيدق (أبو بكر بن علي الصنهاجي): أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط 1971م.
- التجاني (أبو محمد عبد الله بن محمد): رحلة التجاني، تقديم وتحقيق حسن حسني عبد الوهاب، الدار العربية للكتاب ليبيا –تونس، 1981م.
- التليدي: المطرب بمشاهير أولياء المغرب، دار الأمان، الرباط، ط 3، 2000م.
- التنبكتي (أحمد بابا السوداني): نيل الابتهاج بتطريز الديباج، القاهرة، ط1، 1351هـ.
- ثلاث رسائل في آداب الحسبة، تحقيق إ-ليفي بروفنصال، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، 1955.
- الجزنائي: جنى زهرة الآس في بناء مدينة فاس، تحقيق عبدالوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، ط2،1411-1991.
- الحسن الوزان: وصف أفريقيا، الشركة المغربية لدور النشر المتحدة، الرباط، 1982م.
- الحموي (ياقوت): معجم البلدان بيروت، 1957 م،ج1.
- الحميري (أبو عبد الله بن عبد المنعم الصنهاجي): الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق إحسان عباس، مكتبة لبنان، بيروت، ط2، 1984م.
- الزجالي (أبو عبد الله أحمد بن أحمد بن يحيى القرطبي): ري الأوام ومرعى السوام في نكت الخواص والعوام (أمثال العوام في الأندلس)، تحقيق: محمد بن شريفة، فاس،1971م، منشورات وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية والتعليم الأصيل.

– العباس (ابن إبراهيم السملالي): الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام، المطبعة الملكية، الرباط، 1394 –1974م.
– الغرناطي (أبو حامد عبد الرحيم بن سليمان بن ربيع القيسي): تحفة الألباب ونخبة الإعجاب، تحقيق: إسماعيل العربي، دار النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط–1 1413هـ– 1993م.
– الغرناطي (أبو حامد عبد الرحيم بن سليمان بن ربيع القيسي): الوثائق المختصرة، أعدها مصطفى ناجي، مطبعة النجاح الجديدة، مركز إحياء التراث المغربي، البيضاء، ط1، 1408 – 1988م.
– القلقشندي (أبو العباس أحمد بن علي): صبح الأعشى في صناعة الإنشا، شرحه وعلق عليه وقابل نصوصه نبيل خالد الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1407هـ / 1987م.
– المجليدي (أحمد سعيد): كتاب التيسير في أحكام التسعير، تقديم وتحقيق القبال موسى، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، (د – ت).
– المراكشي (محيي الدين أبو محمد عبد الواحد بن علي): المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تحقيق محمد سعيد العريان، ومحمد العربي العلمي، دار الكتاب، البيضاء، 1978 م.
– المراكشي (محيي الدين أبو محمد عبد الواحد بن علي): وثائق المرابطين والموحدين، تحقيق: حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينية– الظاهر، ط1، 1997 م.
– المقري (أحمد بن محمد التلمساني): نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1408هـ / 9881م.
– الناصري (أبو العباس أحمد بن خالد الناصري): الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق وتعليق جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، البيضاء، 1997م.
– الملزوزي (أبو فارس عبد العزيز): نظم السلوك في الأنبياء والخلفاء والملوك، نشر عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، 1382هـ1963–م.
– النباهي (أبو الحسن بن عبد الله المالقي): المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا (تاريخ قضاة الأندلس)، تحقيق لجنة إحياء الثرات العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط5، 1403هـ / 1983م.
– النويري (أبو العباس شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب): تاريخ الغرب الإسلامي في العصر الوسيط، من كتاب نهاية الأرب في فنون الأدب، (ج22) تحقيق وتعليق مصطفى أبو ضيف أحمد، دار النشر المغربية، البيضاء، 1984.
– النويري (أبو العباس شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب): نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق حسين نصار ومراجعة عبدالعزيز الأهواني، القاهرة، 1403هـ / 1983 م.
– الونشريسي (أبو العباس أحمد بن يحيى): المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل أفريقية والأندلس والمغرب، أخرجه جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجي، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – دار الغرب الإسلامي، بيروت 1981م.
– مؤلف مجهول: الاستبصار في عجائب الأمصار، نشر وتعليق: سعد زغلول عبد الحميد، مطبعة جامعة الإسكندرية، 1985م.
– مؤلف مجهول: الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، تحقيق سهير زكار وعبدالقادر زمامة، البيضاء، ط1، 1399هـ – 1979م.

3 ـ المراجع

– أحمد محمود (حسن): قيام دولة المرابطين، القاهرة،1957م.

– أحمد موسى (عز الدين): النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس، دار الشروق بيروت– القاهرة ط1، 1403هـ– 1983م.

– بروديل (فرناند): البحر المتوسط والعالم المتوسطي، نقله إلى العربية عمر بن سالم، تونس 1990م.

– البركة (محمد): فقه النوازل على المذهب المالكي (فتاوى أبي عمران الفاسي)، نشر أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ط 2010م.

– البزاز (محمد الأمين): تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط 1992.

– بنحمادة (سعيد): الماء والإنسان في الأندلس خلال القرنين 7و8هـ / 13و14م، إسهام في دراسة المجال، المجتمع، الذهنيات، دار الطليعة بيروت، ط1، 2007م.

– بنسباع (مصطفى): السلطة بين التسنن والتشيع والتصوف ما بين عصري المرابطين والموحدين، منشورات الجمعية المغربية للدراسات الأندلسية، تطوان، ط1، 1999م.

– بوتشيش (إبراهيم القادري): أثر الإقطاع في تاريخ الأندلس السياسي من منتصف القرن الثالث الهجري حتى ظهور الخلافة (250هـ – 316هـ) منشورات عكاظ، الرباط 1992م.

– بوتشيش (إبراهيم القادري): إسهامات في التاريخ الاقتصادي – الاجتماعي لمدينة مكناس خلال العصر الوسيط، منشورات عمادة جامعة مولاي إسماعيل، 1997م.

– بوتشيش (إبراهيم القادري): إضاءات حول الغرب الإسلامي وتاريخه الاقتصادي والاجتماعي، دار الطليعة، بيروت، مارس، ط1، 2002.

– بوتشيش (إبراهيم القادري): مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين، دار الطليعة، بيروت، ط 1، يونيو 1998.

– البياض (عبد الهادي): الكوارث الطبيعية وأثرها في سلوك وذهنيات الإنسان في المغرب والأندلس (ق 6 – 8هـ / 12 – 14م)، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2008م.

– حسن (محمد): المدينة والبادية بأفريقية في العهد الحفصي، جامعة تونس الأولى، 1999م،ج2.

– دندش (عصمت عبد اللطيف): الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين، بيروت، 1988م، ص: 160.

– دي كاسترو (جوزويه): جغرافية الجوع، ترجمة زكي الرشيدي ومراجعة محمود موسى، دار الهلال (د – ت).

– علي حسن (حسن): الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس عصر المرابطين والموحدين، مكتبة الخانجي مصر، ط1، 1980م.

– عنان (محمد عبد الله): عصر المرابطين والموحدين بالمغرب والأندلس، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط 1، 1383 هـ 1964– ج2.

– كونستبل (أوليفياريمي): التجارة والتجار في الأندلس، تعريب فيصل عبد الله، مكتبة العبيكان، ط1، 1423 – 2002م.

– المنوني (محمد): ورقات عن حضارة المرينيين، مطبعة النجاح الجديدة، منشورات كلية الآداب، البيضاء، ط3، 1420هـ / 2000م، الرباط.

4ـ المقالات

- البزاز (محمد الأمين): حول المجاعات والأوبئة بالمغرب خلال العصر الوسيط، مجلة كلية الآداب، الرباط، ع 28، 1993م.

- بوتشيش (إبراهيم القادري): أثر الحروب في المجال الضريبي، مجلة الاجتهاد عدد 34 – 35، السنة 9، 1417 هـ– 1997م.

- بوتشيش (إبراهيم القادري): واقع الأزمة والخطاب (الإصلاحي) في كتب المناقب والكرامات (أواخر ق 6 وبداية ق7هـ / 12 – 13م) إسهام ضمن: الأسطوغرافيا والأزمة، دراسات في الكتابة التاريخية والثقافية، إنجاز الجمعية المغربية للبحث التاريخي، منشورات جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، ط 1، 1994م.

- تابر (ريتشارد): الأنتروبولوجيون والمؤرخون والقبيلة، مجلة الاجتهاد عدد 17، السنة الرابعة، خريف عام، 1413هـ –1992م.

- زنبير (محمد): الصناعة في نسق ابن خلدون الاجتماعي، إسهام ضمن أعمال ندوة ابن خلدون، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1979م.

- العبادي (أحمد مختار): الزراعة في الأندلس وتراثها العلمي، ضمن ندوة بحوث ندوة الأندلس، الدرس والتاريخ، دار المعرفة للجميع، 1414هـ – 1997م.

- مايرهوف (ماكس): ملخص عن تاريخ الصيدلة والنبات عند مسلمي إسبانيا، مجلة الأندلس، الرباط، 1953م،ع 3.

- مزين (محمد): التاريخ المغربي ومشكل المصادر، نموذج النوازل الفقهية، مجلة كلية الآداب فاس، ع خاص، 1985.

- المنوني (محمد): التخطيط المعماري لمدينة مكناس عبر أربعة عصور، مجلة الثقافة المغربية، م7 سنة 1972 م.

- مؤنس (حسين): نصوص سياسية عن فترة الانتقال من المرابطين إلى الموحدين، مجلة المعهد المصري، مدريد، ع 3، 1995م.

5 ـ الرسائل الجامعية المرقونة

- البياض (عبد الهادي): أثر الكوارث الطبيعية في المجال الفلاحي بالغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في التاريخ، نوقشت بكلية الآداب، جامعة المولى إسماعيل، مكناس، موسم 2000 – 2001م، (مرقونة).

- غازي جرادة (سعيد): الحياة الاقتصادية والاجتماعية في العصر المرابطي بالمغرب، دكتوراه الدولة في التاريخ، نوقشت بكلية الآداب جامعة محمد الخامس، الرباط، 1991 – 1992م، (مرقونة).

- محمد ستيتو: الكوارث الطبيعية في تاريخ مغرب القرن السادس عشر، دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب فاس، 1988م. (رسالة مرقونة).

6 ـ مراجع باللغة الفرنسية

- Bolens lucie , la Révolution agricole Andalouse du XIe siécle, dans studia Islamica, XL,V2 Paris, Maisonneuve la Rose, 1978
- BIRABEN(J..N) (La Peste noire en terre d'Islam), l'histoire, N 1, 1979
- Deverdun (Gaston), Marrakech ,des origines à 1912 , T 1, Editions Techniques Nord Africaines, Rabat, 1959.
- El Alaoui Abdelaziz, le Maghreb et le commerce transsaharien (milieu du XI , milieu du XIV) (Contribution à l›histoire économique sociale et politique au Maroc médiéval) , thèse en vue du doctorat de 3e cycle , Université de Bordeaux III institut d›étude arabes et islamique , bordeaux 1983
- Grigorie La Zarev, Aspets du capitalisme agraire au Maroc avant le protectorat ,A.A.N, T: XIX ,1975.
- Kably Mohamed; Société pouvoir et religion au Maroc à la fin du moyen âge, Paris, 1986
- Marçais Géorges, la Berbéie musulmanne et l'orient au Moyen Age, édition montagne, Paris,1946
- Maya shatzmiller, Islam de ville et Islam de compagne, le facteur religieux à l›avènement de Merinides, studia Islamica 1979
- Rosenberger Bernard, Hamid TRIKI: Famines et épidémies au Maroc au XVI et XVII siècle, 1er partie , Hespéris Tamuda vol X IV, Fasc. - unique 1973
- Rozali Ben Younes, Recherche sur le mode de production au temps des Almohades sous la direction, Robert Fossier, Université de Paris, Sorbonne, 1986
- Terrasse Henri, Histoire du Maoc des origines à l'établissement du protectorat Français, edition Atlantide, Casablanca, 1949.


العربية

يعد موضوع هذا الكتاب من الموضوعات البكر التي لم تطرق بعد في الحقبة الوسيطية، بدليل أن ما كتب في الموضوع غطى عصوراً لاحقة أهمت التاريخين الحديث والمعاصر. من خلال تتبع الظروف الطبيعية المؤثرة في طرق وأساليب الإنتاج الزراعي فضلاً عن الأساليب المعتمدة في تربية الثروة الحيوانية، ويكشف حدود تدخل الدولة زمن اندلاع الآفات والكوارث.

ويرصد تأثير الكوارث الطبيعية في الصناعات الموجهة للاستهلاك المعيشي، وكذلك نتائج الكوارث الطبيعية على التجارة بالمغرب والأندلس. كما يكشف النقاب عن وضعية الأسعار وأساليب الاحتكار في الفترات الاستثنائية، ويعيد النظر في مدى صحة سمفونية الرخاء العام التي دأبت على ترددها المصادر التراثية الرسمية خلال العصر الوسيط.